

نايف حواتمة
الانتفاضة
الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى أين؟
عبد العال الباقوري
(مصر)
عبد القادر ياسين
(فلسطين)
الدار الوطنية الجديدة
سورية
دار فرات
لبنان

A
956.94
H3898i

نايف حواتمة

الانتفاضة

الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى أين؟

L A U - Riyad Nassar Library
13 NOV 2007
RECEIVED

حوار

عبد العال الباقوري (مصر)

عبد القادر ياسين (فلسطين)

Gift 13/1196

* الانتفاضة: الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى أين؟
* نايف حواتمة
* حوار: عبد العال الباقوري/ عبد القادر ياسين
* الطبعة الأولى 2001 م
* جميع الحقوق محفوظة للناشر ©
* الناشر:
الدار الوطنية الجديدة
دمشق ـ ص.ب: 22205
هاتف: 4418202 ـ فاكس: 4418172
دار فرات
بيروت ـ هاتف: 750054

* تأشيرة الرقابة: 60363

الفهرست

الإهـــــداء

إلى شهداء النكبة.. الثورة والإنتفاضة

شهداء الصراع العربي ـ الإسرائيلي

في ظلال الانتفاضة

هدفٌ قديمٌ.. ومهمةٌ عاجلةٌ

عبد العال الباقوري (القاهرة)

«.. وأيا كان الاتفاق أو الخلاف مع الجبهة الديمقراطية، إلا أنها تطرح فكراً يثير حواراً، ويستحق الحوار»

نحن على موعد بلقاء. تحول منذ سنوات إلى «مناسبة سنوية». وكل لقاء له ظروفه وقضاياه، كما أن له طعمه ومذاقه. أكاد أقول: له «خصوصيته».

وتاريخ اللقاء، هذا العام، العام 2001، هو شهر شباط، الذي نسميه في مصر فبراير، شهر ميلاد «الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين»، والذي اعتادت أن تحيل الاحتفال به إلى مهرجان سياسي، متعدد الجوانب والابعاد، وتدعو اليه أحزاباً وشخصيات من بلدان مختلفة، عربية وغير عربية. (كان المدعوون في هذا العام من المغرب ومن أوكرانيا.. و..

ومن.. مصر... الخ). وهو تقليد تسير عليه وتحرص عليه، بعد أن انصرفت عنه أحزاب عربية عديدة !!.

أما المكان فهو دمشق، الفيحاء، الحبيبة.. إذن، المناسبة ثلاثية أو مثلثة الابعاد، فحين تجتمع دمشق وشباط يتذكر أمثالي فوراً وحدة مصر وسوريا، وقيام الجمهورية العربية المتحدة.. ثم الانفصال، الذي كان مقدمة «طبيعية» لدخول اسرائيل إلى سيناء والجولان والقدس والضفة وغزة.. إنها اذن النكسة المرّة، هزيمة 1967، التي خرجت «الجبهة الديمقراطية» من رمادها. كانت أياماً صعبة أيام الهزيمة، وأيام المخاض الصعب، و«الحوارات الأصعب».. تاريخ تلك الأيام كاملاً متكاملاً، أي شاملاً لكل أبعاده العربية، لم يكتب بعد.

والسؤال: متى يكتب إذن؟!

قبل أن نصل إلى دمشق، كان الزميل عبد القادر ياسين (أبو جميل) وأنا، قد استعدنا طرفاً من أحداث تلك الأيام، خاصة وأنه كانت تصل الينا في القاهرة أصداء حوار ترامت من الداخل الفلسطيني، من غزة وجوهر الحوار هو دعوة متجددة إلى ضرورة تلاقي اليسار الفلسطيني.

رسمت هذه الأصداء أبعاد دعوة يجب تجديدها.. خاصة وأنه أمامنا مناسبة تستحق أن نستفيد منها، وهي مناسبة زيارة دمشق بدعوة من «الديمقراطية» لحضور احتفالات قيامها، انها فرصة لحوار صريح وممتد حول «وحدة» اليسار الفلسطيني، وقاعدته وأساسه تلاقي الجبهتين: الديمقراطية والشعبية.

بدت الدعوة في هذه المناسبة ـ بالذات ـ مثيرة، فالدعوة لتلاقي الجبهتين تأتي في مناسبة «انفصالهما». أليس هذا أمراً غريباً؟ لا غرابة في

الأمر، ان استعدنا أيام واجواء الحوارات الصعبة، الوطنية والقومية البرنامجية، التي قادت إلى أن يسير كلٌّ في طريق.

ولكن، ما علينا.. انما حدث قد حدث. وهو يملك منطقه أو مبرره. والظروف الجديدة، والدعوة الجديدة أو المتجددة، لها منطقها ومبرراتها.. اذن، ليكن الحوار على المكشوف. هكذا اتفقنا، الزميل «أبو جميل» وأنا، وذلك يمكن نشره على الملأ، ليتابعه كل من يعنيه الأمر، وكل من يهتم به.

وذهبنا إلى دمشق، في 22 شباط ـ فبراير 2001، وشهدنا الاحتفالات وحضرنا المهرجانات، وطرحنا على الرفاق في الديمقراطية الفكرة التي حملناها معنا ونحن لها متحمسون.

وعقدنا جلستي حوار طويلتين مع الرفيق نايف حواتمه (أبو خالد) وقد تولى «أبو جميل» صياغة الأسئلة التي طرحناها، والتي فتحت الباب لاسئلة أخرى، في أثناء الحوار. كانت اجابات الرفيق نايف طويلة وممتدة، ولكنها شاملة لجوانب الموضوع الذي طرحناه، فـ «أبو خالد» و«الديمقراطية» يتميزان ـ منذ سنوات ـ بما يطرحان من أفكار في الساحة الفلسطينية وهي أغنت الطرح الفلسطيني وأثرته، وقد بدأ ذلك منذ منتصف السبعينيات، ثم توسع كثيراً في السنوات الأخيرة.

وأستطيع هنا أن أقرر باطمئنان أنه اياً كان الاتفاق أو الخلاف مع الجبهة الديمقراطية، إلا أنها تطرح فكراً يثير حواراً ويستحق الحوار معه قبولاً أو اعتراضاً، أو تعديلاً وتنقيحاً.

وما أن عدنا أبو جميل وأنا، إلى القاهرة في اليوم الأخير من شباط ـ فبراير حتى أشرف بنفسه على «تفريغ» سجلات الحوار وأعد جزءً منه للنشر الصحفي ولم يتم هذا بسهولة، ولا على نحو يرضينا، ويليق

باهمية القضية المطروحة، قضية «وحدة» اليسار الفلسطيني. التي كتب عنها «أبو جميل» في صحيفة «الأسبوع» المصرية، وكتبتُ عنها في صحيفة «العربي» الناطقة باسم «الحزب العربي الديمقراطي الناصري» في مصر، وكل منهما تحمل راية القضية الفلسطينية وان اختلفت الآراء والرؤى، ليس بينهما فقط، بل بين أية منهما وبيننا، أي «أبو جميل» وأنا، بخصوص القضية التي كانت محور الحوار، قضية «وحدة» اليسار الفلسطيني، التي رأينا ونرى أنها باتت قضية ملحة منذ بدأت «عملية التسوية»، وبالذات منذ أوسلو في 1993، ثم صارت أكثر الحاحاً في ظل الانتفاضة، انتفاضة المقدسات والاستقلال، التي تتطلب أول ما تتطلب وحدة وطنية فلسطينية صلبة، وقد علمتنا تجارب الشعوب أن اليسار هو قلب هذه الوحدة وركنها الأساسي. أليس هذا ما أشارت اليه الانتفاضة منذ اندلعت شرارتها في أواخر سبتمبر أيلول 2000، اذ أبرزت بوضوح أن الساحة الفلسطينية تكاد تفتقد الصوت اليساري الفلسطيني ذا الوزن والتأثير، دون أن يسقط أحد من الاعتبار دور ووزن كل من «الديمقراطية» و«الشعبية» في قلب هذا اليسار، ومعها فصائل أخرى ـ من أبرزها حزب الشعب ـ لا شك أنها تنضوي تحت عباءة «اليسار».

هل ادل على تراجع وضعف اليسار من الأرقام التي اوردتها استطلاعات الرأي التي قام بها «مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ـ نابلس»؟ فقد أشارت هذه الأرقام إلى أن مؤيدي «فتح» في الضفة الغربية وغزة كانت نسبتهم 43,1٪ في كانون الأول ـ ديسمبر 1994، ارتفعت إلى 55,3٪ في كانون الأول ـ ديسمبر 1995، ووصلت إلى 45,6٪ في آذار ـ مارس 1998. بينما كانت هذه النسب للديمقراطية والشعبية معاً في التواريخ الثلاثة هي 8,1٪، 5,3٪، 3,6٪. وكانت لحزب الشعب وفدا 1,6٪، 2,2٪ و 1,4٪ على التوالي [المصدر: جميل هلال: النظام

السياسي الفلسطيني بعد أوسلو ـ دراسة تحليلية مقارنة. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1998. ص 245].

وأيا كان مدى دقة هذه الاحصاءات، ونصيبها من الخطأ أو الصواب، إلا أنها تصلح مؤشرات لمدى «شعبية» اليسار الفلسطيني في العقد الأخير من القرن الماضي، حيث أصبحت الساحة الفلسطينية مسرحاً أو كادت تكون مسرحاً لقوتين كبيرتين، هما: السلطة الفلسطينية (وعمادها حركة «فتح» التي أصبحت حزب الحكومة أو الحزب الحاكم) من ناحية، والحركات الاسلامية (حماس والجهاد أساساً) من ناحية أخرى. الأولى تمسك بزمام السلطة وأعنتها، والثانية تجلس في مقاعد المعارضة وتقوم بأدوارها فلسطينياً، بكل ما للوضع الفلسطيني من خصوصية، ربما لم تعرفها أية حركة تحرر وطني أخرى.. ولا تتماثل مع الجزائر أو فيتنام، أو حتى جنوب أفريقيا.

فلسطين حالة خاصة. وقد تتشابه في جانب أو آخر مع هذه التجربة أو تلك، أما التماثل فغير وارد ...

* * *

ربما كانت الصعوبات التي واجهت نشر الحوار مع «أبو خالد» نشراً صحفياً وبشكل مناسب، هي التي دفعت إلى التفكير في نشر نصه كاملاً في هذا الكتيِّب، وهي فكرة رحبنا ـ أبو جميل وأنا ـ بها، خاصة وأن الحوار، وفيه كثير مما يفتح الباب للمحاورة معه، سواء بالاتفاق أو بالاختلاف، في شأن قضية «وحدة» اليسار الفلسطيني، التي تكاد تكون اللحمة الأساس في الحوار، ان لم تكن لحمته والسداة.

هل فاتني أن أشير إلى أن الرفاق في «الشعبية»، حين التقينا بهم، في دمشق أيضاً وفي الزيارة نفسها، لم يكونوا أقل حماساً من الرفاق في

«الديمقراطية» لفكرة «الوحدة» بمعنى التلاقي والعمل المشترك، خاصة وأنهما تمارسان فعلاً بعض أوجه العمل المشترك، سواء في الداخل أو في الخارج، وان كان عمل الداخل أكبر وأوسع، كما تتحاوران حول الهدف نفسه، أي التقدم إلى أشكال ومستويات أرقى من العمل المشترك.

وقد يبدو غريباً - بالنسبة لي ولغيري - أن «الجبهتين» لم تحققا ما تتفقان عليه، وما عليه تلتقيان. هل هي «البيروقراطية الحزبية» أو الميل إلى «المحافظة» على ما هو قائم خاصة وأن زيادة التنسيق والتقدم على هذا الدرب قد تؤدي إلى خلل من «مواقع مكتسبة» هنا أو هناك، من هذه الجبهة أو تلك؟

لا أريد إثارة تساؤلات قد تنكئ جراحاً.. ان المطلوب هو علاج هذه الجراح، خاصة وانني أكتب هذه الكلمات من دمشق، بعد أكثر من شهرين من الحديث مع «أبو خالد» وبالتحديد، بدأت الكتابة في دمشق في السادس من أيار - مايو، عيد الشهداء في سوريا، التي جئت لزيارتها مرة أخرى، ولكن في اطار ندوة حول "العولمة والدولة الوطنية " أقامها مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية في جامعة دمشق ومركز البحوث العربية في القاهرة ... والتقيت مع الرفاق في الجبهتين ولم ألمس منهما جديداً..فمن أسف، أنه في الشهرين اللذين انقضيا لم تتحقق خطوة واحدة جديدة على درب التلاقي أو زيادة التنسيق بين الجبهتين وبدا وكأن الحديث الذي طرقناه كان مجرد «حكي» أو «طق حنك» أو «كلام ساكت»، حسب التعبير السوداني العميق.

ولا أريد أن ألقي المسؤولية على أحد، وليس هذا تهرباً.. كما لا أريد أن أقول استسهالاً أن الجميع «مقصرون»، ولا أريد ثالثاً أن أشير أيضاً

إلى أن هناك قوى فلسطينية لا ترحب ولا يسعدها أي حديث في هذا الشأن.. والطريف أن الحديث لا يزال دائراً وعلى ألسنة كثيرين من داخل «الجبهتين» حول ضرورة الوحدة الوطنية الفلسطينية وتلاقي «جميع» الفصائل، واحياء منظمة التحرير وأجهزتها بمشاركة «الجميع». بل ان بعض هؤلاء يتحدثون أيضاً وفي نفس واحد عن ضرورة وأهمية التلاقي الفلسطيني - السوري، ويؤيدون ترابط أو تلازم المسارين..

وهذه جميعها أهداف صحيحة ومطلوبة.. ولكنها ستبقى - في تقديري - ضرباً من «أحلام سعيدة» ونوعاً من الحرث في البحر، إن لم تبدأ من قاعدة ومن ركيزة هي العمل المخطط والدؤوب - هل أقول والعاجل؟ - لتوحيد اليسار الفلسطيني.. والخطوة الأولى هنا هي تطوير أشكال التنسيق والتلاقي بين «الجبهتين» تنظيمياً، وسياسياً، وعملاً يومياً، وبشكل يستجيب لاحتياجات الانتفاضة ومتطلباتها.

* * *

والأحداث على هذه الجبهة، جبهة الانتفاضة، سريعة ومتلاحقة، ألم تشهد الانتفاضة منذ انطلقت قمتين عربيتين لم تضف أية منهما شيئاً ذا بال إلى دعم ومساندة وتقوية ساعد شعب الانتفاضة.. وحتى الدعم الشعبي العربي - الأدنى في اغلبه - شهد تراجعاً ملموساً في الشهور الأخيرة، مما جعل الرهان قائماً حول: متى تتوقف الانتفاضة؟. خاصة وأن حكومة الإرهابي أريئيل شارون - ومعها غالبية الإسرائيليين - تصر على ما تسميه «وقف العنف الفلسطيني». وهي تلقى الدعم والمساندة في ذلك - وكالعادة - من الولايات المتحدة الأمريكية، ومن الادارة الجديدة برئاسة بوش الابن، الذي تصل المساعدات الأمريكية على يديه لاسرائيل إلى مستوى جديد لم يُعرف من قبل.

L.A.U. - Riyad Nassar Library

وفي المقابل، وإلى اليوم، لم تستطع الحكومات العربية بلورة رد صحيح ومتكامل لا يساند الانتفاضة فقط، بل يردع شارون وحكومته وإسرائيل ككل عن السعي لتصفية الانتفاضة باعتداءات وحشية ودموية، وهذه سياسة لم يكن يُنتظر غيرها من إرهابي من طراز شارون، ولكن كان يُنتظر أن تثير ردود أفعال عربية غير هذه التي نراها إلى اليوم، ومن الشهر الثامن من الانتفاضة كان يجب أن تثير ردود أفعل تؤكد لشارون ولمن هم معه ووراءه، وبشكل عملي وليس بالأقوال والخطب والبيانات والمقالات - أن «الأمور» و«المفاوضات» لن تعود إلى ما كانت عليه لم يحدث هذا، بل حدث العكس - وثبت أن الأنظمة العربية «تريدها انتفاضة على نار هادئة»، حتى لا تثير الشارع العربي !!. وعبرت عن ذلك مجموعة «الأفكار» التي أصبحت تعرف باسم «المبادرة المصرية - الأردنية» وهي أساساً «مبادرة» من صنع السلطة الفلسطينية، أكاد أقول سلطة عرفات والدائرة الضيقة المحيطة به، اذ لم تطرح - في حدود علمي - لا من داخل منظمة التحرير الفلسطينية، ولا من أية هيئة فلسطينية أخرى، ودللت من جديد وكأن «كل شيء على حاله»، على الرغم من انفجار الانتفاضة، ومئات الشهداء وآلاف الجرحى.. ويكفي أن هذه الأفكار المسماة بالمبادرة المصرية - الأردنية تعود بالموقف إلى ما كان عليه قبل الانتفاضة. وهذا منطق تفاوضي خاسر، ولا يغطي على خسارته كون إسرائيل لا تقبل هذه «المبادرة» بل تسعى إلى تعديلها، وافراغها من محتواها، فهل كان منتظراً منها أن تسلك سلوكاً مختلفاً؟. وهذا «الأسلوب العربي» أو بتعبير أدق «الأسلوب الساداتي» في التفاوض إن جاز في أي وقت ومع أية حكومة إسرائيلية، فانه غير جائز بالقطع مع اسرائيل في ظل شارون، وفي وقت تتزايد فيه شعبيته أكثر من الأغلبية الكبيرة التي حصل عليها في انتخابات شباط - فبراير الماضي!!

يبدو مؤكداً أن هذه «المبادرة» ستكون عرضة للتأجيل، والمماطلة، حتى في التوصل إلى صياغتها النهائية، حيث ستُعدّل وتتعدّل، مرة وأثنتين وأكثر، إلى أن يتم إفراغها من أي مضمون جاد. أكثر من هذا، وفي ضوء ما سبق منذ أوسلو وإلى اليوم، لن يتم تطبيق ما يتم التوصل اليه والاتفاق عليه، لا بشكل كامل ولا بشكل سليم، هل نسينا أن اسحق رابين الذي نعاه كثيرون ونعتوه بأنه «رجل السلام» قد أعلن أمام الكنيست وغداة توقيع اتفاق أوسلو أنه «لا توجد مواعيد مقدسة».

وهذا بالضبط ما يريده الاسرائيليين اليوم. انهم يراهنون على كسب الوقت، والمزيد من الوقت / طمعاً من أن يتيح لهم ذلك فرصة يغتالون فيها انتفاضة المقدسات والاستقلال، بينما يغرق المتفاوضون في التفاوض على التفاوض، بدلاً من أن يفاوضوا على التسوية، التي طالما زعموا أنها قريبة ووشيكة، وأن قطوفها دانية... وها هو يتأكد لهم - وليس لنا - أنهم كانوا يجرون وراء سراب. ان أصواتاً عديدة، فلسطينية وعربية، قد حذرت من ذلك، ومن عواقبه، ودعت منذ وقت مبكر إلى الابتعاد عن هذا المسلك. وبرزت هنا دعوات صدرت ونداءات تكررت من «الجبهتين»، ولكن كلاً منهما بقيت تصرخ وحدها، مما جعل صوتها خافتاً.. مهما علا. ولكن هذا الصوت سيكون بالتأكيد أعلى وأقوى وأفضل حين يصدر موحداً من «الشعبية» و«الديمقراطية» معاً، ولا أعني هنا صوت الكلمات والخطب والهتافات، بل أعني ذلك الصوت الذي يصدر معبراً عن عمل ملموس في أرض الواقع، في الشارع الفلسطيني، شارع المخيم والقرية والمدينة شارع الضفة وغزة والقدس، شارع المنافي واللجوء والشتات، وشارع المتمسكين بحقهم في العودة، والمنتظرين العودة، والساعين اليها.

L A U - Riyad Nassar Library

وصوت الجبهتين الموحَّد (بفتح الحاء المشددة) سيكون أيضاً موحِّداً (بكسر الحاء المشددة) أي جاذباً قادراً على أن يجذب ـ من خلال النموذج والواقع العملي ـ قوى أخرى من أهل اليسار الفلسطيني، قوى مؤهلة بدورها لأن تستجيب وتلبي نداء الوحدة والعمل المشترك، وهي قوى يغلب على الظن أنها أدركت ـ في ضوء تجربة الفترة الماضية ـ أن التغريد خارج السرب اليساري يضر ولا ينفع.. ويدفع اليسار ثمن فرقته وتمزقه وغياب وحدته، كما يدفعه ـ وقد دفعه ـ النضال الفلسطيني..

ولا يغيب عن بال أحد أن الفرقة والانقسام يكاد أن يسمان اليوم اليسار العربي كله، أي في جميع البلاد العربية، فقد نشأ اليسار في بعضها ممزقاً ومنقسماً منذ البداية، وكانت بذلك أسباب ليس هنا مجال الخوض فيها.. ويبدو أن عدوى الانقسام امتدت وأصابت حتى القوى اليسارية التي بدأت موحدة، بحيث أصبحت أحوال اليسار في كل بلد على حدا، وفي البلاد العربية جميعها، لا يسر عدواً ولا صديقاً.. وبالذات في العقد الأخير من القرن الماضي.. ولعل الوحدة والاتحاد يكونان حاملين جرثومة العدوى، التي تنتقل من جسد إلى آخر.. ومن قطر إلى آخر. إن فلسطين بكل ما لها من خصوصية في الظروف العربية الراهنة، لا تستطيع إحتمال أعباء تفرق اليسار وتمزقه، بحيث يصح القول بأنه ليس في قلبه ذرة من اليسارية من لا يدعو ويعمل من أجل وحدة اليسار الفلسطيني، التي يمكن ـ في هذه الحالة ـ الحديث عن العمل اليساري العربي المشترك، في كل بلد عربي. ويكاد يغلب على الظن أننا على أبواب مرحلة جديدة من استنهاض العمل اليساري العربي، في كل بلد عربي على حدا، وفي البلاد العربية ككل، ويلوح في أفق الحياة السياسية أن حركات وتنظيمات وقوى وشخصيات يسارية في أكثر من بلد عربي بدأت تفيق شيئاً فشيئاً من الدوخة التي

عانتها وعاشتها منذ بداية التسعينات من القرن الذي انقضى، ومنذ سقوط النموذج الاشتراكي السوفيتي، وقد كان حدثاً هائلاً وخطيراً، ترتب عليه ولا تزال نتائج عديدة، وستمتد آثارها إلى زمن طويل في المستقبل.

ولا يحتاج الأمر هنا إلى الإشارة إلى حركة الشعوب العربية، وعلى رأسها الحركة الوطنية الفلسطينية، كانت من أكثر القوى ـ في العالم كله ـ التي لحقها ضرر كبير من جراء سقوط الاتحاد السوفيتي وغياب دوره الدولي المجيد في مساندة كفاح الشعوب ونضالها المجيد، بصرف النظر عن أي قصور ـ لأسباب مختلفة ـ لحق أحياناً بهذا الدور العظيم، وأعتقد أنه لا يوجد تنظيم وطني في أي بلد من البلدان إلا ويقر بذلك ويعترف به، وبالنسبة لنا نحن العرب كان الوجود السوفيتي مصلحة عربية. ولا يقلل من هذه الحقائق أصوات ظهرت في هذا البلد العربي أو ذاك تزعم ـ بأثر رجعي ـ أنها طالما نصحت هؤلاء السوفييت فلم يستجيبوا لنصحها، ونبهتهم وحذرتهم ولكنهم لم يسمعوا التحذير ولم يلتفتوا إلى التنبيه.. ففي أوقات الأزمات يكثر أدعياء الحكمة بأثر رجعي، إنهم «الأنبياء الكَذَبَة»، الذين لا يجد المرء تعليقاً على إفكهم ومزاعمهم خيراً من التعبير المصري العميق: يا سلامّ!!.

وفي مرحلة بداية الاستفاقة، بعد ضياع الاتحاد السوفيتي، كان اليسار العربي في سعيه إلى اليقظة من جديد، والاستعداد للاستجابة لنداء التوحد والوحدة والعمل المشترك لا يحتاج إلى أكثر من قاطرة، أو نموذج جاذب ومشِّع.

(فهل ستخرج هذه القاطرة من فلسطين! ولم لا؟)..

إن فلسطين ستكون في المرحلة المقبلة، وفي ظل العولمة، بل وبسببها،

LAU - Riyad Nassar Library

هي القياس لصحة يسارية أي يساري في العالم.. فلن يكون يسارياً ذلك الذي لا يساند ويؤيد نضال شعب فلسطين وحقوقه العادلة، ولن يكون يسارياً ـ أي كان وطنه ـ ذلك الذي لا يرفض الصهيونية ويعادي اسرائيل..

ولا يحتاج الأمر إلى ذكر أن هذا لا يعني إلقاء مسؤولية وحدة اليسار في هذا البلد العربي أو ذاك على كاهل اليسار الفلسطيني. إن العكس صحيح. فالعمل من أجل دعم وتوحيد اليسار الفلسطيني هو مسؤولية كل يساري عربي. إنه على كاهل الفلسطينيين ـ من جميع الاتجاهات ـ ولديهم ما يكفيهم من أعباء ومسؤوليات. وهنا، يمكن أن تكون نقطة الضوء فلسطينية، ولا أقول: ولا بد أن تكون فلسطينية.

إن اليسار ـ شاء من شاء وأبى من أبى!! ـ هو ضمير شعبه وأمته. وإن لم يكن كذلك فهو ليس بيسار. والشعب الفلسطيني يدرك أنه يواجه اليوم واحداً من أكبر التحديات التي واجهها إن لم يكن منذ النكبة في عام 1948، فعلى الأقل منذ النكسة في عام 1967، وهو تحدي استمرار الانتفاضة وتصاعدها، باعتبار ذلك هو الأسلوب الوحيد للرد على الإرهاب الإسرائيلي ولإسقاط شارون، فإن سقط على يد الانتفاضة ـ وهذا ممكن ـ فإن ذلك سيعني الكثير إسرائيلياً وفلسطينياً وعربياً. وستكون الشهور الممتدة إلى آب ـ أغسطس 2001 شهوراً حاسمة بحق في مستقبل الشعب الفلسطيني وكفاحه الطويل المجيد. وشارون ـ سياسياً وعسكرياً ـ في عجلة من أمره لأن الإسرائيليين أكثر قلقاً وعجلة. وقد بدأوا مع دخول الانتفاضة شهرها الثامن يتساءلون: إلى أين؟!. وتردد الصحف الإسرائيلية هذا التساؤل كل يوم. [لنقرأ جيداً ما نشرته الصحف العربية، نقلاً عن وكالات الأنباء في 14 مايو الماضي منسوباً

إلى نتان شرانسكي نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي من أنه قال: إن إسرائيل تمر بفترة صعبة للغاية..، دعك من بقية حديثه عن القوى التي تسعى إلى تدميرها لأن المؤكد باعتراف محللين إسرائيليين مرموقين أن الانتفاضة قد طرحت على الإسرائيليين أسئلة لم يكونوا يفكرون فيها من قبل].

وفي الوقت الذي أظهرت فيه نتائج استطلاعات الرأي العام في إسرائيل أن شعبية شارون ارتفعت عما كانت عليه منذ انتخابه في فبراير ـ شباط الماضي، خرجت أصوات من صفوف اليمين الإسرائيلي نفسه تقول لشارون: كفى، وتدعوه إلى الاعتراف بالحقوق الفلسطينية وتحذره بأنه لن ينجح في حربه ضد شعب يناضل من أجل حريته وأرضه ووطنه.

ووصل الأمر إلى أن المستوطنين الذين يعتبرون شارون الأب الشرعي لهم وأنهم ولدوا من عباءته وزيراً للدفاع، أو للخارجية، أو للبنية التحتية، بدأوا يعلنون تمردهم على الأب الروحي حسبما ذكرته معاريف في السادس من مايو ـ أيار ـ 2001، حيث نشرت الخبر التالي:

بدأ مجلس «يشع» حملة شعبية ضد رئيس الحكومة ارئيل شارون، تحت شعار: الشعب يريد الأمن، الشعب يريد النصر وقررت قيادة المستوطنين الخروج بصورة علنية ضد رئيس الحكومة مطالبين بتصعيد رد إسرائيل ضد الفلسطينيين.

وأضافت معاريف كلمات ذات أهمية قصوى لكل من يلقي السمع وهو بصير بتبعات النضال والوطنية.

«المستوطنون محبطون من عدم وجود أي تغيير في وضع الأمن في الضفة الغربية، في أعقاب تبادل السلطة. ومنذ انتخاب حكومة شارون

L A U - Riyad Nassar Library

والمستوطنون ينتظرون خطواتها. وباستثناء عدة عمليات احتجاجية أمام مكتب رئيس الحكومة في القدس لم يقوموا بأي خطوة تظاهرية كبيرة».

وأشارت الصحيفة الإسرائيلية بختام خبرها إلى أن المستوطنين سيستأنفون تظاهراتهم أمام بيت رئيس الحكومة تحت شعار «يجب القتال حتى النصر».

القتال، أي قتال أكثر من هذا؟ وأية عدوانية أشرس مما يفعل شارون. إسرائيل قوية، ومدججة عسكرياً وبميزان القوة العسكرية المجردة تستطيع تصفية الانتفاضة. ولكن، ألم يكن غيرها أشطر؟ سواء في فيتنام أو في الجزائر.. بل ألم يكن موشي ديان هو سلف شارون، حين قال في أعقاب النكسة ومع تصاعد حركة المقاومة إن هذه الحركة مثل البيضة في كفه. ثم مضى ولا تزال البيضة تتوالد. لقد جاء شارون، أو جيئ به في هذا التوقيت من أجل ضرب الانتفاضة وتصفيتها، ومن أجل ضمان الأمن والاستقرار والحماية للإسرائيليين من العنف الفلسطيني، الذي يؤرقه ويؤرقهم. وقد كان عند حسن الظن به، ظن ناخبيه وأحباء ناخبيه، فضرب لهم موعداً، وقال انتظروني مائة يوم، ولن أفاوض إلا إذا قبل الفلسطينيون ذلك وهم صاغرون. ثم إذا به يُضْبَطُ متلبساً بالتفاوض سراً وعلناً، بينما الانتفاضة مشتعلة، ووهجها يتصاعد.

وبذلك، اتضح ووضح أنه إذا كانت «القيادة الفلسطينية» في مأزق ـ حسب رؤيتها ـ فإن شارون في مأزق أكبر. ألا تكشف عن ذلك «يديعوت احرونوت» في السادس من مايو ـ أيار ـ نفسه الذي تحدثت فيه «معاريف» عن تمرد المستوطنين على أبيهم الروحي، فقد ذكرت الأولى أنه: «يسود الاعتقاد لدى الجيش أن المواجهة مع الفلسطينيين ستستمر لمدة ثلاث سنوات وربما أكثر من ذلك. والتقديرات بشأن

المواجهة تظهر في التعديلات التي طرأت مؤخراً في الخطط المتعددة لسنوات للجيش»!!.

إنها إذاً ـ ومن الآن ـ حرب 1095 يوماً، وليست معركة 100 يوم فقط. «يصعِّد الجيش (فيها) من قوة رده العسكري ضد الفلسطينيين بهدف خلق ضغط على رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات للعمل على وقف الإرهاب».

وهكذا يتجلى مأزق شارون، ومأزق إسرائيل أيضاً... وهذا أمر لا يدركه في حجمه الصحيح والحقيقي إلا اليسار الفلسطيني، الذي بادر إلى الدعوة إلى استمرار الانتفاضة وتأجيجها من أجل كشف وفضح ليس سياسة إسرائيل الإرهابية فقط، بل وعجزها البنيوي والهيكلي، وإجبارها على التراجع، بينما سارعت قوى فلسطينية حاكمة ومتحكِّمة إلى اللهاث وراء صفقة هنا أو هناك، وترفع تبريراً لسياستها لواء التباكي على الشهداء والضحايا والخراب الذي ينتشر. وكلما تصاعد إرهاب شارون، علا صوت المتباكين، حتى كادوا يعودون إلى النغمة النشاز: «يا وحدنا»، لتكون غطاء الاستسلام ولاستكمال مسيرة أوسلو، حينما قال مستشار قانوني للوفد الإسرائيلي مخاطباً شيمون بيريز وزير الخارجية عندئذ، ووزير الخارجية الحالي!، قال له: سنكون حميراً إذا لم نتفق مع هؤلاء المفاوضين، وذلك طبعاً كما رواه يوري سافير في كتابه: «العملية».

ومن الواضح عشية ذكرى النكبة في مايو ـ أيار 2001، أن الانتفاضة يتعامل بها ومعها منهجان: أحدهما هو منهج الخطوة خطوة، والثاني هو منهج التمسك بالثوابت الوطنية.. المنهج الأول بدأ التراجع إلى أن وصل إلى مطلب العودة إلى ما كان عليه الوضع قبل الانتفاضة. وهو مطلب يثير على الفور التساؤل: ولماذا إذن كانت الانتفاضة؟!.

L A U - Riyad Nassar Library

واليسار، ككل قوة مؤهلة لأن تحمل السؤال إلى مداه، صوناً للانتفاضة وحفاظاً على قواها وشعبها، ليس من أجل «الواي» أو «شرم الشيخ»، بل من أجل تحرير المقدسات، كل المقدسات، ومن أجل تحقيق الاستقلال. وهذا الواقع لا يخفى على الرفاق في «الجبهتين». ولذلك فإن مسؤوليتهما كبيرة، إن مضت أي منهما تبحث عن تبريرات بعدم إنجاز الوحدة بينما تستعد أكثر من سكين لذبح الانتفاضة وقطع عنقها. في موقف مشابه، وفي الستينيات من القرن الماضي قال المناضل العظيم تشي جيفارا: إن التاريخ سيدين الذين راحوا يتنافسون في النقاش حول الخلافات بينما كانت هانوي تواجه أعنف غارات العدوان الأميركي.

صحيح أن هانوي انتصرت، بعد ذلك. وصحيح أن كلاً من بكين وموسكو قدمت العون الكبير، ولكن خلافاتهما أخرت يوم النصر. فمن يتعلم الدرس اليوم، خاصة في غياب الاتحاد السوفييتي وفي مواجهة واشنطن القوة الأكبر الوحيدة... وفي مواجهة إسرائيل التي يقودها شارون الذي إن سقط على يدي الانتفاضة، فسيفتح الباب لموقف جديد يشحذ الهمم لتصعيد الانتفاضة.. ويشحذ همة اليسار للتَوَحُّد، وفي الوقت نفسه فإن توحد اليسار يعجل بسقوط شارون.

دمشق ـ القاهرة

8 ـ 14 (مايو/أيار) 2001.

L A U - Riyad Nassar Library

الفصل الأول

الانتفاضة

(استقلال أم سياسة أوسلو)

الانتفاضة

(استقلال أم سياسة أوسلو)

■ ***مع صمود الانتفاضة الفلسطينية لوحظ تصاعد العدوان الصهيوني، فما هي الأخطار التي يحملها هذا التصعيد؟.***

□□ اعلنت قبل الانتخابات الإسرائيلية ان فوز شارون انقلاب سياسي ودموي في مسار الصراع في الشرق الاوسط، وعليه يأتي التصعيد العسكري الاسرائيلي الأخير، وامتداد قوسه من جرف مخيم خان يونس/ ورفح وصولاً إلى قصف موقع الرادار السوري في البقاع الغربي من لبنان، جزء أساسي من البرنامج الذي يمارسه شارون والثلاثي الارهابي [شارون، موفاز، بن اليعازر] بهدف تحقيق جملة من الأهداف الإسرائيلية يقف على رأسها هدف تركيع الانتفاضة ودفع السلطة الفلسطينية للعودة إلى طاولة المفاوضات وفق الأسس والاشتراطات الثلاث التي حددها ويكررها شارون وهي:

1 ـ ما أسماه وقف «العنف الفلسطيني» أولاً.

2 ـ العودة إلى طاولة المفاوضات من النقطة الصفر.

3 ـ مواصلة الاستيطان.

4 ـ العمل لانجاز اتفاق انتقالي طويل الأمد في إطار دولة فلسطينية على 42٪ من ارض الضفة والقطاع مطوقة بحدود اسرائيلية جديدة والقدس عاصمة موحّدة أبدية لإسرائيل.

L A U - Riyad Nassar Library

إضافة إلى أن شارون وحكومته يريدان من وراء هذه العمليات التصعيدية المنفلتة في درجة بطشها واستخدام التكنولوجيا العسكرية المتطورة ارهاق واضعاف مجموع الحالة الفلسطينية الرسمية والشعبية الجماهيرية من خلال تشديد الحصار والاغلاق وتجويع شعبنا، فضلاً عن اعادة خلط الأوراق وخلق المزيد من التعقيدات بعد ضرب موقع رادارات القوات السورية في ضهر البيدر. وكلها تؤكد ان شارون وباغلبية الرأي العام الاسرائيلي أدار ظهره لسلام الشرعية الدولية، ويريد فرض سلام التوسع الصهيوني على شعبنا وسوريا والعرب أجمعين.

تعليمات شارون للجيش «لديكم حرية عمل أكثر من أي تصوّر»، «غور الأردن سيبقى إلى الأبد بيد إسرائيل ولن يطرح بأي مرحلة للمفاوضات مع الفلسطينيين»، «مطلوب كلام أقل وعمل أكثر» (جريدة يديعوت، 2001/5/3)، ولعلمنا والعرب أن غور الأردن يساوي 27٪ من مجموع مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة.

بيريس وزير خارجية حكومة شارون لوزير خارجية كندا جون مانلي «المستوطنات أقيمت من كل حكومات إسرائيل لأسباب استراتيجية» (هآرتس، 2001/5/14).

من الاستيطان يبدأ مفتاح التصعيد الصهيوني، وقف الانتفاضة، والزمن الطويل لرسم حدود إسرائيل التوسعية الجديدة.

غرغرينا الاستيطان وجع نازف يدفع الانتفاضة إلى الصمود إلى أمام، كما يهدد مصائر القدس والحدود واللاجئين.

هذا ما يؤشر عليه تقرير لجنة جورج ميتشل محدداً «الاستيطان عامل بارز في اندلاع الانتفاضة» ويدعو إلى «وقف /تجميد كل أشكال الاستيطان بلا استثناء» (هآرتس 2001/5/15)، رغم مناورات وصياغات

بيريس عن «البناء للتكاثر الطبيعي».

وهذا ما أبرزه مندوب اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي رينيه كوسيرنيك في مؤتمره الصحفي في القدس (5/17) محدداً «الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 جريمة حرب حسب القانون الإنساني الدولي ومعاهدة جنيف الرابعة لعام 1949».

وتقرير المخابرات المركزية الأميركية C.I.A يسجل «إن ذريعة النمو الطبيعي في المستوطنات كاذبة، لأن هناك فائضاً في الوحدات السكنية 20 ألف شقة، ولأن الكثيرين من المستوطنين يغادرون المستوطنات الآن، والمطلوب من حكومة إسرائيل تجميد الاستيطان» (هآرتس 2001/5/15).

بثقل وصمود الانتفاضة والمقاومة المسلحة للمحتلين والمستوطنين، وتفاعلات تقرير لجنة ميتشيل، الصليب الأحمر الدولي، تقرير C.I.A، جاء اعتراف أهل أخدود أوسلو لأول مرّة بعد ثماني سنوات على خطايا سياسة أوسلو، والاعتراف يعلن «الفلسطينيين (ويقصد أهل أوسلو) ارتكبوا خطأً كبيراً عندما وافقوا على التفاوض مع إسرائيل، وتأجيل البحث في قضية الاستيطان». ويضيف «كنا نبحث في مفاوضات السلام، وكانت إسرائيل تعمق الاحتلال من خلال الاستيطان، ويجب أن نعترف بأن قبولنا بذلك كان خطأً كبيراً» (نبيل شعث وزير التعاون في السلطة الفلسطينية، عضو مركزية فتح، 2001/5/13/ صحف الحياة، النهار، السفير، الحرية.. الخ 2001/5/14).

«صح النوم»، خطيئة الاستيطان واحدة من خطايا أهل أوسلو الاستراتيجية، فالخطيئة الأولى بتحويل الأرض من محتلة إلى أرض متنازع عليها، والثانية سياسة الخطوة خطوة والحلول الجزئية ويليها خطايا تأجيل مصائر الاستيطان، القدس، الحدود، اللاجئين.

L A U - Riyad Nassar Library

هذا ما أشرنا له منذ اتفاق أوسلو، وما قرنا تجاوزه في اتفاق القاهرة (آب/ أغسطس 1999) بين السلطة وفتح برئاسة الأخ ياسر عرفات وبين الجبهة الديمقراطية برئاسة حواتمه. والمحزن أن الاتفاق لم يأخذ طريقه إلى الحياة تحت ضغط واشنطن وعواصم عربية.

الآن الأهم الصمود عند هذا الاعتراف، وعدم العودة إلى مفاوضات سياسة الخطوة خطوة والحلول الجزئية، سياسة النفق في نهاية النفق، لتجاوز خطايا وأخطاء أوسلو الاستراتيجية القاتلة، والتي اندلعت الانتفاضة والمقاومة ضد بؤسها وعلى درب تجاوزها بالجمع بين الانتفاضة والمقاومة ومفاوضات الحلول الشاملة، حلول الشرعية والمرجعية الدولية.

وعلى هذا الأساس، فان المخاطر الكبيرة راهنة وقادمة، وتتطلب درجة من الوعي العربي والفلسطيني، والعودة لتأكيد قرارات قمتي القاهرة وعمان والترجمة المباشرة والعملية لمضمون هذه القرارات، وفي مقدمتها اتخاذ اجراءات سياسية عربية لتشديد الحصار وتحويله إلى حصار دولي على حكومة شارون، وقبل هذا وقف كل قنوات الاتصالات الأمنية السرية والعلنية الفلسطينية مع حكومة شارون. وتطوير وحدة قوى الانتفاضة والمقاومة ببرنامج نضالي وسياسي جديد حتى رحيل المحتلين والمستوطنين عن ارضنا المحتلة بما فيها القدس العربية.

■ ***أمام ما جرى في خان يونس ورفح، هل تتوقعون اجتياحات إسرائيلية للمناطق الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية؟.***

□□ كل الأمور متوقعة، خاصة وأن حكومة شارون والطاقم القتالي التابع له في وزارة الحرب ورئاسة الأركان يعملان على تنفيذ «بروفات»

من العمل العسكري العالي التنسيق والأداء بين أسلحة الدبابات والمشاة والجو وأسلحة الاستخبارات الإسرائيلية لاقتحام المناطق (أ) من الضفة ومناطق في قطاع غزة دون العودة لاحتلالها الدائم وهذا درس أساسي من الانتفاضة الأولى حتى لا تغرق قوات الاحتلال في بحر المقاومة المسلحة في المدن وحروب الشوارع ومن بيت إلى بيت، ولدى أبناء المقاومة خبرة ثورية هائلة في حرب المدن. ولهذا فإن إمكانية اجتياح المناطق (أ) بتواجد مؤقت تبقى واردة وفق استنساخ خطة مربعات شارون بتقسيم غزة والضفة، كما فعل في قطاع غزة في السبعينات وفي بيروت البطلة ومخيمات صبرا وشاتيلا في تشرين أول/ اكتوبر 1982 بعد خروج قوات المقاومة الفلسطينية من مخيمات بيروت، مع أن شارون وأركانه يدركون بأن هذا الاجتياح لن يكون سهلاً، وسيكبدهم خسائر فادحة قد تفوق ما خسروه أثناء اجتياح لبنان وحصار بيروت عام 1982. فضلاً عن ردود الفعل الدولية بخرق «اسرائيل» التزاماتها عند حدود المنطقة «أ» تحت ادارة السلطة الفلسطينية، وهذا ما وقع فعلاً عندما اجتاحت قوات الاحتلال قرية بيت حانون في غزة فاصطدمت بادانة واشنطن والاتحاد الاوروبي وانسحابها تحت ضغط واشنطن خلال ساعات رغم اعلان العميد يائير نافيه قائد قطاع قوات الاحتلال في قطاع غزة (2001/4/17):

«إن اقامة قواته في المناطق «أ» التي دخلتها ستستمر اسابيع وربما اشهر إلى ان تنتهي من مهمات تصفية العنف ومراكزه في المنطقة «أ» من قطاع غزة بعد أن جرى تقسيم قطاع غزة إلى أربع مربعات وتطويقها تمهيداً لاجتياح كل مربع، تكررت العملية في مربع خان يونس، ثم دير البلح، وأيضاً رفح، ولكن قوات المحتلين اضطرت للتراجع تحت فعل صمود الشعب والمقاومة والتداعيات الدولية. وفي الضفة

LAU - Riyad Nassar Library

جرت العمليات على حدود مربعات بيت لحم لدخول قرية الخضر بعمق (1) كم، وبعدها خطوط التماس مع رام الله وانتهت إلى ذات التراجع والفشل.

وعليه، عاد الثلاثي الدموي شارون، بن اليعازر، موفاز إلى خطط التطويق والقصف بالدبابات والمدفعية الصاروخية والاجتياح الجوي بطائرات اف 16، الاباتشي والقنابل الفراغية ذات التدمير الشامل التي عرفناها، عشناها أثناء حصار بيروت.

وهذا ما دفع إلى تداعيات في واشنطن، بدأت بإعلان كلينتون «أن شارون هو السبب في اندلاع الانتفاضة الحالية، بزيارته الحرم.. وعلى شارون أن يحذر من أن يتحول إلى مشكلة أمنية لبلاده» (معاريف 18/5).

ودفع لجنة المتابعة العربية لتنفيذ قرارات قمتي القاهرة وعمان إلى الاجتماع بالقاهرة (5/18) واتخاذ قرار لأول مرّة «وقف كل الاتصالات السياسية مع حكومة شارون». وفي هذا خطوة صغيرة إلى أمام، فالانتفاضة تنادي بقطع كل أشكال العلاقات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والتجارية، وفرض العزلة العربية الشاملة على حكومة شارون، والانتقال إلى العمل بفرض العزلة الدولية عليها، واستصدار قرار دولي بإرسال قوات دولية تحت مظلّة الأمم المتحدة لحماية الشعب الفلسطيني من عدوانية حكومة شارون الدموية التوسعية.

وعلى هذه التداعيات جاءت تصريحات ديك تشيني نائب الرئيس الأميركي بوش الابن، معلناً طلب واشنطن من حكومة شارون وقف استخدام طائرات اف 16 الأميركية بقصف قطاع غزة والضفة الفلسطينية، رغم دفاع بيريس (جائزة نوبل للسلام..!!) في القدس

L A U - Riyad Nassar Library

وأوروبا وموسكو عن استخدام اف 16 والقوة المفرطة الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية المحتلة. وأشار نائب الرئيس الامريكي إلى أن «وقف الاتصالات السياسية العربية مع حكومة شارون خسارة كبيرة لاسرائيل مع جيرانها». وكذلك تداعت مواقف دول الاتحاد الأوروبي وموسكو إلى وقف كل أنواع الاستيطان ووقف استخدام القوة المفرطة ضد الشعب الفلسطيني.

إن وحدة الانتفاضة، المقاومة، وحدود دنيا من وحدة وتماسك الأنظمة العربية عند ضرورة دعم الانتفاضة والمقاومة وتنفيذ قرارات قمتي القاهرة وعمان وقرارات وزراء خارجية المؤتمر الإسلامي (5/26) بعد قمته في قطر، وبنفس طويل محموم، يشي بتداعيات دولية بحثاً عن حلول تتلامس مع قرارات ومرجعية الشرعية الدولية.

■ ***التصعيد الاسرائيلي فتح باب الجدل حول أساليب النضال الفلسطيني وخاصة تجاه العمليات، فما هي وجهة نظركم وهل أنتم مع استمرار العمليات العسكرية؟.***

□□ من حيث المبدأ، في قاموسنا كل الأعمال الوطنية الجماهيرية الواسعة والعمل العسكري المقاوم والسياسي والدبلوماسي والاعلامي، وسائل مشروعة وستبقى مشروعة ما دام الاحتلال قائم، وما دامت حقوقنا الوطنية مسلوبة على يد الدولة العبرية الصهيونية. ومن هنا نرى بأن كل أساليب وأنماط العمل الكفاحي مفتوحة وذلك تبعاً لظروف ومعطيات الزمان والمكان. ونرى بأن العمل الانتفاضي ببعده الجماهيري الواسع هو الأسلوب الأوسع الآن، مترافقاً مع العمل الفدائي المقاوم ضد أهداف اسرائيلية عسكرية واستيطانية. وعليه فانكم تلاحظون مشاركة الجميع في الساحة الفلسطينية في هذا الشكل النضالي الذي مارسناه

وما زلنا عبر أكثر من ثلاث عقود من عمر المنظمة والثورة، والآن في ظل الانتفاضة الباسلة تمارسه كتائب الأقصى، العودة، القسام، كتائب المقاومة الوطنية، قوات المقاومة الشعبية، سرايا القدس وغيرها، وهذه مقاومة متعددة تعلن عن نفسها وليست محصورة بفصيل أو إثنين.

العمل المقاوم يجب ان لا يلغي ولا يؤثر على المنحى الجماهيري الديمقراطي الواسع للانتفاضة في المدن والبلدات والمخيمات الفلسطينية على امتداد أرضنا المحتلة.

■ ***الجبهة الديمقراطية إلى اين وصلت في مسيرتها وكيف تقيمون دورها ميدانياً وسياسياً في اللحظة الفلسطينية الراهنة؟.***

□□ الجبهة الديمقراطية في التاريخ الفلسطيني المعاصر قوة رئيسية من قوى ائتلاف منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني، حاضرة حضور شعبنا في كل مواقع الوطن والشتات. والجبهة الديمقراطية القوة الاساسية في تطوير البرامج الوطنية بخط ثوري واقعي في كل مرحلة من مراحل الثورة والمقاومة والانتفاضة، من البرنامج الوطني المرحلي السلاح السياسي الاساسي بيد شعبنا على الساحات الفلسطينية، العربية، الدولية، والاسرائيلية حتى يومنا، إلى مبادرة «تجسيد سيادة دولة فلسطين عاصمتها القدس (1998) إلى اطلاق «مشروع تفعيل الحوار الوطني وتطوير برنامج الانتفاضة» مع دخول الانتفاضة شهرها الثامن (28 نيسان/ أبريل 2001).

نمارس أعمالنا بصفوف شعبنا، متسلحين بأهدافنا الوطنية، وببرنامج العمل الميداني المشترك للانتفاضة، وبالوحدة الوطنية الائتلافية بوصلة لمناضلينا من أجل انجاز برنامج العودة وتقرير المصير والاستقلال.

LAU - Riyad Nassar Library

ورغم كل المصاعب والالتواءات في ثورة شعبنا المعاصرة واصلنا وسنبقى نواصل دورنا المتقدم في الصف الأول من أبناء الثورة والانتفاضة، وفي جهدنا السياسي لاعادة الاعتبار للوحدة الوطنية، وإعادة بناء وحدة الشعب في الوطن والشتات تحت سقف برنامج وطني سياسي جديد، يجمع بين مواصلة الانتفاضة والمقاومة وبين اعادة بناء عملية المفاوضات السياسية لتجاوز نفق أوسلو المسدود نحو سلام متوازن شامل، واحياء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وتثمير كل عوامل القوة بيدنا.

وفي هذا السياق فان دور الجبهة الديمقراطية الفاعل، السياسي والعملي بصفوف الانتفاضة، وفي مخيماتنا وتجمعات شعبنا في الشتات، دور ملحوظ وملموس على الأرض وفي الميدان بالوطن والشتات، والشاشة الصغيرة اليومية صارخة ونابضة بالكفاح الميداني بأشكاله المتنوعة من تعانق رايات الجبهة الديمقراطية وفتح والشعبية وحماس والجهاد... في الشارع وفي صف الانتفاضة إلى عمليات المقاومة المسلحة. وبالضرورة يجب أن يتطور هذا الدور مترافقاً مع الزخم الكفاحي العالي الذي يصنعه شعبنا يومياً على أرض الوطن وفي الشتات.

■ ***وصول شارون إلى السلطة، هل يعني برأيكم نهاية عملية السلام بالشكل الذي عرفته العملية، أم انه يشكل فترة استثنائية في مسارها كما كان نتنياهو من قبل وبالتالي فان الأمور ستعود لتستأنف من جديد؟.***

□□ تربُّع شارون على قمة القرار في الدولة العبرية تعبير سياسي ملموس عن وصول عملية «التسوية» إلى نقطة انعطاف حرجة.

فالسلام الحقيقي المتوازن له بوابة واحدة بالاستجابة الإسرائيلية لمستوجبات سلام الشرعية الدولية. وهو الأمر المفقود إلى الآن داخل إسرائيل، لذلك صعد شارون متسلحاً ببرنامج أغلبية المجتمع الاسرائيلي الذي ما زال يغوص داخل أوحال اليمين واليمين المتطرف بكل تلاوينه. إن صعود شارون لا يعني تلقائياً وصول «التسوية» إلى مرقدها الأخير، فشارون يريد فرض برنامجه الخاص للتسوية المعبر عن موقف الأغلبية في إسرائيل وهو ذاته برنامج حكومة الوحدة الصهيونية، لذلك يعمل الآن بقوة النار لفرض برنامجه بإرجاع المفاوضات إلى مرجعية القوة الإسرائيلية ومشاريع الحلول المطروحة من قبل حكومة الوحدة الصهيونية،حلول الاستيطان والتوسع وحدود إسرائيل الكبرى من البحر حتى نهر الاردن وفي جوفها دولة فلسطينية مقطعة الأوصال على 42٪ من الأرض المحتلة عام 67 وبدون القدس. ومع سوريا «سلام مقابل السلام» بدون الجولان.

إن نهج أوسلو، وسياسة الخطوة خطوة، والاتفاقيات والتراجعات التي تناسخت بدءاً بإعلان المبادئ في أوسلو (93/9/13) وصلت إلى الجدار، وشكلت عاملاً مهماً في وصول التسوية الراهنة إلى نفقها المسدود. وحتى نخرج من هذا النفق، لا بد من العودة إلى تغيير قواعد ميزان القوى بالجمع بين الانتفاضة والمقاومة وإعادة بناء العملية التفاوضية على أسس متوازنة ومرجعية دولية متعددة فهذا الذي يفتح طريق التماثل العملي والفعلي مع قرارات الشرعية الدولية.

■ ***المبادرة المصرية الأردنية التي قيل أنها طرحت بالتشاور مع السلطة الفلسطينية كيف تنظرون لها وهل لها فرصة للنجاح؟.***

□□ بكل أسف، كان على العرب قبل أن يتقدموا بمبادرات عشية

القمة العربية التي عقدت في عمان، أن يبادروا أولاً لوضع آليات عمل ملموسة ومباشرة لتنفيذ نقاط وقرارات الاجماع العربية بشأن القضية الفلسطينية، ودعم الانتفاضة والشعب الفلسطيني مادياً وسياسياً ومعنوياً، والخروج من أساليب القرارات المعلَّقة عن التنفيذ.

إن تفاقم وتصادم المبادرات العربية، وخارج قبّة قمتي القاهرة وعمان (المبادرة المصرية ـ الأردنية ـ السلطوية الفلسطينية، المبادرة القطرية) والمبادرة التركية، تأتي دليلاً على تفكك الموقف العربي فضلاً عن تفكك موقف بلدان قمة المؤتمر الإسلامي.

ونعتقد بأن المبادرة الرئيسية المطلوبة التي يمكن أن تحقق نقلة نوعية جديدة على مسار العملية السياسية الراهنة تتمثل أولاً بضرورة بذل كل الجهد العربي والفلسطيني لتحقيق الحماية الدولية لشعبنا وتوفير أسباب استمرار الانتفاضة، و«مراجعة السياسات العربية نحو استراتيجية عربية جديدة» مفتوحة الخيارات على سلام الشرعية الدولية والدفاع الرادع للتوسع والعدوان الصهيوني، فاسرائيل تشترط السلام بشروطها التوسعية، وخياراتها مفتوحة على حروب التوسع والعدوان. وبهذا نستطيع أن ندفع حكومة شارون لمراجعة حساباتها، كما دفعت الانتفاضة الكبرى الأولى أعوام (1987 ـ 1993) حكومة شامير/ رابين لمراجعة حساباتها، وكما دفعت حرب أكتوبر/ تشرين أول 1973 وانهيار نظرية «الحدود الآمنة الاسرائيلية» حكومة غولدا مائير العمالية وحكومة بيغن اليمينية التوسعية إلى مراجعة حساباتها.

تعمل حكومة شارون (زيارة شيمون بيريس للقاهرة وعمان وواشنطن وموسكو.. وما بعدها) على حصر «المبادرة المصرية الاردنية» تحت سقف تفاهمات شرم الشيخ (2000/10/17) واتفاق شرم الشيخ

L A U - Riyad Nassar Library

(1999/9/5)، وادخال تعديلات جوهرية أساسية عليها تتناغم مع برنامج حكومة شارون «بالغاء بند وأية اشارة لوقف الاستيطان، ثانياً دمج النبضة الثالثة من اعادة الانتشار المعطلة منذ 1998 باتفاق انتقالي آخر طويل الأمد» (10 ـ 15 سنة)، وثالثاً عدم تحديد سقف زمني لبدء وانتهاء مفاوضات التسوية النهائية وهذا يعني بوضوح تجريد المبادرة من عناصرها الاساسية وحصرها بالعودة إلى ما قبل الانتفاضة التي اندلعت رداً على بؤس سياسة أوسلو وتراجعاته.

وعليه سياسة شارون: «لا مفاوضات سياسية تحت النار والحوار فقط عن وقف العنف»، «يجب وقف كل أشكال العنف الفلسطيني (أي الانتفاضة والمقاومة) «وبعدها» فترة اختبار للفلسطينيين لمدة تتقرر حسب الظروف على الارض» تم استئناف المفاوضات وفق الاتفاقات الموقعة مع استمرار الاستيطان.

■ ***أنهى الرئيس المصري حسني مبارك والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني زيارتهما إلى واشنطن، فما هي برأيكم انعكاسات هاتين الزيارتين فلسطينياً؟.***

□□ نحن مع كل التحركات السياسية العربية على المستوى الدولي الهادفة لفضح حكومة شارون وتشديد الحصار عليها، وتوفير سبل الدعم للشعب الفلسطيني. ولكن وباختصار شديد، يجب أن نخاطب الادارة الأمريكية كعرب بلغة المصالح المباشرة. فواشنطن لا تعرف سوى المصلحة الأمريكية العليا التي تحكم استراتيجيتها في مختلف بقاع الأرض (النفط، الصناعات العسكرية، الزراعة، الاسواق ... الخ). وعلينا أيضاً أن نتعامل معها بهذه اللغة. أما التقدم بمشاريع لا تجمع بين الافكار السياسية وعناصر الضغط العملية الملموسة لواشنطن / أو لعب

دور الوسيط فهي سياسة لا تؤدي إلى الدفع إلى أمام استجابة للانتفاضة وأسبابها.

■ ***الموقف الأمريكي المنحاز لإسرائيل، ما هي برأيكم وسائل التأثير عليه خاصة هناك من يقول أن الادارة الجديدة لم تبلور بعد سياسة محددة تجاه الشرق الأوسط؟.***

□□ واشنطن والادارة الجديدة لها سياسة استراتيجية مترابطة لا تعرف سوى لغة المصالح، ومصالحها مع شعوبنا في المنطقة أكبر بكثير من مصالحها مع إسرائيل فيما لو تم اشتقاق سياسات عربية ناضجة تضع على رأس أولوياتها تفكيك علاقة التبعية «العمياء أحياناً» مع الادارة الأمريكية تخوفاً من ضغوط قد تمارس عليها. ولنا في تجارب شعوبنا واقطارنا دروساً عديدة منذ نكبة 1948، عدوان 67 فقد انتهت كل القرارات الشرعية الدولية 181، 194، 242، 338 والمبادرات إلى الجدار، إلى ان زلزلت حرب اكتوبر 73 الزلزال وعبور قناة السويس ومكاسب جبهات القتال وسلاح النفط ووحدة العرب في الميدان.

وفي تجارب شعوب العالم أكثر من درس، فقوة واشنطن العظمى لها سقف تقف عنده في منطقة الشرق الاوسط ومناطق العالم الاخرى (انسحاب قوات التدخل الامريكية من لبنان 1983، سقوط اتفاق 17 أيار/ مايو 83 الذي هندسه وزير خارجية واشنطن جورج شولتز وانهياره في آذار/ مارس 84 تحت فعل المقاومة الوطنية اللبنانية، الهزيمة في فيتنام وكمبوديا واللاوس، هزيمة السياسة الامريكية بمساندة حكومة بريتوريا العنصرية وانتصار جنوب افريقيا موحدة ديمقراطية... الخ)، بل ويمكن لجمها ودفعها لمراجعة سياساتها والكف عن الكيل بمكيالين في الشرق الأوسط.

L A U - Riyad Nassar Library

والقوة المفرطة الاسرائيلية لها ايضاً سقف تقف عنده (حرب اكتوبر 73، فشل حروب التطويق والابادة في تصفية الثورة والمقاومة الفلسطينية، انتصار المقاومة في جنوب لبنان وفرض الانسحاب الاسرائيلي بدون قيد ولا شرط من الشريط المحتل عملاً بقرار الامم المتحدة 425 وتحت اشرافها، الانتفاضة الاولى، الانتفاضة الجديدة)، وواشنطن تستطيع الكثير بالضغط على اسرائيل ولكن هذا يتطلب خطوات عربية ضاغطة، فاعلة، على المصالح الامريكية، بجانب مساندة الانتفاضة، ومقاطعة حكومة شارون وصولاً إلى فرض العزلة العربية والدولية عليها حتى تتراجع وتراجع حسابات القوة والحصار وحسابات السياسة وبرامج التسويات والمفاوضات على الجبهات الفلسطينية والسورية واللبنانية.

أخيراً، من الخطأ المهلك التعامل مع الادارة الجديدة تحت شعار «انتظار ما في جعبتها». فهذا الأسلوب «القديم ـ الجديد» كلفنا ويكلفنا المزيد من الخسائر ويريح البعض بدلاً من اتخاذ سياسات مبادرة/ فاعلة ودفاعية عربية مشتركة وخاصة بين فلسطين، مصر، الاردن، سوريا، لبنان وبالمعنى العملي والمؤثر.

■ ***كيف تقيمون الموقف العربي الرسمي كما ظهر في قمة عمان، وهل تتوقعون أن تنفذ قراراتها على صعيد دعم الشعب الفلسطيني أم أنها ستبقى حبراً على ورق؟.***

□□ الموقف الرسمي العربي، ما زال في طور الموقف السياسي غير المبادر والقرارات المعلّقة. بينما الحركة على الأرض واتساع رقعة العدوان على شعبنا يتطلب سياسة مبادرة، إن لم أقل العودة إلى كل الخيارات من خيار سلام الشرعية الدولية إلى خيار الردع العسكري، تماماً كما

تقوم حكومة الوحدة الصهيونية على الخيارات المتعددة وفي مقدمتها بشن حروب العدوان العسكري على شعبنا ولبنان وعلى القوات السورية العاملة في لبنان. أمّا خيار السلام فبشروطها التوسعية في الأرض الفلسطينية والجولان السوري.

ان قرارات مؤتمري القاهرة/ وعمان وبغض النظر عن درجة مربعات التقاطع مع النداءآت والملاحظات التي اطلقتها الانتفاضة والجماهير العربية من الرباط إلى صنعاء حينذاك، إلا أن المعيار بالمحصلة هو في الترجمة العملية للقرارات، وتحديداً بشأن توفير الدعم السياسي والمادي للانتفاضة الفلسطينية، والانتهاء من الطريقة العربية الرسمية المعتادة على التملص من قرارات القمم وتجفيفها وتحويلها إلى حبر على ورق.

كما أن ازدواجية الخطاب الفلسطيني السلطوي، واحد للرأي العام وآخر في التعاطي مع حكومة شارون، وفتح قنوات الاتصالات السياسية والأمنية السرية والعلنية معها يدفع الحالة العربية للتراجع المتدرج عن قرارات قمتي القاهرة وعمان تحت عنوان «لن نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين»، ومن هنا أهمية دقة الموقف الفلسطيني في التعاطي مع حكومة شارون، وأهمية انهاء خطاب السلطة الفلسطينية المزدوج، والالتزام بخطاب الانتفاضة القاسم المشترك بين قوى السلطة والمعارضة، والانتقال إلى تطوير وإعادة بناء مؤسسات م.ت.ف الائتلافية على أساس برنامج سياسي ونضالي موحد جديد.

■ ***يبدو أن زيارة رئيس السلطة الفلسطينية إلى دمشق تواجه بعض العراقيل، فإلى أين وصلت الأمور وما هي قضايا الخلاف الراهنة؟.***

□□ نجهد لتسريع اللقاء وصولاً إلى تصحيح ومعافاة العلاقات

LAU - Riyad Nassar Library

الثنائية الوطنية والقومية المشتركة، نحن لا نريد لقاءات تكتيكية دعاوية بدون أهداف ملموسة، وبدون نتائج عملية. ومع تقديرنا لأهمية اعادة تصحيح مسار العلاقات السورية/ الفلسطينية، إلا أن البدايات إلى الآن لا تبشر بالنتائج المرجوة. لأننا وباختصار نرى بأن ملف العلاقات المشتركة يجب بالضرورة أن يتم بين منظمة التحرير الفلسطينية الائتلافية «ضمانة الوحدة والعمل الفلسطيني المشترك» وبين سورية.

فاللقاء بين أطراف فلسطينية من فريق سلطوي ضيق حتى على أصحابه مع سورية لا يشكل خطوة إلى أمام ولا يشكل ضمانة لعلاقات متكافئة حقيقية تبنى على أسس مشتركة وآلية وتنسيق مشتق من المصالح العليا الوطنية والقومية الراهنة بين سوريا وائتلاف منظمة التحرير الفلسطينية.

من هنا، لا بد من العودة للبيت الفلسطيني أولاً من أجل لملمته واعادة بناء أطره ومؤسساته الجامعة، واعادة ترتيب العلاقات الفلسطينية/ العربية ومنها مع سورية من خلال وفود ائتلافية فلسطينية تضع أوراق عمل سياسية، كما في تقديم سورية لأوراق عمل مماثلة للوصول إلى علاقة مؤطرة سياسياً ومسقوفة بآليات تنفيذية مشتركة ولجنة تنسيق لحل القضايا التي تطرح نفسها على جدول الأعمال المشترك، وحتى الآن لا خطوة بالاتجاه الصحيح، فضلاً عن وجود قوى ضغط في اوساط السلطة الفلسطينية وسوريا لا تريد اعادة بناء جسور العلاقات على قواعد عملية ملموسة والتزامات متبادلة قابلة للحياة والتطور.

ناضلنا من أجل علاقات سليمة تستوعب درس التاريخ القريب المرير، وتتجاوزه، وهذا ما كان موضع بحثنا مع نائب الرئيس السوري خدام على اربع جولات ومع القيادات السورية الأخرى.

LAU - Riyad Nassar Library

■ ***تطرح دمشق تلازم المسارين الفلسطيني والسوري، فهل توافقون على وجهة نظرها، وهل بمقدور الجانب الفلسطيني ربط مساره بالمسار السوري؟.***

□□ بغض النظر عن حرفية العبارة، نحن نطالب بعلاقة مشتركة تقوم على التكافؤ والاحترام المتبادل، ترتقي إلى درجة الترابط والتنسيق تجاه كل قضايا «عملية التسوية»، لأن التداخل الكبير في المسائل الوطنية/ القومية بين سورية وفلسطين يفرض على الطرفين الارتقاء بمستوى العلاقة المشتركة ومغادرة سياسة القطيعة.

نحن ضد سياسة الاحتواء والالحاق، وقرار قمة عمان الأخير نص على «الترابط» بين المسارين السوري والفلسطيني وليس على «التلازم»، وهذا أدق وأصح وأسلم.

■ ***هل تتوقعون لعودة العلاقة انعكاسات على التواجد الفلسطيني في لبنان؟.***

□□ نعم، فيما لو تم انجاز تقارب حقيقي فلسطيني/ سوري وفق الصورة التي قدمتها. لأن التقارب ورفع مستوى العلاقة والارتقاء بها إلى مصاف العلاقات التحالفية العملية يترتب عليه بالضرورة حل عدد كبير من العقد والمشاكل التي برزت خلال العقد الأخير من القرن الماضي بين الطرفين، ويسهم في إعادة جسور العلاقات مع الدولة اللبنانية وهذا الذي يفتح على حل قضايا شعبنا على أرض لبنان، ومنها حقوق العمل المدنية والاجتماعية، حق التنقل، التملك الفردي، تعمير البنية التحتية في المخيمات ووقف مشاريع قضمها وهدمها وتحويل مساحات في وسطها إلى اوتوسترادات، وإعادة بناء مرجعية موحدة وطنية ائتلافية للتجمع الفلسطيني في لبنان غائبة بل ومدمرة منذ عام

83، وحشده باتجاه العودة لدياره عملاً بالقرار 194 وعدم تجزئة وتقسيم حق اللاجئين بالعودة.

■ ***يقال أن الولايات المتحدة تعطي أولوية للملف العراقي على الموضوع الفلسطيني وعملية السلام، ما هي الخطوة الأمريكية القادمة تجاه العراق حسب توقعاتكم؟.***

□□ هناك شيء من الصحة في هذا الرأي، لأن بوش الأبن الذي ورث عن ادارة بوش الأب ملف العراق يريد الاستمرار بما بدأه الأخير عام 1991 بتحطيم العراق وتعطيل دوره إلى عشرات السنوات القادمة في قضايا المنطقة، استنزاف دول الخليج، واستثمار هذا في زيادة درجة الافتراق بين دول وأنظمة وشعوب المنطقة. إنها استراتيجية واشنطن لتفكيك وحدة الصف العربي والتعاطي مع كل دولة عربية لوحدها، وهذا ما كان يجب استخلاصه من استعصاء اللحظة الاخيرة في قرار تسوية «الحالة بين العراق والكويت» وتطبيع العلاقة بين اقطار الخليج في قمة عمان، وفعلاً ضاعت فرصة ذهبية على العراق والخليج وفلسطين اولاً وكل التضامن بين العرب ثانياً.

الوقائع تغيرت كثيراً ولا تستطيع واشنطن لي عنق «التاريخ والوقائع وارادة الشعوب» وتطويعها كما تشاء تحت سقف خطط «الاحتواء»، «القصف والتدمير المبرمج»، «العقوبات الذكية». فالحصار يتفكك بشكل متتابع ولو ببطء وكذا تطبيع العلاقات الخليجية ـ العراقية مشت خطوات بارزة، والشعوب والدول تتحسس مصالحها وبالتالي لن يبقى العراق والحصار والعلاقات بين اقطار ودول الخليج رهينة كارثة حرب الخليج والحالة العراقية ـ الكويتية، ورهينة لمشيئة الهيمنة الامريكية، ولا بد من أن يعود الخليج بشعوبه ودوله بوزنه الكبير والمؤثر إلى دائرة فعله

العربية. فمياه كثيرة جرت في العشرية الاخيرة في الخليج والشرق الاوسط وخارطة المصالح والمواقع الكبرى الدولية.

من الجانب الآخر، أعتقد بأن على العرب مهمة كبيرة في سياق الحفاظ على المصالح القومية المشتركة من خلال العمل الحثيث لإعادة بناء التضامن العربي وتطويره إلى أمام، واغلاق ملف الثارات العربية ـ العربية، لأن الهموم الوطنية / القومية أكبر من أي نظام أو شخص كان.

LAU - Riyad Nassar Library

الفصل الثاني

الثورة ومنظمة التحرير والبرنامج المرحلي
(في النقد والنقد الذاتي)

LAU - Riyad Nassar Library

الثورة ومنظمة التحرير والبرنامج المرحلي

(في النقد والنقد الذاتي)

■ ***هل كان برنامج النقاط العشر في 1974 موفقاً، وألا تعتقدون بأن المتنفذين في قيادة م.ت.ف استغلوه وفسروه على هواهم مما سوغ لهم لاحقاً الدخول في أوسلو علماً بانكم عارضتم أوسلو وتوابعه؟.***

□□ هذه مسألة تتعلق بموازين القوى وكيف تتطور في الحالة الفلسطينية والعربية والدولية وخاصة في عملية التداخل بين الحالة الفلسطينية والعربية، فالحركة الفلسطينية في مسارها منذ عشرينيات القرن الماضي حتى يومنا هذا، ولدت وعاشت مأزومة بفعل عملية تداخل هائلة بين القضية الفلسطينية وبين القضايا العربية وخاصة في بلدان المشرق وبفعل الحجم الهائل من التداخلات العربية بالمسار والمصير اليومي والسياسي والنضالي للحركة الفلسطينية، ولهذا المسالة تتعلق بحركة تطور ميزان القوى وتداخلاتها الفلسطينية ـ العربية.

وهنا أشير إلى أننا قمنا بتغطية واسعة لهذه المسألة بالذات وباكرة بكتاب «أزمة المقاومة الفلسطينية» الصادر عام 69 بعد أشهر من إنطلاقة الجبهة الديمقراطية صدر عن دار الطليعة في بيروت، وفي ذلك الوقت تقدمنا بثلاث وثائق أساسية للمجلس الوطني حيث كان الأول الذي نشارك به، الذي انعقد بايلول/ سبتمبر 69، واحدة من هذه الوثائق حول

LAU - Riyad Nassar Library

العلاقات الفلسطينية ـ العربية وجذورها وأثرها الراهن على أوضاع منظمة التحرير الفلسطينية، تقدم رؤيا وتوقعات سلبية خطيرة وقعت فعلاً، أيضا في أكثر من كتاب لي خصصت غير فصل لهذه المسالة ومنها: كتاب: (أوسلو والسلام الآخر المتوازن)، والكتاب الأخير (أبعد من أوسلو... فلسطين إلى أين) الفصل الأول والثاني حول (خصوصية القضية الفلسطينية «الفرادة والتكامل»).

النقطة الثانية: تجربة شعبنا على امتداد أكثر من 70 سنة من القرن الماضي كانت محكومة بموقف نظري عام عنوانه «كل فلسطين دفعة واحدة ولا شيء غير هذا»، وعليه لم تتمكن الحركة الوطنية الفلسطينية والعربية أيضا من استخلاص برنامج نضالي وسياسي يمكّن فعلاً من حماية فلسطين والربط بين الوطني والقومي، النظري والعملي، ويفتح على صيانة الحقوق الفلسطينية والعربية، وبتعبير آخر لم تتمكن مجموع هذه الحركة الفلسطينية والقومية العربية من استخلاص استراتيجية وتكتيك المراحل في النضال، بينما تجربة عدونا المعاكسة قامت منذ البداية على قاعدة أنضج من اتباع طريق إنجاز المهام المطلوبة على قاعدة المراحل، الرابطة في كل مرحلة بين النظري والعملي، بين المشروع الصهيوني وبين برامج وخطوات الممارسة، وعلى حد تعبير بن غوريون «أخذنا البلاد دونماً بعد دونم وشجرة بعد شجرة»، وكذلك رغم تجربة العديد من البلدان العربية في حل «قضايا تحررها الوطني واستقلالها»، و«قضايا الثورة الوطنية الديمقراطية» التي قامت على المراحل دون وعي نظري لها ودون تحليل فكري وسياسي برنامجي لها، فمصر مثلا لم تنجز تحررها الوطني من الكولونيالية البريطانية والقوات البريطانية بمرحلة واحدة، بدفعة واحدة، وكذلك الحال تجارب الشعوب الأخرى في المشرق والمغرب العربي، ومن فيتنام إلى الصين إلى الجزائر إلى اليمن إلى الجنوب الأفريقي وهكذا. هذا ايضا علينا جميعاً ملاحظته.

نحن وضعنا برنامج وطني شامل يقوم منذ الوثيقة الأولى في انطلاقة الجبهة الديمقراطية، على فلسطين ديمقراطية موحدة من أقصاها إلى أقصاها لكل سكانها من الفلسطينيين العرب واليهود الذين يرتضون العيش تحت مظلة فلسطين ديمقراطية موحدة، هذا منذ انطلاقة الجبهة الديمقراطية. وعلى مدى سنوات ما بين فبراير 69 إلى أغسطس 73 حتى تمكنا من تطوير عملية النضج السياسي في التمرحل والمراحل على ضوء دراسة تجربة شعبنا والتجربة المعاكسة في المشروع الصهيوني التوسعي، وتجربة حركات التحرر الوطني، ولهذا لم نطرح أية صيغ مرحلية حتى أيلول الأسود وما ترتب عليه. فتصفية المقاومة الفلسطينية على الأرض الأردنية حيث شعبين على هذه الأرض وعلاقات تاريخية لعقود من الزمان ووحدة الحاقية بين الضفة الفلسطينية والأردن منذ نكبة 1948، دفعت بالضرورة بنا أن نفكر، من مقاومة ضد المحتلين إلى مقاومة ضد المحتلين وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

وفي هذا السياق فور وقف اطلاق النار بايلول الأسود وكنت مختفيا، كنت مطلوبا حياً أو ميتاً بجائزة مالية كبيرة كما كان جورج حبش أيضاً مطلوباً، فدعوت ابراهيم بكر وياسر عمرو وكانا عضوان باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية آنذاك إلى المكان المختفي به عند أحد رفاقنا الدكتور نافذ العطعوط، جلسنا على الأرض وقلت: الآن تلوح أمامنا مرحلة جديدة، بعد أن تحطم أملنا بأن نتوحد مقاومة وسلطة أردنية ضد العدو المشترك، وتحطم المشهد الداعي لحل التعارضات بين المقاومة والدولة الاردنية لصالح التناقض الرئيسي مع العدو المشترك.

الجديد تقدمه الدروس المستخلصة من مأساة/ دراما ايلول/ سبتمبر الأسود، وعليه علينا جميعاً أن نفكر بتلمس الطريق لحق تقرير المصير

LAU - Riyad Nassar Library

ودولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 67. هذا هو التفكير الداعي لاستراتيجية المراحل، أطل برأسه في البداية بهذه الصيغة لأن الشعب الفلسطيني حتى يستأنف مقاومته ويفعل فعله يجب أن نقدم له بديل بعد أن تم تحطيم المحاولات للتوحد ضد العدو المشترك، البديل للشعب الفلسطيني حتى ينهض من جراحه بأيلول الأسود وحتى يصبح ممكناً إعادة بناء العلاقات بين الأردن وفلسطين على قاعدة متكافئة في اطار الاختيار الديمقراطي الطوعي الحر... هو: بحقه بتقرير المصير وحقه في النضال من أجل استقلال وطني على الأرض التي يقع اعترافاً بها بأنها أرض عربية فلسطينية بموجب القرارات الدولية.

هذه العملية ايضا تبلورت على فترات، لم تتبلور دفعة واحدة، فبعد ايلول/ سبتمبر 70 بادرنا لطرح وثائق على شعبنا والمجلس الوطني لمنظمة التحرير (تموز/ يوليو 1971) وعلى كل القوى الفلسطينية وبشكل منفتح أمام كل القوى العربية، ودعونا إلى تجديد وحدة الأرض الفلسطينية والأردنية بافق جديد، وحددنا بدقة على أساس الاختيار الوطني الديمقراطي الطوعي، اتحادية بديلاً عن الدولة المركزية التي قامت منذ 48 وقامت على قاعدة طمس الوطني الفلسطيني لصالح الإقليمي وما اصطلح على تسميته بالمملكة الأردنية الهاشمية، وفي ذلك الوقت تم مسخ الصفة الفلسطينية عن فلسطين الوسطى أي الضفة الفلسطينية وبات اسمها الضفة الغربية لنهر الأردن، لم يعد لها صفة فلسطينية.

الصفة الفلسطينية الوحيدة التي بقيت من كل فلسطين هي بقطاع غزة تحت الادارة المصرية دون ضم والحاق مصري لها، وهذا ترك فعله اللاحق على مسار الحركة الوطنية الفلسطينية. ولنتذكر جيداً مع بداية

(54 ـ 55) حين بادرت الادارة المصرية للمساهمة بتشكيل الكتائب

الفدائية وفيما بعد جيش التحرير وفيما بعد المجلس التشريعي الفلسطيني، أي خطوات على طريق إعادة بناء وصيانة الهوية والشخصية الفلسطينية، بينما هذه الهوية والشخصية طمست بالكامل بالأردن لأن العملية قامت على الضم والالحاق وليس على التكافؤ من موقع الاقرار بالهوية والشخصية الوطنية لكل من الأردن والضفة الفلسطينية.

بعد هذا وجدنا أنفسنا بجنوب لبنان وعلى أرض المخيمات في سورية، وهنا بدأ يتطور ويطور الموقف، فالتجمعات اللاجئة في سورية ولبنان لها وضع يختلف تماماً عن التجمع الفلسطيني في الأردن، حيث قام على قاعدة الاندماج في الأردن والتمثل والتداخل الهائل مع الهوية الأردنية في الحياة اليومية ومؤسسات الدولة والعمل.

الدولة السورية حرصت على الحفاظ على الهوية الفلسطينية للاجئين فلم تعطِ الهوية السورية لهم، ولم تشركهم بالمؤسسة التنفيذية والتشريعية [أقصد رئاسة الجمهورية ـ الوزارة ـ البرلمان]. ما عدا هذا حالهم حال السوريين، وهذا أبقى عند التجمع الفلسطيني في سورية هوية صارخة يومية أمامهم يبحثون عن حلول لها.

في لبنان الحالة كانت أصعب بكثير فقد حرموا من كثير من الحقوق، والقمع المبرمج متواصل وآثاره حتى يومنا بالحرمان من 73 مهنة مدنية واجتماعية للتضييق عليهم من أجل الهجرة بعيداً عن خطوط التماس مع العدو في جنوب لبنان، والفترة الوحيدة التي ازدهرت فيها الحالة الفلسطينية ـ اللبنانية، الفترة بعد هزيمة 67 حتى عام 82، وبالتالي هذه الحالة الفلسطينية بمخيمات سورية ومخيمات لبنان تمثل حالة متقدمة جداً بقلقها، بتلمساتها الوطنية، والبحث عن هويتها وشخصيتها الوطنية عما هي الحال على الأرض الأردنية حيث يفتقد الفلسطينيون

LAU - Riyad Nassar Library

بسورية ولبنان إلى الهوية، جواز السفر، ويفتقدون في لبنان حقوق العمل، حرّية التنقل، حق تملك مأوى، ونتاج عملية الاندماج التي جرت بين ضفتي نهر الأردن: الضفة الفلسطينية والضفة الأردنية.

إضافة إلى كل هذا يبرز مشهد التطور المتواصل الذي تراكم بقطاع غزة منذ الخمسينات باتجاه المزيد من البلورة للشخصية الفلسطينية، وهذا كله كان قد أنتج سلسلة من عمليات توالد فصائل المقاومة الفلسطينية في التجمعات الفلسطينية قبل هزيمة يونيو/ 67، وبدأ هذا الوضع كله يترك امتداده على الأوضاع الفلسطينية في الضفة الفلسطينية ولاحقاً ترك امتداداته على الأوضاع الفلسطينية داخل 48، وانفتحت آفاقه على الأرض الأردنية بتسارع صاخب بعد يونيو 67.

وعليه طرحنا أفكارنا بمناخ جديد بعد أيلول الأسود، مناخ فكري، سياسي، اجتماعي، وسيكولوجي يتطلب أجوبة على هذه القضايا، تُقدم لشعب فلسطين، لشعب الاردن، وتُقدم للشعوب والدول العربية، وللمجتمع الدولي.

هذه الأجوبة هي التي بدأت تتنامى إلى أن تبلورت ببرنامج النقاط العشر الذي قدمناه في آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر 73، أي قبل حرب تشرين أول/ أكتوبر 73 المجيدة وصدور القرار 338 آلية تنفيذ القرار 242 متجاهلاً شعب فلسطين وقضيته وحقوقه الوطنية. برنامج متطور متقدم وأكثر ترابطاً وتماسكاً من برنامج النقاط العشر الذي قدم للمجلس الوطني الفلسطيني في حزيران / يونيو 74 بعد سلسلة من الحوارات التي نشبت بين جميع الفصائل والصراع البرنامجي في صف شعبنا في الوطن والشتات، وسلسلة من العمليات الفدائية الكبرى على أكتاف «صقور تقرير المصير والسلطة الوطنية» من القوات المسلحة للجبهة الديمقراطية

(بيسان، طبريا، ترشيحا، القدس...) على مساحة الزمان من آب/ اغسطس 73 إلى حزيران/ يونيو 74، وهذا البرنامج تمت الموافقة عليه من جميع الفصائل الفلسطينية بلا استثناء، وعندما جرى التصويت عليه في يونيو/ حزيران 74 بالمجلس الوطني بالقاهرة، صوت له الجميع فصائلاً وشخصيات، وفقط شخصان صوتا ضده هما الشاعر يوسف الخطيب والكاتب ناجي علوش. وهنا تؤكد وقائع الصراع والمقاومة أن البرنامج المرحلي هو الذي لبى حالة النهوض الهائلة للشعب الفلسطيني بعد نكبة 1948، هزيمة 67 وأيلول الأسود وتداعياته 70 - 71، وصان كل المخزون الوطني والثوري في الظروف الصعبة في السبعينات بعد رحيل عبد الناصر وانفراط عقد حرب أكتوبر بين مصر وسوريا والمقاومة الفلسطينية وتفكك التضامن العربي، انفجار الحرب الاهلية في لبنان 75، 76، الاحتلال الصهيوني الاسرائيلي لجنوب لبنان 78، اتفاقات كامب ديفيد، وفي الثمانينات الغزو الشامل للبنان وحرب الخليج الأولى، وبالتسعينات بعد الانهيارات العربية وانفراط عقد التضامن العربي بحرب الخليج الثانية، والانهيارات الدولية التقدمية التي وقعت.

برنامج النقاط العشر جوهره يتمثل بالمرحلية في النضال قاعدة أساسية نحو فلسطين ديمقراطية موحدة بعد أن عجزت مجموع الحالة الفلسطينية والعربية عن الأخذ ببرنامج الحل الشامل للقضية الفلسطينية كما في تجارب شعوب وحركات التحرر الوطني في الصين، فيتنام، الجزائر إلى انغولا، موزمبيق وجنوب افريقيا. ونست وتناست الحالة الدولية القرار 181، والقرار 194، وتجاهل القرار 242 عام 67 شعب فلسطين وحقوقه الوطنية، وحصرها بقضية اللاجئين دون ربطها بالقرار 194، وتكرر هذا بعد حرب اكتوبر 73 بالقرار 338 الذي حصر الدعوة لمؤتمر جنيف في مصر، سوريا، الاردن، اسرائيل، ولم يكن ممكناً إلاّ أن

[LAU Riyad Nassar Library]

نقدم الجديد للشعب الفلسطيني لينهض بمهامه ويشهد أروع فترات ازدهار نضاله في السبعينات وصولاً إلى الانتفاضة الكبرى، ويصون هذا المخزون حتى يومنا ومن مواقع الصراع في الوطن والشتات لتجاوز سياسة أوسلو سياسة الخطوة خطوة وتداعياتها وتراجعاتها واشتراطاتها المقابلة الثقيلة في صالح اسرائيل وسياستها الاستيطانية التوسعية. والجديد هو البرنامج المرحلي الوطني الذي استند إلى النقاط العشر الذي يؤكد على حق تقرير المصير ودولة فلسطينية حتى حدود 4 حزيران / يونيو 67 عاصمتها القدس وعودة اللاجئين إلى ديارهم عملاً بالقرارات الدولية. وهذا الذي يؤدي فعلاً لختام مرحلة مهما طالت على قاعدة وطنية فلسطينية، وقاعدة وطنية قومية عربية وقاعدة سليمة تحفظ حقوق شعبنا لنبني عليها في المرحلة اللاحقة، وهذا الذي يدور عليه الصراع منذ 74 حتى يومنا، لم تنفتح آفاق له للتنفيذ، فالادارة الأمريكية واسرائيل وعديد من العواصم العربية تغلق هذا البرنامج وبالضد منه، وهذا الذي يدور أيضاً من 74 حتى الآن بالساحة الفلسطينية والعربية والدولية بين مشروعين، مشروع وطني فلسطيني يقوم ويستند على قرارات البرنامج الوطني «النقاط العشر» وتطوره، القمم العربية من قمة الرباط إلى قمة القاهرة بـ 21 - 22 / أكتوبر 2000 وقمة عمان 27 - 28 آذار/ مارس 2001، القرارات الدولية الصادرة عن كل المؤسسات الدولية، وما كان ممكنا إنجاز وحصاد هذا إلا بالبرنامج الوطني المرحلي الذي جوهره مرة أخرى النقاط العشر، لأن هذا هو الذي فتح أمامنا وحدة شعبنا في الوطن والشتات ووحدة ائتلاف م.ت.ف. على برنامج وطني مشترك، والاقرار العربي لأول مرة بعد 74 سنة من عمر القضية الفلسطينية المأزومة بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره ودولة مستقلة والعودة مقابل التسوية السياسية (قمة الرباط العربية، أكتوبر 74) ختاماً لهذه

المرحلة مع الدولة العبرية. وهذا الذي فتح أمامنا العلاقات مع الحركة الثورية العالمية وبالمقدمة منها السوفييت والصين والبلدان الاشتراكية الأخرى، وهذا الذي مكننا من تدويل القضية الفلسطينية من الارجنتين حتى الفلبين، وعبور الأطلسي إلى الأمم المتحدة بأكثرية ساحقة رغم معارضة الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل، وهذا أول إقرار عربي ودولي منذ نكبة 1948 بعودة الشعب الفلسطيني إلى خارطة وجغرافيا وديمغرافيا فلسطين والشرق الأوسط والعرب والعالم، ولولا هذا لاختنقت الثورة الفلسطينية بعنق الزجاجة الذي وصلنا له بالاستعصاء عشية حرب أكتوبر وبشكل أخص بعد حرب أكتوبر، فلنتذكر جيداً أن آلية تنفيذ القرار 242 ممثلة بالقرار 338 بعقد المؤتمر الدولي (مؤتمر جنيف) مدعوة له اسرائيل، الأردن، سوريا، مصر، وبرعاية كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، والشعب الفلسطيني كان مشطوباً بكل قواه الوطنية من قبل هذا المؤتمر.

متى شعبنا فرض نفسه؟ عندما تقدمنا بالبرنامج المرحلي، برنامج توحيد شعبنا في الوطن والشتات وتسليحه بحق تقرير المصير والدولة المستقلة عاصمتها القدس وعودة اللاجئين، واكتسبت البندقية بوابة سياسية وطنية تدفع بحقوق شعبنا إلى أمام نحو عين الشمس، وفرضنا على البشر العربي والعالمي هذا الجديد ومنذ ذلك الوقت الصراع يدور بين مشروعين، هذا المشروع الوطني والمشروع الآخر الذي حملته اسرائيل التوسعية الصهيونية والولايات المتحدة الأمريكية والقائم على طمس الشخصية الفلسطينية منذ نكبة 48 ولعشريات من السنين، ومعهما أنظمة عربية اقطاعية ويمينية تحت عنوان بالمنطقة أربع دول (اسرائيل، الأردن، سوريا، لبنان، وخمسة شعوب وعلى الشعب الفلسطيني الفائض أن يندمج ويلتحق بهذه الدول)، فالمشروع الآخر

[LAU - Riyad Nassar Library]

يزج بشعبنا والمقاومة بمأزق «حال جنود الأمام البدر بلا أفق ولا هدف وطني وفي دوامة استعصاء الأخدود والطريق المسدود».

التسليم الأمريكي بالشخصية الفلسطينية حديث العهد، أخذ يشق طريقه بطيئاً بعد فشل حروب التطويق والإبادة على الثورة والمقاومة، وبعد زلزال ومكاسب حرب أكتوبر 73، دون سقف حق تقرير المصير والدولة المستقلة (حكم ذاتي لسكان الضفة والقطاع كما ورد باتفاقات كامب ديفيد 1979، المشاركة بتقرير مستقبلهم، تجاهل القرار 194 بحق عودة اللاجئين)، وبعد الانتفاضة الأولى بطرح مشروع جورج شولتز وزير خارجية ريغان والمستند إلى مشروع ريغان (82) الداعي إلى كيان فلسطيني للحكم الذاتي على أجزاء من الضفة والقطاع تحت سقف وفي اطار مملكة متحدة بين كيانين أردني وفلسطيني. وهذه التطورات المحدودة وقعت تحت فعل صمود الشعب والمقاومة على هدى تدويل القضية الفلسطينية بالبرنامج الوطني المرحلي، وإعادة بناء التحالفات الكبرى العربية، على قاعدة تعريب الحقوق الوطنية الفلسطينية بدءاً من قمة الجزائر العربية 73 وقمة الرباط العربية 1974، والاقليمية، والدولية مع السوفييت، الصين والمعسكر الاشتراكي، قوى التحرر الوطني والتقدم والديمقراطية والسلام على مساحة كل العالم، وشق طريق داخل اوساط الرأي العام في الدولة العبرية الاسبارطية المغلقة على القضية الفلسطينية.

وبعد عشرات السنين من الصراع، وفقط بالسنوات الأخيرة جرى التسليم الأمريكي بحق الشعب الفلسطيني «بدولة منقوصة السيادة على أجزاء من الضفة والقطاع» مع استمرار إدارة الظهر لقرارات الشرعية الدولية بتقرير المصير والدولة المستقلة بحدود 4 حزيران/ يونيو 67 عاصمتها القدس وعودة اللاجئين الصادرة عن الأمم المتحدة منذ عام 74، الضاغطة تباعاً بعد

صدور البرنامج المرحلي وتدويله وعبور منظمة التحرير مسلحة بالمقاومة والبرنامج السياسي المرحلي لعضوية الأمم المتحدة.

واسرائيل لم تسلم بوجود الشعب الفلسطيني أيضاً إلا بعد 25 عام بالثورة والمقاومة و6 أعوام بالانتفاضة، بينما كانت القيادات الاسرائيلية تكرر قول غولدا مائير بالكنيست في شهر أيار/ مايو عام 74 بعد عمليات «ترشيحا/ معالوت، بيسان، طبريا، القدس الشهيرة» هذا هو حواتمه الذي يخاطبكم يدنا ممدودة لتسوية سياسية على أساس قرارات 242، 338، وحق تقرير المصير للفلسطينيين، «وأكملت»: فلسطين كانت بالماضي، أما اليوم فقد أصبحت اسرائيل وما تبقى الأردن، والشعب الفلسطيني كان بالماضي أما اليوم فهو اسرائيلي وأردني وما تبقى لاجئين على الدول العربية استيعابهم وتوطينهم.

اذاً بدون البرنامج الوطني المرحلي كنا ثورة ومنظمة التحرير قد اختنقنا بعنق الزجاجة في ذلك الوقت وبرز هذا بشكل طاغي، وهذه نبوءة عظمى يجب أن تسجل للذين بادروا وتنبؤا وتقدموا ببرنامج النقاط العشر قبل حرب اكتوبر باغسطس، لأن حرب أكتوبر أعطت مؤتمر جنيف بحضور [مصر، سوريا، الأردن وإسرائيل] وبرعاية كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي. والتسليم لم يقع بحقوقنا إلا بعد هذا البرنامج وتعريب وتدويل حقوقنا بتقرير المصير والدولة والعودة. ومنذ ذلك الوقت حتى يومنا الصراع يدور بين المشروعين، بين مشروعنا الوطني الواقعي العملي والممكن وتحالفاته العربية والدولية وبين المشروع الآخر الذي انتقل من الطمس والتجاهل والدمج، وفقط بعد عام 1979 إلى كيان فلسطيني للسكان إلى حكم ذاتي وفق اتفاقات كامب ديفيد 79 دون سيادة على الأرض. وتحت فعل الثورة في مواجهة

غزو لبنان وحصار بيروت جاء مشروع ريغان في 28 ايلول/ سبتمبر 82، ثم مشروع شولتز 84 ـ 85 بعد اتفاقات أيار/ مايو 83 تحت ضغط دبابات غزو لبنان والادارة الامريكية ثم سقوطه في آذار/ مارس 84 تحت فعل المقاومة الوطنية والصراع داخل لبنان ضد أهل اتفاق أيار/ مايو محلياً واقليمياً ودولياً، وتداعيات فعل الانتفاضة الكبرى إلى شروط ريغن الظالمة الثلاثة مقابل الحوار مع م.ت.ف الذي سرعان ما جف ومات عام 88، المشروع الآخر المطروح في اطار المملكة العربية المتحدة كما كان بالسبعينات وحتى 88 عندما أصدر الملك حسين قرار فك الارتباط الاداري والقانوني بالضفة الغربية (الفلسطينية)، برغم مرور 14 سنة على قرارات قمة الرباط والقرارات الدولية، وانتقل المشروع الآخر من هكذا كيان ذاتي محدود على ارض متنازع عليها، إلى دولة فلسطينية منقوصة السيادة على نسبة ما من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وأجزاء من القدس، والصراع لا زال دائراً بين المشروعين.

وهنا بأمانة علينا أن نفحص المشروع السياسي الذي سار به أهل أوسلو من اليمين ويمين الوسط في منظمة التحرير الفلسطينية ومن هذا الجناح تشكلت السلطة الفلسطينية نتاج اتفاقات أوسلو، هذه السياسة بالنقيض والضد الكامل من النقاط العشر والبرنامج الوطني المرحلي، مشروعان، سياستان، برنامجان لا زالا يتصارعان ويواصلا الصراع حتى يومنا على الأرض وفي ميدان الانتفاضة والمقاومة الجديدة وندائها، ازدواجية خطاب أهل أوسلو، وامتدادات الصراع بين المشروعين في صف شعبنا والعرب والعالم شعوباً ودولاً ومؤسسات الأمم المتحدة.

■ ***برنامج النقاط العشر بعده مباشرة تلقفكم النظام العربي بعد أن انسجمت قيادة منظمة التحرير معه وأعطاكم لقب «توريطة» اسمه***

الممثل الشرعي والوحيد وهو فيه اقليمية ما ويوجد به توريطة ما، ثم تلقفكم المجتمع الدولي وحتى بدا وكأن هذه النقاط العشر هي تنفيذ لشروط القبول الرسمي العربي بكم والقبول الرسمي الدولي بكم، ناهيك عن أن هذا البرنامج جاء بينما كان السادات قد كشف عن وجهه المهادن للغرب، أيضاً هناك ميزان القوى داخل الحركة الوطنية الفلسطينية الذي كان ميالاً لليمين اذا جاز التعبير مما يجعله المتنفذ في تفسير هذا البرنامج فما قولكم؟، وأين ايضاً موقف وبرنامج الرفض القومي، وموقف الاتجاه الاسلامي، الأخوان المسلمين والفرق الأخرى، خصوصاً في الأقطار المحيطة بفلسطين مصر، الاردن، سوريا، لبنان. ولماذا تمايز حزب الله بالمقاومة الاسلامية في جنوب لبنان؟.

□□ نبدأ بميزان القوى في الحركة الفلسطينية على مساحة 67 إلى 1991، تمكنا من حماية، صيانة ميزان القوى الذي يستند إلى القواسم السياسية المشتركة، إلى البرنامج الوطني المرحلي إلى قرارات القمم العربية وقرارات الشرعية الدولية، حق تقرير المصير لشعبنا، دولة فلسطينية بحدود 4 حزيران 67 عاصمتها القدس العربية، عودة اللاجئين إلى ديارهم بموجب قرار الأمم المتحدة 194 مقابل التسوية الشاملة المحكومة بقرارات الامم المتحدة في هذه المرحلة مع الدولة العبرية، ولم يتمكن جناح اليمين ويمين الوسط في منظمة التحرير الفلسطينية، من كسر المعادلة الفلسطينية ـ الفلسطينية التي أشرت حتى عام 91 رغم كل أشكال الاسناد العديدة من عواصم عربية وعواصم دولية لجناح اليمين ويمين الوسط، ودعوته بل والإلحاح عليه «لتصفية قوى اليسار ويسار الوسط في الثورة ومنظمة التحرير»(*). رغم تلقف عدد من العواصم

(*) راجع كتاب: خالد الفاهوم يتذكر ... بيروت / 1999.

العربية والأجنبية لهذا الجناح ومحاولات دفعه الدائمة لكسر قرارات الإجماع الوطني والارتداد عنها نحو سياسة اليمين الفئوية وملاقات المشاريع الأمريكية واليمينية العربية (محاولات التقاطع مع سياسة السادات وصولاً إلى اتفاق عمان 1985، التسليم بشروط إدارة ريغان الثلاثة مقابل فقط الحوار مع م.ت.ف. في ديسمبر 1988) ومحاولات جر مجموع الحركة الوطنية وائتلاف م.ت.ف. لهذه السياسات التي انتهت إلى الجدار والفشل نتيجة توازن القوى في مسار ائتلاف منظمة التحرير.

وفقط في عام 91 وقعت المأساة المدمرة، زلزال كارثة حرب الخليج الثانية، أما قبل هذا فقد فشلت محاولات السادات لصياغة السياسة الفلسطينية والمشرقية العربية في اطار الاستراتيجية الأمريكية لقضايا الشرق الأوسط والضغط على منظمة التحرير وكذلك حال محاولات عواصم عربية تتناغم مع تلك السياسة، فضلاً عن محاولات دولية وحروب إبادة اسرائيلية شاملة 78، 1982 وحروب متواصلة لم تتوقف، وانقلابات سياسية على يد اليمين ويمين الوسط، لم تتمكن أن تفرض رؤياها، سياستها، على الحالة الفلسطينية حتى عام 91، في عام 91 وقع الزلزال، وبين سياسة السادات التي تداعت وعام 91 خرجت مصر الكبرى من ميدان الصراع المباشر على خطوط التماس مع العدو، وتشققت جبهة حرب اكتوبر السياسية والعسكرية والتحالفية العربية والدولية، وتفكك التضامن العربي، ووقعت الصراعات السورية ـ العراقية على امتداد عشر سنوات مدمرة، ووقعت محاولات اقتسام الثورة الفلسطينية و منظمة التحرير الفلسطينية واقتسام القوى الوطنية اللبنانية والعربية الحليفة للثورة الفلسطينية. ووقعت حرب الخليج الأولى التي حشدت طاقات

العراق وكل دول الخليج والعديد من العواصم العربية الأخرى بعيداً عن فلسطين والصراع العربي ـ الاسرائيلي، برغم هذه الكوارث الكبرى لم تتمكن كل هذه التداعيات من جذب منظمة التحرير الفلسطينية الائتلافية بأي قوة، بالضغط، بالمناورات، بالإغواء والإغراء، بحروب الإبادة والانقلابات السياسية إلى جانب ذاك المسار أبداً.

عام 91 كان فصل ختام يمر بالانهيار الشامل للتضامن العربي وكارثة حرب الخليج الثانية، تلاه خروج أمريكا واسرائيل في موقع المنتصر على العرب كل العرب، وأذكر واحدة من محاورات جيمس بيكر مع حافظ الأسد عندما ذكّره حافظ الأسد بعد حرب الخليج الثانية وأثناء احدى جولاته المكوكية الثمانية تحضيراً لمؤتمر مدريد بين 7 آذار/ مارس 91 إلى تشرين أول/ اكتوبر 1991، بأن سوريا ومصر وبلدان أخرى قاتلت في اطار الائتلاف الدولي وبالتالي لسوريا والعرب حقوق تتوجب على ذلك فأجابه فوراً بيكر: بأن العرب كل العرب قد انهزموا في هذه الحرب في حرب «عاصفة الصحراء». والمنتصر اسرائيل (الكلام لبيكر)، ومهمة الولايات المتحدة الأمريكية الحريصة على حلفائها والذين ائتلفوا معها تخفيف شروط اسرائيل عنكم.

حرب الخليج الثانية، انهيار التضامن العربي، دمار العراق، استنزاف ثروة الخليج إلى عالم المديونية في كل دول الخليج بما فيه السعودية، والظافر الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل، هو الذي أدى إلى التداعيات في الوصول إلى مدريد وما بعد مدريد. وليس التداعيات العربية والدولية وحروب الابادة الاسرائيلية، والانقلابات السياسية في منظمة التحرير على يد اليمين ويمين الوسط تحت ثقل

هذه التداعيات على امتداد المساحة الزمنية الطويلة الواقعة بين 74 حتى 91.

في ذلك الوقت (أيلول/ سبتمبر 91) كنّا قد عقدنا مجلس وطني وأخذنا قرارات بالأغلبية الساحقة كما منذ عام 74 لمؤتمر دولي تشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية الائتلافية بقواها شرط أن ينعقد:

أولاً: تحت سقف قرارات الشرعية الدولية حالنا حال الأردن وسوريا ولبنان، وأن تتم المفاوضات على مرحلة واحدة من الألف إلى الياء وليس كما كان يشترط الأمريكان واسرائيل على مرحلتين [حكم ذاتي للسكان والأرض متنازع عليها دون وقف الاستيطان، والثانية مفاوضات الحل الدائم].

ثانياً: يكون الوفد الممثل للشعب الفلسطيني على الطاولة من أبناء الوطن والشتات، لأن الشروط الأمريكية والاسرائيلية طالبت بحصر التمثيل الفلسطيني بسكان الضفة والقطاع دون القدس ودون الشتات، وأضافت بأن تكون الجولة الأولى في مدريد تحت راية وفد مشترك أردني - فلسطيني، وفقط من الجولة الثانية في واشنطن ينفرد الوفد الفلسطيني عن الأردني لكن يبقى محصوراً بممثلين من الضفة والقطاع. وهنا أقول ليس صحيحاً ما أورده هيكل بثلاثيته «المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل «بشأن» مفاوضات الكوريدور التي ادت إلى انفراط عقد الوفد المشترك الاردني - الفلسطيني»، فهذا ما روج له الأمريكان وعواصم عربية أخرى عندما قالوا: ان مفاوضات الكوريدور هي التي مكنت من الفسخ بين الوفد الأردني والفلسطيني، مرة ثانية هذا ليس صحيحاً، كل شيء كان مركّب على هذا الفيلم في الاخراج، وأنا أعلم ذلك، وفيما بعد أفصح عن هذا طاهر المصري الذي كان وزير الخارجية

الأردني ثم أصبح رئيس وزراء عند عقد مدريد، قال بحوار له بجريدة الاتحاد الاماراتية - 24 نوفمبر 1998 - كل هذا كان متفقاً عليه قبل عقد مؤتمر مدريد(*).

هذه التداعيات بالانهيارات والزلازل الكبرى العربية هي التي مكّنت اليمين ويمين الوسط في م.ت.ف من كسر المعادلة الفلسطينية - الفلسطينية التي وصلنا لها بالمجلس الوطني ثم أكدناها في المجلس المركزي في تونس، والذي إنعقد قبل 12 يوماً من مدريد، وبعد 4 ساعات من أعمال المجلس المركزي، تم كسر هذه القرارات بركوب كتف المعادلة العربية - العربية في مجرى الانهيارات وآخرها كارثة حرب الخليج الثانية، وعليه أبلغ ثلاثي الحوار برئاسة فيصل الحسيني في القدس جيمس بيكر «الموافقة الفلسطينية» على المشاركة تحت سقف ورقة الدعوة الأمريكية وتشكيل الوفد الفلسطيني لمدريد وفق المعايير الأمريكية من سكان الضفة والقطاع دون القدس والشتات، وقد تم طبخ هذه العملية بحوارات جيمس بيكر المكوكية التحضيرية لمدريد ما بين 7 مارس 91 أي بعد اسبوع من انتهاء حرب الخليج الثانية إلى 18 أكتوبر 91 حيث الموافقة على التمثيل من الضفة والقطاع فقط، والأسماء تنطبق عليها كما يسمى «المعايير» الأمريكية والاسرائيلية.

وفي صباح ذاك اليوم عندما سمعت من راديو العدو السابعة

(*) كتاب حواتمه: أوسلو والسلام الآخر المتوازن، دار الاهالي - دمشق دار بيسان - بيروت، الطبعة الاولى 1998، والطبعة الثانية، دار الجليل - عمان الاردن 1999. الطبعة الثالثة، دار التقدم العربي/ بيروت، دار المسار - رام الله/ فلسطين 1999.

والنصف هذا الموقف المفاجئ والنقيض لقرارات المجلس الوطني والمركزي فتحت تلفون للأخ أبو عمار، كنا متفقين أن نصعد طائرته لزيارة دمشق ومعنا ابو اللطف وفقاً لاقتراح من المجلس المركزي أن يتشكل الوفد من ابو عمار، نايف حواتمه وأبو اللطف وآخرين، سألت عرفات على التليفون اذا كان صحيحاً هذا الذي يذيعه راديو العدو، استغرب بداية، ثم أكدَّ وقوعه، فقلت له (الله معك) أنا لن أذهب في هذه الزيارة إلى دمشق، غادرت للجزائر التقيت بالشاذلي بن جديد وأمين عام جبهة التحرير الجزائرية عبد الحميد المهري ووزير الخارجية الأخضر الابراهيمي وقلت لهم ان هذا الذي يحدث اليوم يتناقض مع قرارنا هذا الفجر، عقدت مؤتمراً صحفياً أعلنت ذلك، أتذكر أقوال عبد الحميد المهري «لو اعلنتم الحكومة المؤقتة بجانب اعلان الاستقلال عملاً بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني في نوفمبر 1988 بالجزائر لكانت الحكومة المؤقتة لكل الشعب الفلسطيني في مؤتمر مديد، لقد ضاعت الفرصة الذهبية. وأضاف أن الجزائر لها الآن ظروف صعبة لا تستطيع أن تساعد كثيراً»، والأخضر الابراهيمي قال: قبل أن تصل لنا جاءنا محمود عباس وطلب منا أن نؤيد هذه الخطوة، وما تقوله يتناقض تماماً مع ما نقله، فقلت له: لنترك ما نقله وما أنقل، هذه «الوثيقة التي اتفقنا عليها».

لقد تم كسر المعادلة الفلسطينية ـ الفلسطينية بالانهيار العربي الذي وقع، وقبله بدايات الانهيار الدولي، حيث كان الاتحاد السوفييتي قد شحبت شمسه، كسر فريق اليمين ويمين الوسط المعادلة الفلسطينية ـ الفلسطينية، وذهب نحو معادلة عربية ـ عربية مختلة، تعصف بها سموم حرب عاصفة الصحراء، ومختلفة عن قرارات مؤسسات م.ت.ف وعن قرارات القمم العربية، ولا زالت المعادلة الفلسطينية/ الفلسطينية مستعصية على اليمين ويمين

الوسط في منظمة التحرير، والدليل على ذلك استقالة أغلبية اللجنة التنفيذية لـ منظمة التحرير الفلسطينية عند وقوع اتفاق أوسلو (أيلول/ سبتمبر 93)، وفقدان النصاب القانوني (الشرعية القانونية)، وقبله النصاب السياسي (شرعية الائتلاف السياسي) في المؤسسات الفلسطينية حتى عقد المجلس الوطني الذي تم إغراقه باضافة 250 عضواً عام 96 للمصادقة على تمرير اتفاقات أوسلو وتعديل الميثاق.

والدليل الآخر أيضاً، يتمثل بالحالة الناهضة المعارضة على مدى سبع سنوات، فهي من قوى منظمة التحرير الفلسطينية: الجبهة الديمقراطية، الجبهة الشعبية، حزب الشعب الذي وجد نفسه بعد ذهابه إلى مدريد آخر من يعلم باتفاق أوسلو ففضل أن ينسحب بدلاً من الاستمرار بهذه العملية، والاستقالة الجماعية لوفد مفاوضات مدريد ـ واشنطن برئاسة د. عبد الشافي.

والدليل الأكبر الثالث إندلاع الانتفاضة الجديدة (28 أيلول/ سبتمبر 2000 حتى يومنا) رداً على بؤس سياسة اوسلو وتداعياته وسياسة انفراد وتفرد اليمين ويمين الوسط في م.ت.ف ممثلاً في السلطة الفلسطينية بالقرار السياسي تحت سقف أوسلو، لم تأت الانتفاضة «فجأة» بل بتراكم الصراع في صف الشعب والمعادلة الفلسطينية ـ الفلسطينية بين خط أوسلو وخط البرنامج الوطني المرحلي، بين «سلام اوسلو المسدود النفق» و«زحف غول الاستيطان»، وسلام تقرير المصير والدولة المستقلة بحدود 4 حزيران/ يونيو 67 وعودة اللاجئين، سلام الشرعية الدولية 242، 338، 252، 465، 194. وعليه يظهر على سطح النهر ما كان يعتمل في قلب النهر ومجراه.

وعليه يتضح بلغة واضحة: المعضلة لم تكن أبداً ولا لثانية واحدة

الاقرار العربي بحق شعب فلسطين بأن يمثل نفسه بنفسه، وقد بدأت هذه العملية قبل قمة الرباط بعشر سنوات بمبادرة عبد الناصر عقد قمة الاسكندرية وقرارها العربي بالاجماع تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية تعبيراً عن اعادة بناء الشخصية والحقوق الوطنية الفلسطينية.

لا نقع بالخطأ، هذه عملية أخذت من الشعب الفلسطيني 74 سنة حتى أقرت له الدول العربية بحقه «بأنه موجود وأقرت بحقه بالوجود على أرض فلسطين»، وهذا تعبيره الاقرار بحقه بأن يمثل نفسه بنفسه، وهذا المشروع منذ قمة الرباط عام 74 لم يتم تنفيذه حتى يومنا 2001، والقائم على أن يمثل الشعب نفسه بنفسه وتسوية مرحلية تختتم مرحلة في النضال وفقاً لما تقرر بالبرنامج المرحلي من حزيران/ يونيو 74 مستنداً لبرنامج النقاط العشر الذي توافق عليه الجميع، والذي قاد إلى وحدة الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات وسلح الثورة والمقاومة ببرنامج سياسي ملموس، وأخرجنا من عنق الزجاجة والاستعصاء القاتل.

لا زال هذا المشروع الوطني/ القومي هو المشروع الذي يصارع المشروع الآخر الذي تسعى له أمريكا واسرائيل وعدد من العواصم العربية المتساوقة مع الاستراتيجية الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط. لا يوجد مشروع ملموس ثالث، الأخوة في فصائل رفض البرنامج الوطني المرحلي لا يطرحون مشروعاً سياسياً فلسطينياً، أي لا يطرحون مشروعاً وطنياً فلسطينياً يقدم البديل العملي في هذه المرحلة من الصراع الطويل، يطرحون شعاراً اقليمياً عنوانه فلسطين «وقف قومي، وقف اسلامي»، وكما نقول للاتجاه القومي التقليدي الذي يرفع الشعار، وليس الاتجاه القومي الذي أخذ مضموناً تقدمياً ويسارياً وديمقراطياً، دائماً نقول نعم «فلسطين وقف قومي»، لكن عليكم أن تعملوا لاستدعاء كل الذين

يحملون الايديولوجيا القومية بطاقاتهم وجيوشهم باتجاه فلسطين لتحويل الشعار إلى برامج ملموسة تدب على الارض، وإلا القول «وقف قومي متروك للأجيال القادمة»، يعني لن يبقى شيئاً للأجيال القادمة سوى الشعار، فالمشروع الاسرائيلي الصهيوني يختلف عن كل المشاريع الكولونيالية والامبريالية من الصين إلى الهند، فيتنام، الجزائر، جنوب اليمن، انغولا، موزمبيق وحتى جنوب أفريقيا، هو مشروع استيطاني توسعي واحلالي اعمدته مصادرة الارض والتوطن فيها وعليها والهجرة التي لا تتوقف... وكل هذا مستنداً إلى القوة وحروب الاحتلال وكسب الزمن الذهبي برفض النـزول عند قرارات الشرعية الدولية وفتح دروب زحف الاستيطان، وبالتالي الأجيال القادمة لن تجد شيئاً من فلسطين كما هي الحال عند الأجيال اللاحقة بأكثر من ارض عربية معاصرة شواهد على المصائر البائسة لشعارات لا تقدم برامج ملموسة في كل مرحلة من مراحل المقاومة والانتفاضة، فالاسكندرون من يسمع بها الآن فهي أصبحت «تاهاي»، ومن يسمع بـ 5 مليون عربي هم عرب الاسكندرون، موزعين الآن بكل أنحاء تركيا، أجيب لا أحد. والفارق الزمني بين فلسطين والاسكندرون 9 أعوام فقط، وقبلها الاحواز/ عربستان التي أصبحت خوزستان والمحمرة عاصمتها أصبحت خرمشهر، من يسمع بها الآن ويوجد حتى يومنا 5,5 مليون عربي من شعبها أيضاً داخل ايران.

نناضل ونؤكد نحن ايضاً، فلسطين وقف اسلامي، ووقف قومي، ولكن على هذه الاتجاهات أن تستدعي القوى الاسلامية دولاً وشعوباً وجيوشاً نحو فلسطين، لا أن تكتفي بالشعار «وقف اسلامي، واذا لم نتمكن من تحريرها الآن نتركها للأجيال القادمة»، فلن يبقى للأجيال القادمة شيئاً كما وقع في الاسكندرون، وعربستان قبلها. لذلك على

هؤلاء أن يطرحوا مشروعاً وطنياً فلسطينياً، لا أن يكتفوا بالاستظلال «بالمشاريع الإقليمية» تحت سقف شعار فلسطين «وقف قومي... وقف إسلامي». فقد جربنا هذا عشرات عشرات السنوات، وعلى امتداد القرن العشرين كاملاً وحتى يومنا.

تجربة المقاومة الوطنية والاسلامية في جنوب لبنان، وتجربة الاتجاه الاسلامي في الاقطار العربية:

علينا **أولاً** والجميع **ثانياً** أن نفحص ونمايز بين ظاهرة «حزب الله، وأمل» وأعمدتها المحلية على مساحة كل لبنان، والاقليمية بالمساندة والمظلة السورية والمساعدات الايرانية، فظاهرة حزب الله في المقاومة تقع تحت راية مشروع الدولة اللبنانية بدءاً من عام 91 ـ 1992، وبعد تسوية معضلات الصراع المسلح الدامي بين حزب الله وأمل، وكذلك مع القوى والاحزاب الوطنية اللبنانية التي قادت المقاومة في الجنوب وحتى بيروت من عام 67 ـ 1985، المقاومة في اطار الشرعية الدولية (425)، وعليه توحدت المقاومة (حزب الله) في الجنوب مع الدولة والشعب تحت راية مشروع الدولة وتطبيق القرار 425، وطاقات الدولة اللبنانية وتحملها كل ألوان وأوجاع وخسائر العدوان الصهيوني في العمق اللبناني، وتدمير البنية التحتية، وتجنيد (100) الف جندي [60 الف جندي لبناني و 40 ألف جندي سوري] على الأرض اللبنانية لمساندة وحماية هذه المقاومة، وهي مقاومة تنطلق من المناطق الحرَّة والمحرَّرة في العمق إلى الأراضي المحتلة، ثم تعود إلى المناطق المحررة محمية بالدولة و (100) الف جندي وباحتضان الشعب. وهذا مشروع عملي وطني لبناني في إطار قرار الشرعية الدولية الرقم 425 اتفقت عليه الدولة والجيش والمقاومة، ولم يهرب إلى شعارات ومشاريع اقليمية قومية أو

اسلامية، بل حملت أمل كما الحركة الوطنية (حزب شيوعي، منظمة عمل شيوعي، حزب تقدمي اشتراكي، ناصريين، قومي اجتماعي)، مشروع «المقاومة الوطنية اللبنانية لتحرير الجنوب المحتل ومشروع جبهة المقاومة الوطنية بعد الغزو الشامل لتحرير بيروت البطلة والجبل والجنوب»، وفعل هذا حزب الله بعد ولادته عام 1985، وخاصة بعد عام 91 تحت راية المقاومة الاسلامية بالتوافق مع مشروع الدولة اللبنانية وتحت راياته عملاً بقرار الشرعية الدولية 425 وهذا ما يبرز صارخاً قبل وأثناء وبعد انسحاب العدو من جنوب لبنان نزولاً عند القرار الدولي 425، وبعد 22 عاماً من التنكر له، وهذا المشروع حملته ايضاً حركة أمل في لبنان وفي جنوبه منذ السبعينات بجانب المقاومة الوطنية اللبنانية والفلسطينية، وفيما بعد بالتحالف والتجاور مع حزب الله، والآن، يحصر حزب الله وأمل المقاومة باتجاه مزارع شبعا اللبنانية وتحرير الأسرى اللبنانيين.

هذا المسار ناضلت له الثورة والمقاومة الفلسطينية وحلفائها منذ 1967 إلى عام 1982، حاولناه في الأردن، أقفل علينا عام 1971، وفي سوريا ومصر أقفل عام 1973 باتفاق فك الاشتباك، وفي لبنان بدأ بحصار عليه بالاجتياح الشامل عام 1982، ثم تداعيات الغزو الشامل والانشقاق الكبير في فتح (أيار/ مايو 83) تحت ضغط عوامل داخلية في فتح وعوامل محلية لبنانية واقليمية عربية والاقتتال بين جناحي فتح وحلفائهما في فصائل ودول ومحاور اقليمية عربية، وحروب المخيمات وحصارها 85 ـ 1986، وكل هذا تحت سقف سياسة محلية لبنانية واقليمية لقفل جنوب لبنان على المقاومة الفلسطينية وفتحها فقط على حزب الله وأمل في جنوب لبنان وعمقه، ومع ذلك واصلنا اشكالاً من المقاومة المسلحة المعلنة حتى اواسط التسعينات وبعدها غير معلنة تحت

رايات المقاومة اللبنانية المشكلة من حزب الله وأمل.

لذلك جرى تجاهل دعوة أميل لحود في القمة العربية (21 ـ 22 / 2000/10) عندما قال بأن «التجربة اللبنانية ناجحة فتعالوا نأخذ بها»، لأن هذا يعني فتح العمق في اقطار الجوار العربية للمقاومة الفلسطينية، ورد اعتبار من أقطار الجوار العربية نحو فلسطين للمقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية التي يمكن أن تتجاور معها بذات الاتجاه.

هذا مسار الاحداث على خطوط القتال مع الاحتلال من مواقع التساؤل العريض المطروح، نتكلم بلغة الواقع والوقائع القائمة على مساحة عشريات السنين وخطوط التماس وداخل الأرض المحتلة.

وبشأن الحاح الأسئلة المطروحة عن موقع وموقف الاتجاه الاسلامي المنظم ممثلاً بالاخوة في جماعة الأخوان المسلمين في (مصر، الأردن، سوريا، لبنان)، فليس من سرٍ على أحد بل معلوم ومعلن ان هذا الاتجاه لم يشارك في صفوف الثورة الفلسطينية وعلى جبهات القتال في صفوف المقاومة الوطنية المشتركة منذ النهوض العاصف لها بعد حزيران/ يونيو 67 حتى يومنا، بالوقت الذي كانت فيه كل الأبواب مشرعة أثناء تواجدنا على الأراضي اللبنانية وقبلها الأردنية. وبعد العام 1982 أي بعد الغزو الاسرائيلي الشامل، تواصلت المقاومة الوطنية اللبنانية (التي تتشكل من احزاب الحركة الوطنية) في بيروت والجبل وجنوب لبنان حتى عام 85 وأنجزت ارغام المحتلين على الانسحاب من بيروت والجبل ومعظم جنوب لبنان ومدن صيدا، صور والنبطية ومحيطها، وانحسر الاحتلال الصهيوني في الشريط الحدودي المحتل عام 1978 والذي ينطبق عليه قرار مجلس الأمن الدولي 425. وبعدها تم حصر المقاومة في جنوب لبنان بأمل وحزب الله، ومنع أحزاب الحركة الوطنية

التي حملت سلاح مقاومة اسرائيل منذ عام 67، وبادرت لاطلاق المقاومة في بيروت والجبل والجنوب ضد المحتلين الغزاة حتى 85، والمنع بالضغوط والقوة عملاً بمعادلات داخلية لبنانية واقليمية سورية وايرانية ليس هنا مجال بحثها. وبقيت حركة الاخوان المسلمين ـ الفرع الفلسطيني ـ محجمة عن المشاركة بصفوف الثورة منذ (1967) حتى آب/ اغسطس 1988 حيث أعلنت حركة حماس عن نفسها (الفرع الفلسطيني لحركة الأخوان المسلمين في الضفة وقطاع غزة) وانخرطت في صف الانتفاضة والمقاومة بموازاة القيادة الموحدة (فتح، ديمقراطية، شعبية، حزب الشعب) للانتفاضة الكبرى (87 ـ 93)، واليوم تتشكل القيادة الميدانية للانتفاضة والمقاومة الجديدة منذ 28 ايلول/ سبتمبر 2000 من جميع فصائل المقاومة في الارض المحتلة (فتح، ديمقراطية، حماس، شعبية، جهاد، حزب الشعب، والفصائل الاخرى). بينما بقيت الفروع العربية الأخرى (الاردن، سوريا، لبنان، مصر وغيرها) محجمة، وأيضاً لم تشارك بالمقاومة المسلحة في لبنان منذ 67 أو أثناء وبعد الغزو الشامل 82 حتى أيار/ مايو 2000 عندما رحل المحتلون عن أرض جنوب لبنان تحت فعل وحدة مشروع الدولة والمقاومة (وفي المقدمة حزب الله) والشعب وبمساندة سوريا وايران.

ولهذا يجب ربط القول بالعمل عندما يرفع الرافع شعار «وقف قومي، وقف اسلامي»، هذه القوى التي تحمل الايديولوجيا والشعار الاسلامي والقومي الإقليمي تجاه فلسطين مدعوة للربط بين الشعار وممارسته ومدعوة لتقديم برنامج سياسي ملموس كما فعل حزب الله، أمل، الحركة الوطنية اللبنانية وكل من هذه القوى جمعت بين المقاومة والمشروع السياسي الملموس، العملي والمباشر، وإلا فالشعار يبقى في اطار التعبئة الدعاوية وبعض اشكال مقاومة التطبيع، بينما التوسع

الاسرائيلي الإحلالي لايتوقف، وهذه احدى القضايا الكبرى التي اختلفنا بها مع اليمين ويمين الوسط في منظمة التحرير بشأن أسس مؤتمر مدريد واتفاقات أوسلو وتداعياتها، وسياسة التفاوض على مرحلتين حيث حولت الأرض الفلسطينية من أرض محتلة إلى أرض متنازع عليها يزحف عليها الاستيطان والمستوطنون. ومن يقولون بالشعارات الاقليمية، الايديولوجية والسياسية، عليهم أن يستدعوا القوى والدول من أقطارها العربية والاسلامية لتمتحن دائماً الأفكار ببرامجها وممارساتها، وعلينا أن لا نأخذ الأمور بالأقوال بل بالأفعال، ومن يجمع الأقوال بالأفعال يكون حالتذاك وعند ذاك قد برهن على وحدة القول والعمل بدون الدخول بعمليات التناقض بين القول والعمل، بين الشعارات والممارسة.

الفصل الثالث

الوحدة الوطنية والمقاومة اليسارية الثورية
(معضلات، نقد، توقعات)

الوحدة الوطنية والمقاومة اليسارية الثورية
(معضلات، نقد، توقعات)

■ ***شهدت الوحدة الوطنية والمقاومة اليسارية الفلسطينية في العقدين الاخيرين صيغ شتى في بناء الائتلاف العريض ولوحدة العمل اليساري أبتداءً بالقيادة المشتركة فالتحالف الديمقراطي والقيادة الموحدة لكنها كانت جميعها قاصرة.. هل من صيغة جديدة لوحدة عمل المقاومة اليسارية ولإعادة بناء الائتلاف الوطني الشامل في الارض المحتلة والشتات؟.***

□□ الفضاء مفتوح وسيبقى هكذا في النضال وصولاً إلى إعادة بناء الوحدة الوطنية، وبناء ائتلاف اليسار والتقدم في صف الثورة والمقاومة والانتفاضة الفلسطينية، وقضايا الائتلاف العريض ووحدة اليسار الثوري الديمقراطي تدق بقوة ويومياً أبواب الحركة الوطنية/ القومية على اختلاف طيفها الايديولوجي والسياسي والاجتماعي الجارية في كل بلد من البلدان العربية، ونحن احوج اليها من أي بلد عربي آخر نظراً لان قضيتنا قضية تحرر وطني وحق تقرير مصير الوطن والشعب، وهي قضية ساخنة منذ هزيمة يونيو/ حزيران 1967 ونهوض الثورة والمقاومة العاصف رداً على الهزيمة حتى يوم الناس هذا.

قضية فلسطين وطنية وقومية ودولية، وعليه شعبنا بحاجة يومية للوحدة الوطنية العريضة بين جميع الفصائل والقوى على اختلاف

الطيف الايديولوجي والسياسي والاجتماعي والطبقي، الوطني، اليساري، القومي، الاسلامي، والليبرالي على قاعدة برنامج قواسم/ جوامع مشتركة يلبي مرحلة التحرر الوطني بالجمع بين كل وسائل النضال والبحث عن حلول سياسية تستند للقرارات الوطنية المشتركة، قرارات القمم العربية، والشرعية الدولية. وفي بحر هذه العملية ضرورة ائتلاف وحدة عمل قوى اليسار تمليها طبيعة المرحلة، ولتشرق حالة جاذبة لكل قوى التحرر الثورية، قوى التقدم والديمقراطية، في صف الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات.

هذه العمليات في الوحدة الوطنية والاندفاع نحو ائتلاف اليسار في قلب المقاومة والانتفاضة والجبهة الوطنية العريضة لم تتوقف يوماً واحداً في برنامج نضال وعمل الجبهة الديمقراطية، فنحن ننطلق من مبادئ مرحلة التحرر الوطني التي يعيشها شعبنا ووطننا المحتل، ومن طبيعة المرحلة نشتق سياستنا وتحالفاتنا الوحدوية الوطنية والقومية والدولية، وعلى قاعدة تقديم التناقض الرئيسي مع المحتلين والمستوطنين على التعارضات الاساسية والثانوية في الصف الوطني (برنامج القواسم المشتركة، اساليب النضال والعمل، القيادة الجماعية والشراكة بالقرار السياسي، حل التعارضات بالحوار تحت رقابة الشعب، التعددية الديمقراطية والائتلاف، انتخابات المؤسسات الوطنية، النقابية، المهنية، البلدية والقروية من القاعدة إلى القمة، مبدأ التمثيل النسبي، الرأي والرأي الآخر، حق الاتفاق وحق الاختلاف، تحريم الاعتقال السياسي، القانون وحقوق الانسان... الخ).

انجزنا الكثير من العمليات التوحيدية الوطنية على قاعدة القواسم المشتركة، وهذا الذي حمى القواعد السياسية والنضالية المشتركة،

وحمى حركة الثورة والتحرر الوطنية الفلسطينية منذ نهوضها المعاصر وتشكيل منظمة التحرير عام 1964 وحتى حرب الخليج الثانية. والقيادة الائتلافية الميدانية هي التي تحمي وتطور الانتفاضة الجديدة من خطط التصفية العسكرية الدموية الاسرائيلية، وخطط التصفية السياسية والامنية الدولية ـ الاقليمية منذ 17 تشرين أول/ اكتوبر 2000، والاسرائيلية منذ اندلاع الانتفاضة حتى يوم الناس هذا فضلاً عن حروب الحصار والتجويع لشعب الانتفاضة.

هذه العملية في الائتلافات الوطنية العريضة اصطدمت دائماً بعوامل بنيوية مأزومة في الحركة الوطنية الفلسطينية، تتمظهر وتطفو على السطح بالوان وشعارات مختلفة منذ عشرينات القرن الماضي حتى يومنا، بفعل قانون التطور المتفاوت، الايديولوجي والسياسي في صفوفها. وما ينتج عنه من تعارضات وتناقضات درجة الوعي والنضج في حلها متفاوت، تضيق، تتسع، وفق طبيعة الصراع، وخاصة عند مفترقات الطرق التي تحدد مصائر الشعب والوطن، وبفعل قانون التداخل الفلسطيني ـ العربي بصراعات محاوره، بايجابياته وسلبياته. ولذلك كثيراً ما انفرط عقد الوحدة الوطنية الفلسطينية ثم نستأنف النضال من اجل اعادة بنائها على قاعدة القواسم المشتركة واخضاع كل التعارضات في الصف الفلسطيني لصالح التناقض الرئيسي مع العدو في مرحلة التحرر الوطني، ومواصلة الصراع اليومي والمتصل لحل التعارضات والتناقضات الاساسية بين قوى الائتلاف بالاحتكام إلى الشعب وتحت رقابته وصولاً لحل قضايا الاختلاف بخط جماعية القرار الوطني على قاعدة الحوار والقواسم المشتركة، ولكن كثيراً ما تمكنت المحاور الاقليمية العربية من تحطيم الوحدة الوطنية الفلسطينية في وضعنا المعاصر.

اعطي مثلاً معاصراً صارخاً على هذا بما جرى بشكل صاخب بعد اقرار البرنامج الوطني المرحلي لمنظمة التحرير الأئتلافية عام 1974، الكل تبنى برنامج النقاط العشر التي شكلت محور البرنامج الوطني المرحلي، وبعد اشهر قليلة تمكنت المحاور الاقليمية العربية المتصارعة بين سياساتها ومواقع نفوذها من تمزيق هذه الوحدة ببناء جبهة الرفض الفلسطينية وامتداداً اللبنانية بزعامة العراق، بقيت هذه الجبهة قائمة بالضد من البرنامج الوطني المشترك حتى عام 1979 إلى ان تم توقيع الميثاق القومي العراقي ـ السوري أي المصالحة العراقية السورية، فإنفرط عقد جبهة الرفض دون حتى اعلان وتفسير، وعادت هذه الفصائل لمنظمة التحرير الأئتلافية. وكانت جبهة الرفض تتشكل كما هو معلن ومعلوم من الجبهة الشعبية، الشعبية ـ القيادة العامة، جبهة التحرير العربية، النضال والفلسطينية.

والتعارضات الفلسطينية الداخلية والاقليمية العربية ـ العربية أخذت مشهداً آخر أكثر حدة ودموية بعد الغزو الشامل للبنان عام 1982 بالانشقاق الكبير في فتح ثم الاستقطاب لقوىفى منظمة التحرير بين محورين عربيين:

محور عمان ـ القاهرة الذي تبنى ضرورة الوصول إلى نقطة تقاطع مع مشروع ريغان وكان تعبيره الفلسطيني بعقد مجلس وطني انقسامي في عمان (أيلول/ سبتمبر 1984) بمشاركة فتح وجبهة التحرير العربية والفلسطينية وترتب عليه عقد اتفاق عمان الشهير (شباط/ فبراير 1985)، وبالمقابل فتح الانتفاضة التي ائتلفت مع القيادة العامة والنضال والشيوعي الثوري والصاعقة بزعامة سوريا. والمطروح عملياً وموضوعياً تصفية م.ت.ف الائتلافية حتى تتخلص المحاور الاقليمية العربية من اثقال القضية الوطنية الفلسطينية التي اصبحت.. وخاصة بعد اتفاقات

كامب ديفيد وغزو لبنان الشامل عام 82 واخراج المقاومة الفلسطينية من بيروت، عبئاً كبيراً في نظرها وسياستها الاقليمية والدولية، وهي متوجهة منذ تشقق وتفكك جبهة حرب تشرين أول/ اكتوبر 73 باتجاه البحث عن حلول ومصالحات مع السياسة الامريكية الشرق اوسطية ومع اسرائيل الصهيونية في اطار القرارين 242، 338، وعلى حساب تجسيد القضية الوطنية الفلسطينية بتمكين شعب فلسطين من نيل حق تقرير المصير وبناء دولته المستقلة عاصمتها القدس وحل مشكلة الشعب اللاجئ بعودته إلى دياره.

وكادت منظمة التحرير الائتلافية ان تنتهي، وعليه كان موقفنا التوحيدي «لا للمحاور الإقليمية العربية والانقسامية الفلسطينية».

شكلنا القيادة المشتركة من الديمقراطية والشعبية، والتحالف الديمقراطي الذي ضم أيضاً الحزب الشيوعي الفلسطيني وجبهة التحرير الفلسطينية، دخل التحالف الديمقراطي بمباحثات مع فتح المركزية من اجل إعادة بناء وحدة م.ت.ف على أساس القواسم المشتركة ولاحقاً الغاء اتفاق عمان، وقعنا اتفاق الجزائر/ اليمن الشهير في تموز/ يوليو 84. الا ان هذا التحالف الديمقراطي غادرته الجبهة الشعبية وجبهة التحرير الفلسطينية بعد اتفاق عمان (شباط/ فبراير 85) وانضمتا إلى تشكيل جبهة الانقاذ الوطني مع ما اصطلح على تسميته حين ذاك «التحالف الوطني» الذي تشكل عن انشقاق فتح، القيادة العامة، الصاعقة، النضال، الفلسطينية، الشيوعي الثوري، وقاد إلى حرب دموية بينه وفتح المركزية.

ادنّا في المشتركة والديمقراطي تلك الحرب الدموية وتدمير ائتلاف منظمة التحرير، وجرى تشكيل جبهة الانقاذ في آذار/ مارس 1985

برئاسة خالد الفاهوم بعد اتفاق عمان من التحالف الوطني وانضمام الشعبية والتحرير الفلسطينية.

صمد وواصل التحالف الديمقراطي على اكتاف الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني إلى ان تمكنا مع فتح المركزية من اعادة بناء الوحدة الوطنية بنيسان/ ابريل 87 بالمجلس الوطني التوحيدي بالجزائر، وعشية عقد المجلس انعقدت اعمال اللجنة التحضيرية بالجزائر بمشاركة التحالف الديمقراطي (الديمقراطية، الحزب)، فتح المركزية، الشعبية، الفلسطينية، شخصيات مستقلة، وهذا قاد إلى اعادة بناء وحدة م.ت.ف كما اشرت على قاعدة الغاء اتفاق عمان والعودة إلى مربع القواسم المشتركة السياسية المستندة إلى البرنامج الوطني المرحلي وقرارات القمم العربية والشرعية الدولية، وهذا ادى إلى انسحاب الشعبية والفلسطينية من جبهة الانقاذ، والانضمام إلى الوحدة الوطنية الائتلافية الوليدة التي شكلت الرافعة الاستراتيجية والتاريخية للانتفاضة الكبرى في كانون أول/ ديسمبر 87.

هذه المشاهد لم تتوقف، عادت وفرضت نفسها بعد مؤتمر مدريد واتفاق اوسلو بين فتح المركزية (ومن يدور في فلك سياستها الخاصة المنسقة مع عواصم عربية)، ذهبوا إلى اتفاق اوسلو ومقايضة مبادئ اوسلو بوقف الانتفاضة المغدورة، وبالمقابل نهضت قوى المعارضة الواسعة واستقال ممثلوا الديمقراطية، الشعبية، التحرير العربية وأغلبية المستقلين (الشاعر محمود درويش، شفيق الحوت، عبد الله حوراني) من عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وفقدت التنفيذية النصاب السياسي والقانوني، وفي سياق كل هذه التطورات الدرامية لم يكن ممكناً توحيدها على اساس قواسم سياسية مشتركة، ولذا شكلنا من

جديد القيادة المشتركة بين الديمقراطية والشعبية التي تطورت فيما بعد إلى قيادة موحدة وبذات الوقت شكلت القوى الاخرى تحالف القوى الفلسطينية الذي شمل قوى الانقاذ اضافة إلى حماس والجهاد.

نحن لم نشارك بتحالف القوى الفلسطينية، شاركنا في مربع التقاطع حيثما أمكن على وقائع سياسية بين عشرة فصائل في صف المعارضة من الجبهتين وتحالف القوى المشكل من ثمانية فصائل دون برنامج مشترك عملي وملموس.

في ذلك الوقت بادرت الجبهة الديمقراطية لتقديم ورقة عمل مشتركة انقعد على اساسها اجتماع كل قادة الفصائل العشرة في مخيم اليرموك، وبالتحديد في قاعة الشهيد خالد نزال في مقر الجبهة الديمقراطية، وتم اقرار هذه الورقة مع ادخال تطويرات عليها وتبنيها، ولكن بعد اقل من 48 ساعة خرجت الفصائل الثمانية عن هذه الورقة، انقلبت عليها، وهنا كان التأثير الكبير للسياسات الخاصة الفئوية الحزبية والإقليمية العربية على سياسة بعض تحالف القوى الثمانية. بعدها لفترة طويلة لم يلتئم لقاء بين القوى العشرة الا في ما بعد اوسلو حيث تم الوصول إلى اتفاق اولي بالعمل المشترك على قاعدة الحدث وليس على قاعدة البرنامج السياسي المشترك، فلم يكن ممكناً الوصول إلى برنامج سياسي مشترك بفعل التعارضات ليس فقط السياسية الداخلية الفلسطينية/ الفلسطينية بين هذه القوى بل ايضاً بفعل تعارضات المحاور الاقليمية العربية وحولها، عدد من الفصائل تتأثر بسياسة هذه العاصمة وعدد اخر يتأثر بعاصمة أخرى وأخرى، وعدد اخر يتمتع بمساحة استقلالية بارزة ولذلك بقيت الفصائل الثمانية في اطار تحالف القوى الفلسطينية، وواصلت

الديمقراطية والشعبية العمل في اطار القيادة المشتركة وتطوير هذا للقيادة الموحدة.

من جديد يتضح ان المسألة مرة اخرى شديدة التداخل البرنامجي والسياسي بين التعارضات الفلسطينية ـ الفلسطينية والعربية ـ العربية وما حولها في قوس الشرق الاوسط، وما يترتب عليها، وكان دائماً ممكناً بمساحة من الاستقلالية عن المحاور الاقليمية العربية اعادة بناء الوحدات الوطنية على اساس المربعات السياسية المشتركة، وبذات الوقت كل شيء كان مرشح للتحطم على قاعدة الصراع بين المحاور الاقليمية العربية وغيرها أولاً والضغوطات الدولية ثانياً، فضلاً عن التعارضات الفكرية والسياسية المسقوفة بقانون درجة الرؤيا والتطور المتفاوت ثالثاً. ولذلك واصلنا نفس السياسة التوحيدية في صف القوى الوطنية العريضة، قانون الوحدة ضد الخارجي ضد الاجنبي ممثلاً بالمشروع التوسعي الصهيوني وحماته ومدى تساوق هذه العاصمة الاقليمية او تلك مع السياسة الامريكية بعيداً عن القرارات الوطنية المشتركة والقمم العربية، ومدى التعارض والتناقض بين برنامج القواسم/ الجوامع المشتركة للوحدة الوطنية الائتلافية والبرنامج الاقليمي لهذه العاصمة او تلك لهذا المحور او ذاك. وقانون الوحدة والصراع من اجل تصويب النضال بخط البرنامج الوطني المرحلي الذي لا زال الصراع يدور عليه وحوله.

في صف اليسار التأثيرات وبكل صراحة ابعد من كونها تأثيرات في السياسة الخاصة بين القوى اليسارية والتي تحمل عناوين اليسار، علينا فحص اعلان الانتماء وممارسته والتمييز بين هذا وهذا، اضافة لتأثير مرة اخرى المحاور الاقليمية العربية على قوى في صف اليسار. في هذا السياق اشرت إلى تجربة ما بعد 74 وكيف افترق الذين ينتمون إلى عالم

اليسار، منا من واصل في اطار الائتلاف الوطني العريض على قاعدة البرنامج الوطني المرحلي الذي تبنيناه معاً بإجماع الفصائل في المجلس الوطني الفلسطيني، ومنا من غادر هذا الاتجاه إلى جبهة الرفض بزعامة بغداد، والنظام العراقي له سياسته الاقليمية وشعاراته وتحالفاته ويعلن انها لا تنتمي إلى ذات العوالم التي يتبناها الاخوة الفلسطينيون الذين يحملون راية اليسار وذهبوا في اطار جبهة الرفض، كذلك اشرت إلى تجربة القيادة المشتركة والتحالف الديمقراطي حتى يظهر على السطح التفاوت في درجة الرؤيا والتطور والنضج في صف اليسار ودرجة التفاوت في الاستقلالية عن المحاور الاقليمية العربية الحاكمة ايضاً في صف اليسار.

بعد هذا وبالرغم من أمراض وأوجاع هذه التجارب فكرياً وسياسياً ونضالياً، وهبوط سقف مصداقيتها في صف الشعب والأطر التقدمية الفلسطينية والعربية، فالرؤيا المسؤولة تطرح علينا معاً وجوب بناء ائتلاف اليسار باعتباره هماً يومياً، فالقضية ساخنة، وقضية مرحلة التحرر الوطني يمكن فيها تخفيف التعارضات في صف اليسار، في هذا السياق تجربتنا في تطوير القيادة المشتركة اكثر من مرة تحطمت على الصخور الجارحة التي اشرت لها، وتطوير القيادة المشتركة إلى القيادة الموحدة تعرضت إلى اهتزازات عنيفة نقدم امثلة عليها ملموسة حتى لا يبقى الحوار في اطار المجرد فالمجرد لن يستطيع ان يحل شيء ابداً.

في اطار القيادة الموحدة نحن في الديمقراطية تقدمنا لرفاقنا بالشعبية باكثر من مشروع ليمثل نقلة نوعية باتجاه الائتلاف فالوحدة، تقدمنا بمشروع تحويل القيادة الموحدة من قيادة تنسيق إلى قيادة الزامية بالاغلبية، القيادة تتشكل بالمساواة وباتجاه أي قضية من القضايا يؤخذ

القرار بالاغلبية حتى يصبح القرار ملزماً للجبهتين ايضاً، لان مشكلة قوى اليسار النابعة من التطور المتفاوت في درجة الرؤيا والنضج الفكري والسياسي والمستوعب لخصوصيات قضيتنا الوطنية، وتداخلاتها العربية والدولية، ومساحة الربط بين الوطني والقومي، ودرجة الاستقلالية المتفاوتة عن محاور العواصم العربية، كل هذا لم يمكن قوى اليسار من ان تحل معضلة البرنامج السياسي المشترك في ما بينها، وبذلك استمرت هذه القضية معلقة منذ عام 74 بعد اقرار البرنامج الوطني المشترك للجميع، ولم تتمكّن قوى اليسار من حلِّ هذه المشكلة رغم موافقة كل القوى على هذا البرنامج.. سرعان ما تم الانفكاك عنه من قبل الذين ذهبوا إلى جبهة الرفض ومنذ ذلك الوقت اتخذت الامور اشكالاً اشرت لها، ودائماً تطفو على السطح المشكلة السياسية التي تدعوا إلى الصراع من اجل تنفيذ البرنامج الوطني المرحلي على قاعدة القواسم الوطنية المشتركة وقرارات القمم العربية والشرعية الدولية، وما يترتب على هذا من سياسيات وممارسات ونضالات وتحالفات، وبعبارة اخرى الاقرار بالاطار السياسي والقانوني الذي يؤمن ائتلاف وطيد في صفوف الجبهتين ويدفع باتجاه الارتقاء به نحو الوحدة، وبما اننا لم نحل معاً هذه العقدة السياسية، دعونا وندعو إلى الانتقال بالقيادة الوطنية الموحدة من التنسيق إلى الالزام على قاعدة الاكثرية والقيادة الموحدة تتشكل بالمساواة، وبرغم موافقة المكتبين السياسيين، إلا أن رفاقنا بالشعبية عندما يذهبون إلى اللجنة المركزية يصطدمون برفض هذا التوجه. وفعلاً تم وضوح ذلك وعلى لسان ابو علي مصطفى نائب الأمين العام للشعبية حينذاك في اجتماعات القيادة الموحدة. أيضا تباحثنا معاً بضرورة ان نرفض بشكل مشترك، بتوقيت مناسب، المشاركة في دورة المجلس الوطني الذي دعت له السلطة الفلسطينية عام 96 لتمرير اتفاقات أوسلو

وتعديل الميثاق، وأخذنا القرار باجماع المكتبين السياسيين، وعندما ذهب كل منّا إلى اللجنة المركزية، اللجنة المركزية بالشعبية رفضت ذلك وأخذت قراراً بالذهاب إلى دورة المجلس والتصويت ضد تعديل الميثاق بالجلسة الخاصة بتعديل الميثاق. بينما الأخطر من تعديل الميثاق هو تمرير اتفاقات اوسلو، فالتعديل المطلوب حلقة في اتفاقات اوسلو. وهذا أدى إلى خسائر سياسية وقعت في صفوفنا وصفوف الجبهة الشعبية، وفي صف قطاعات جماهيرية ونخب سياسية واجتماعية مستقلة.

أيضاً تقدمنا بمشروع يحاول أن يختزل عُقَد التعارضات السياسية والمسافة الزمنية، تقدمنا بمشروع إتحاد جبهوي بنقل الجبهتين إلى جسم سياسي واحد. وكنا نقدم مثلاً على هذا، ما جرى بين احزاب وقوى يسارية في اوروبا وفي حركات التحرر الوطني والعالم الثالث ومنها تجربة جنوب افريقيا بالوحدة بين حزب المؤتمر والحزب الشيوعي وكلاهما حملا سلاح مقاومة التمييز العنصري وحكومة بريتوريا البيضاء، توحّد الحزبان في حزب المؤتمر الوطني الافريقي والجناح العسكري «رمح الأمة» في مرحلة التحرر الوطني والديمقراطي وحتى يومنا. وتجربة ماثلة بين قوى اسرائيلية لنستخلص من تجارب عدونا دروساً، كما نستخلص من تجاربنا وتجارب غيرنا. كما وقع مع ميرتس التي تشكلت من ثلاثة أحزاب (مابام، حقوق المواطن، التغيير) في جسم سياسي واحد. القرار السياسي واحد، بما يتم التوافق عليه بالأغلبية، طالما لم نحل العقدة البرنامجية السياسية، ويتمتع كل فصيل باستقلاله الداخلي الايديولوجي والتنظيمي وبعلاقاته مع قواعده، ونأخذ فترة سماح كما يقولون في عالم الاقتصاد سنتين إلى ثلاث سنوات حيث يتم التداخل والتجاور الواسع بين الكوادر الوسطى والأطر القاعدية والجماهير المشتركة المتبادلة، وبعدها ننتقل إلى خطوة توحيدية كاملة

تقوم على بناء حزب موحد بين الجبهتين وعلى قاعدة انتخابية من القاعدة إلى القمة، تتم بالانتخاب السري والترشيح الفردي حتى لا نقع في مطّب أي تكتلات او تجنحات. ايضا هذا المشروع رفض بالمكتب السياسي للشعبية بعد أن تم اقراره بأمانة السر الموحدة المشتركة.

في الأرض المحتلة الآن، حيث العدو المشترك على صدرنا جميعاً وداخل عتبة أبوابنا. نجد أن امكانية التعاطي في اطار القوى الوطنية والاسلامية التي تقود الانتفاضة ميدانيا، امكانية رحبة، وامكانية التنسيق والتعاون بين الجبهتين امكانية واسعة. والآن تنشط في الوطن اجتماعات خمس فصائل وشخصيات تعلن انها تنتمي إلى عوالم اليسار وفي المقدمة منها الجبهتان الديمقراطية والشعبية بأمل الوصول إلى برنامج وصيغة مشتركة لبناء «تجمع ديمقراطي موحد»، نحن نسعى.. ونعلم ان العقد والتعارضات السياسية في هذا التنوع اوسع واشكالياتها اعمق وأكثر تعدداً.

في الاطار الوطني العريض وفي الاطار الثنائي، نفس الظاهرة لا تسحب نفسها في مناطق الشتات الفلسطيني بين الجبهتين، لماذا؟.

علينا أن نكون صرحاء، لأن التأثير الاقليمي يسحب نفسه سلباً، ويحفر مساحات تباعد بمنسوب مراعاة سقف هذه السياسة الاقليمية، بوضوح أنها معضلات الجغرافيا السياسية المحيطة بتواجد شعبنا الفلسطيني وتأثيرها الفاعل على فصائل المقاومة والحركة الوطنية، وهذا بارز وملموس من الامثلة العديدة التي رصدناها في هذا السياق، وبارز وملموس الآن في العلاقات والتحالفات المتعارضة في عدد من اقطار الجوار العربية، بدلاً من التعاون المشترك الذي نراه ونعيشه يومياً داخل الأرض المحتلة. في اطار التعاون الثنائي بين الديمقراطية والشعبية في بحر

الانتفاضة، والقيادة الميدانية المشتركة بين القوى الوطنية والاسلامية التي تقود الانتفاضة، فما يجري في الارض المحتلة لا يسحب نفسه على العلاقات والتحالفات في الاقطار العربية المجاورة حيث جغرافيا سياسية اقليمية اخرى تحفر تأثيراتها على خارطة العلاقات بين الفصائل الفلسطينية المتواجدة على ارض هذه العاصمة او تلك، أمّا الرفاق في الحزب الشيوعي يحملون بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عنوان «حزب الشعب» ويقدمون أنفسهم حزب لكل طبقات الشعب بكل تلاوينه، لهذا حددوا علاقتهم بأسرة الأحزاب الشيوعية العربية ولم يواصلوا العضوية معها، من موقع هذه النظرة الايديولوجية السياسية الحالية، اضافة إلى ذلك بينهم من يعلنون بانهم ليسوا مستعدين أن يدخلوا بائتلاف قوى اليسار ويسمون هذا محوراً ويضيفون ليسوا مستعدين أن يدخلوا بمحاور في الحركة الوطنية الفلسطينية.

هذا كله يُظهر اين المشكلات، ولهذا نحن نطرح على أنفسنا وتحت سقف سلاح النقد، وندعو كل من هو حريص فكرياً وسياسياً في الحركة الفلسطينية وفي حركة التقدم العربية وخاصة الذين حول فلسطين: مصر، سوريا، لبنان، الأردن، أن يفعلوا فعلاً كبيراً، ضاغطاً، معلناً، في الكتابة والسياسة والحوارات الناقدة، من أجل أن نفعل معاً باتجاه حل العقد الناجمة عن ما اشرت له في صف اليسار عن التفاوت في الرؤيا، درجة التطور والنضج الفكري اليساري الديمقراطي، درجة الأخذ «بالتنوع في اطار الوحدة» في المبدأ والممارسة، واشتقاقاته البرنامجية السياسية والتنظيمية والتحالفية برؤيا وروح عملية (براغماتية) تلامس حركة الواقع للتعامل معها وتطويرها، وما اشرت له من الدفع باتجاه الاستقلالية في بناء السياسة الوطنية والقومية الفلسطينية عن تدخل وفعل المحاور الاقليمية العربية السالب،

والتعامل مع الموجب وفق المبادئ والمصالح القومية الاستراتيجية والتكتيكية المشتركة.

■ ***نجح اليمين الفلسطيني لثلاثة عقود في اللعب على التناقضات الهامشية بأطراف اليسار الفلسطيني بل في دفعها إلى مرتبة أعلى وعاش ذلك اليمين على تلك التناقضات المتأججة ناهيك عن نجاح هذا اليمين في استزلام قيادات وكوادر يسارية وتحريكها ضد فصيلها عند الاقتضاء. بالنسبة إلى ذلك فان ارتقاء فصائل اليسار الفلسطيني لم يتطور إلى الآن. كيف تفسرون هذه الوقائع؟.***

□□ اليمين ويمين الوسط في منظمة التحرير الفلسطينية الائتلافية، اعتمد دائماً على ايديولوجيا شعبوية وجمع بين النضال الوطني العام وحمل السلاح، وهذا ما أعطاه قوة جدية في صفوف الشعب الفلسطيني في شرائح الطبقة الوسطى والطبقات الشعبية، الفقيرة واللاجئة. هذه ظاهرة قديمة ـ جديدة، معلومة، حاضرة في مرحلة التحرر الوطني وفي سبيل الاستقلال في صف أحزاب وحركات اليمين ويمين الوسط العربية في القرن العشرين، نجدها في النصف الأول للقرن العشرين كظاهرة بارزة عند البرجوازية الوطنية الجديدة المصرية في ثورة 1919، تشكيل وصعود حزب الوفد وما تمكن من البناء عليه ايجاباً وسلباً، كذلك حال أيديولوجيا وسياسة احزاب الحركة الوطنية والقومية الشعبوية في المشرق العربي في النضال من اجل التحرر والاستقلال والتقدم على مساحة النصف الثاني من القرن العشرين.

اليمين ويمين الوسط الفلسطيني كان وما زال اعتماده الرئيسي منذ هزيمة حزيران/ يونيو 67 ونهوض المقاومة العاصف، وعلى امتداد العقود الثلاثة الاخيرة، ليس على الخطاب الفلسطيني الموحَّد، تجنيد عوامل

القوة في الصف الفلسطيني وفي المقدمة منها بناء الوحدة الفلسطينية والمؤسسات الفلسطينية الائتلافية، بل عمل عكس هذا كثيراً، دائماً سياساته مشدودة حول المحاور الاقليمية العربية واللعب على هذه المحاور في مواجهة عاصمة عربية بأخرى هو الأساس في رسم سياسته. ولذا كان مضاداً لترسيخ وتمتين وتطوير الوحدة الفلسطينية، مضاداً لبناء مؤسسات وطنية فلسطينية ائتلافية، حقيقية، جادة، راسخة، تمليها مرحلة التحرر الوطني وصولاً لانتزاع حق تقرير المصير والدولة المستقلة وعودة اللاجئين، ولهذا بعد ثلاثين عاماً لا نجد أمامنا مؤسسة فلسطينية جديّة ائتلافية واحدة. وهذه مأساة، بينما هكذا مؤسسات في مجرى الثورة والتحرر الوطني هي التي أصبحت في الدولة وفي السلطة في دول كثيرة من العالم من فيتنام إلى جنوب أفريقيا.

اليمين ويمين الوسط في منظمة التحرير الفلسطينية عمل جاهداً على صوغ سياسة هي وليدة تداخل بين سياسته الفئوية، الخاصة والمصلحية، كما مر بالملموس، وتحديداً عند الانعطافات الكبيرة والانقلابات السياسية، وتداخل مصالحه الخاصة مع سياسة ومصالح محاور وعواصم عربية، والتراجع عن سياسة الائتلاف الوطني.. سياسة القواسم/ الجوامع المشتركة. في هذا السياق كان نجاحه، حيث رمت العواصم العربية بكل ما لديها من طاقات في طواحين هذا اليمين ويمين الوسط، بما في ذلك أنظمة تقدم نفسها في مواقع التقدم. وكلنا نعلم بان الحجم الاساسي في مساندة الطبقات الحاكمة العربية للثورة الفلسطينية على امتداد العقود الثلاثة سياسياً واعلاميا وماليا وعسكريا ولوجستياً، كان يقدم لليمين ويمين الوسط أساساً بما في ذلك أنظمة بعث سوريا وبعث العراق الذين لهم تنظيمات تمثل امتداداً ايديولوجيا وحزبيا، ومع ذلك الدعم الاساسي لم يكن لهذه التنظيمات، كان لليمين ويمين الوسط في منظمة التحرير

الفلسطينية، وفي هذا السياق شهدنا ايضا اشكال من التنسيق بين هذا اليمين ويمين الوسط وعواصم عربية متعددة، في استغلال التعارضات في الصف الوطني العريض، للانفراد والتفرد بالقرار السياسي، والجنوح نحو الهيمنة على المؤسسات الوطنية الائتلافية والمشتركة، والوجه الآخر التخريب على قوى اليسار ويسار الوسط وحتى الوسط في الحركة الوطنية الفلسطينية و منظمة التحرير الفلسطينية، وعليه تتداعى الوقائع والأحداث تقدم نفسها للجميع:

* مع انطلاقة فتح 1965 صدر تعميم في القيادة القومية لحزب البعث (العراق وسوريا) بدعوة كوادر واطارات حزب البعث للانضمام لفتح، بينما منظمة الصاعقة تشكلت عام 1968 وجبهة التحرير العربية تشكلت عام 1969، وفعلاً العديد من هذه الكوادر انضم لفتح وضمن اغراء بعثي بأن فترة النضال داخل صفوف فتح تحسب لها في حزبها. أيضا بكل من سوريا والعراق ووفقا لتعليمات القيادة القومية والقيادة القطرية صدرت رسالة لأجهزة الدولة باعارة كل من يريد من كوادر وموظفي الدولة البعثيين وغير البعثيين أن يلتحقوا بفتح، وطيلة فترة وجوده في فتح تحسب خدمته في فتح لصالح خدمته في الدولة.
* ايضاً بجانب هذا لعب اليمين ويمين الوسط مع العديد من العواصم العربية على التعارضات في صف قوى اليسار وقوى التقدم باتجاه لا يتوقف عن نزعة الفك والتركيب، نزعة التفتيت والاصطياد عند كل نقطة سياسية من يستطيعون اصطياده من صف هذه القوى ليكون في خدمة اليمين ويمين الوسط «منظراً، مفلسفاً، مفبركاً».
* هذا نجده في العالم الثالث أيضاً وكل حركات التحرر الوطني، بإرتداد اطارات قيادية ومثقفة (خاصة من ابناء الطبقة الوسطى)

عن صف قوى المقاومة والتقدم اليسارية إلى صف اليمين ويمين الوسط في الحركة الوطنية بدءً من الراحل لطفي الخولي وصولاً إلى ما هو موجود بالصف الفلسطيني. ومن «مدرسة السادات السياسية» في كتابه الشهير الذي ينظر لسياسة السادات، إلى الذين هربوا من صف اليسار إلى صف معارضة اليسار في اطار القوى النافذة في منظمة التحرير الفلسطينية ولاحقاً في السلطة الفلسطينية. وهذه الحالات تستثمر وتستغل المصاعب التي تعترض العمليات الوطنية والثورية وخاصة عندما تقع عوامل سالبة كبيرة مثل الانقلابات السياسية نحو اليمين على مسار الثورة وعلى برنامج الجوامع المشتركة في الحركة الفلسطينية وعديد الاقطار العربية، صراع المحاور الاقليمية والعربية، انهيار التضامن العربي من أقصاه إلى أقصاه بحرب الخليج الثانية، انهيار الاتحاد السوفييتي... الخ، فتجد هكذا عناصر من أبناء الطبقة الوسطى الذين تبنوا اليسار قد سارعوا للهروب من صف اليسار إلى الصف المضاد وبدأوا رحلة الارتداد عن كل الأفكار اليسارية. والآن بلدان العالم الثالث تعج بهكذا انهيارات التحقت بقوى اليمين ويمين الوسط.

بشأن قوى اليسار ونقاط التلاقي الكثيرة فيما بينها، هذا صحيح، والمساحات المشتركة الوطنية، الفكرية والسياسية فيما بينها أوسع من المساحات المشتركة فيما بين أي من هذه القوى ومعسكر اليمين ويمين الوسط وعناصر مرتدة عن خط اليسار والتقدم.

ما هو الحل بهذه الحالة في الحركة الفلسطينية؟ مفتاحه الرئيسي، إما حل عقدة البرنامج السياسي التي لم تحل منذ عام 1974 وحتى يومنا أو الالتقاء على قاعدة ائتلاف موحد يتخذ فيه القرار بالأغلبية، وحتى لا يظلم أحد أحداً تتشكل من القيادات المركزية والقطرية بالمساواة، وحيث

شعبنا موزع على عديد من بلدان العالم، ويتخذ القرار بالأغلبية. هذا ما تقدمنا به لرفاقنا بالجبهة الشعبية والجبهات والقوى والشخصيات الفلسطينية اليسارية في الصف الفلسطيني(*)، وهذا ما يمكن فعليا أن يدفع الأمور إلى أمام إلى أن نصل بما هو أرقى، جسم سياسي واحد بداخله استقلال ايديولوجي وتنظيمي ودعاوي لكل من الفصائل المنضوية تحت هذا الجسم السياسي الموحد.

وفي هذا السياق مرة أخرى في الجبهة الديمقراطية ندعو كل حريص على الثورة الفلسطينية وعلى كل قوى اليسار والتقدم في صفوفها، إلى المبادرة العلنية الدافعة إلى امام، من مواقع حوارية نقدية، تنتقل من المجرد إلى الملموس، بمسؤولية مباشرة بدون مراعاة أو مواربة، فهذه القوى هي ملح أرضنا الفلسطينية وصمام الأمان الوطني والقومي، إلى أن تنجز المقاومة والثورة والانتفاضة المسلحة ببرنامج الائتلاف والوحدة في صف الشعب وقواه الوطنية الفاعلة مهمات تقرير المصير ودولة مستقلة حتى حدود 4 حزيران/ يونيو 1967 عاصمتها القدس العربية وحل مشكلة الشعب اللاجئ بالعودة لدياره عملاً بقرار الأمم المتحدة 194.

بوضوح هذه واحدة من المهام الكبرى التي على قوى اليسار والتقدم والتنوير العربية من المحيط إلى المحيط كما نقول نحن المشارقة، ومن الماء إلى الماء كما يقول اخوتنا المغاربة، وخاصة في الأقطار المحيطة بفلسطين: مصر، لبنان، الأردن، سوريا، أن تفعل فعلها بالتوجه إلى هذه القوى وبالحوار النقدي المفتوح العلني حول هذه القضية ووضع الاصابع العشرة على الصح والخطأ عند هذا الفصيل والحزب أو ذاك، لأن هكذا حوار

(*) مشروع الاتحاد الجبهوي/ مقدم من الجبهة الديمقراطية، كانون ثاني/ يناير 1996. الفصل الخامس من الكتاب (بدائل ووثائق).

نقدي علني مفتوح سيدفع كل منا إلى أن يكون شريكاً في هذا الحوار، ليس من موقع الحوار لأجل الحوار، بل من أجل الدفع للأمام على طريق ائتلاف قوى التنوير، وتشكل قوى التقدم واليسار الوطني والديمقراطي والقومي.. أعمدة التنوير في بلادنا العربية والعالم الثالث. وخارج قوى التقدم واليسار الوطني والقومي الديمقراطي في العالم الثالث لا يوجد من يأخذ هذا الدور بدءً من فلسطين إلى أي من الاقطار العربية ومن بلدان العالم الثالث.

■ ***«ازدواجية السلطة والتعايش بين المقاومة والسلطة الاردنية» والشعار الآخر «لا سلطة فوق سلطة المقاومة» ممكن أن نقول هذان الشعاران كانا استجابة لعفوية الجماهير من ناحية ومن ناحية ثانية يعبر الشعار الآخر عن موقف فوق يساري وان كان عرف عنكم في ممارساتكم أنكم كنتم تعملون بسياسة التعايش بين السلطتين، لكن الشعار الآخر جاء بالتعارض مع أدائكم، هل هذا ممكن؟***

□□ نعم هذا صحيح ودقيق، كنا محكومين بهم يومي يتمثل في حماية المقاومة الفلسطينية من التصفية المبكرة التي لاحت في شباط/ فبراير، تموز/ يوليو، ونوفمبر 68 عندما قامت القوات الحكومية بمحاصرة مجموعات فدائية في عمان، تنتمي في ذلك الوقت لفتح وجبهة التحرير الفلسطينية التي كانت تحمل هذا العنوان قبل أن تأخذ عنوان الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة بعد أن غادرت ائتلاف الجبهة الشعبية المشكل من جناحي اليسار واليمين في حركة القوميين العرب (الفرع الفلسطيني ـ الأردني) والشعبية/ القيادة العامة ومنظمة فلسطين العربية التي انفصلت ايضاً والتحقت بفتح، وكذلك ما جرى بشباط/ فبراير عام 70 وحزيران/ يونيو عام 70 من حملات عسكرية على كل فصائل

المقاومة وفي صفها الجبهة الديمقراطية، هذه خمس محاولات كانت تدخل في عداد البروفات الواسعة والشاملة.

الازدواجية بين عدد من الفصائل الفلسطينية والسلطة الاردنية نشأت، تراكمت، تطورت على خطوط التماس مع الاحتلال وفي الشارع والمدينة على الأرض الاردنية قبل انطلاقة الجبهة الديمقراطية.

وعليه هذه الهموم دفعتنا منذ اللحظات الأولى لانطلاقة الجبهة الديمقراطية بشباط/ فبراير 69 للدعوة إلى صيانة هذه الازدواجية على قاعدة التجاور والتآخي وحل التعارضات الناجمة بالضرورة عن موقعين متباينين ازاء العدو والاحتلال بين المقاومة والسلطة الاردنية بالوسائل السلمية والحوار، بديلاً عن لغة السلاح والصدامات الدامية بين اخوة السلاح في خنادق الصراع ضد العدو المحتل، وفي هذا كنا نستوحي الكثير من تجارب شعوب أخرى منها تجارب عربية (ازدواجية سلطة الثورة الجزائرية والسلطة التونسية على أرض تونس، الازدواجية الاخرى على أرض المغرب أثناء حرب التحرير، الجبهة القومية في جنوب اليمن وصنعاء أثناء حرب الاستقلال في الجنوب.. الخ).

ومنها تجربة شعبنا الفلسطيني بالثلاثينات وحتى بداية الأربعينات عندما نمت، تراكمت الازدواجية بين سلطة الحاج أمين وسلطة القوى الجديدة في صف الشعب والثورة، نشب الصراع داخل صف الحركة الوطنية فسلك من بيده السلطة الأولى التي يقودها الحاج أمين الحسيني سلوكاً عدوانياً وانقسامياً تجاه ظواهر عز الدين القسام وعصبة التحرر الوطني والنقابات العمالية بزعامة سامي طه وحملة السلاح والاضراب العام، لكسر هذه القوى التي كانت تقف على يساره ومتقدمة على

قيادته الفردية الثيوقراطية وتحالفاته الخاطئة الاقليمية العربية والدولية في النظرة إلى طبيعة الصراع الدائر.

وايضا استوعبنا تجارب شعوب أخرى عندما تحالفت مثلا بالصين قوى جيش التحرير الصيني الذي يقوده الشيوعيون مع الكومنتانغ اليميني الذي يقوده (تشان كاي تشك) الذي تعاون مع المحتلين اليابانيين، ونداء جيش التحرير بقيادة الشيوعيين تحت عنوان «تعالوا لنتحد معا ضد الأجنبي ضد العدوان الياباني»، وتجربة الفيتنام في ائتلاف جبهة تحرير الجنوب والتعارضات مع هانوي في الشمال. وتجربة حل التعارضات بين الثورة الفيتنامية شمالاً وجنوباً مع حكومة كمبوديا بزعامة سيهانوك وحكومة اللاوس... الخ.

وفي هذا نحن بالضبط نتلمس مشاعر وسيكولوجيا الحالة الشعبية الفلسطينية والأردنية، لكن طبيعة التطورات العاصفة والمتسارعة والمعسكرات المتقابلة الداعية إلى التصفية المبكرة للمقاومة الفلسطينية كانت هي الغالبة، وما عداه وبكل صراحة كان من الصف الفلسطيني أخطاء وحماقات تكتيكية متفاوتة، منها الذي نادت به اطارات بالجبهة الديمقراطية ورفعت شعار خاطئ، نزق، حدوده دعاوية ولم يرتبط بأي ممارسة عملية على الارض، وكان محصوراً في منطقة اربد شمال الاردن، ونتاج انفعال سطحي ساذج الخبرة السياسية، يستوحي معادلة مصر الجماعية دولة وشعباً وجيشاً بعد هزيمة حزيران/ يونيو 67 «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة». المخاطر تتداعى من الخطوات الملموسة على الارض وفي المقدمة منها نشر السلاح وتشكيل قوى مسلحة أردنية / أردنية في المدن والبوادي وحتى في صفوف القبائل وهذا ما فعلته منظمة فتح مما دفع بعملية الاستفزاز مدايات هائلة قصوى، ومنها احتلال فندق

الانتركونتيننتال واحتجاز أجانب من جنسيات متعددة، جلب الطائرات المدنية الأجنبية المخطوفة على يد الجبهة الشعبية إلى مطار الازرق الاردني... هذه كلها أخطاء تكتيكية كبيرة تنتمي إلى عالم الطفولة في عالم الثورة والمقاومة، ومن مواقع متباينة تم تثميرها على يد أعداء الثورة ووحدة الصف وأخوة السلاح داخل وخارج الاردن لدفع السلطة الأردنية لتكثيف بروفاتها من أجل ضرب المقاومة. وهنا علينا أيضا أن نلاحظ بأن ما أشرت له من خطوات وتعارضات وبروفات حروب التطويق والابادة تمت على مساحة عام 1968 وحتى شباط/ فبراير 1969. ولم تكن الجبهة الديمقراطية قد انطلقت بعد.

اشرت مثلا إلى ما جرى بطول عام 68 من عمليات تمدد للمدن والبلدات والبادية إلى ما جرى من احتلال فنادق، لهذا كانت طبول النفخ في التعارضات بين المقاومة والسلطة الاردنية، بين المقاومة والجيش، والتنافر والمشاحنة قد ارتفعت وتيرتها واتسعت مساحاتها وتداخلت مع امتدادات صراعات المحاور الاقليمية العربية، والضغوطات والاعمال العدوانية الاسرائيلية على اغوار الاردن، ومنها عبور الدبابات الصهيونية لأغوار الاردن ونشوب معركة الكرامة الباسلة (آذار/ مارس 1968) التي اندحر بها المعتدين بوحدة الجيش الاردني والمقاومة الفلسطينية في ميدان المعركة، وكذلك القصف المتواصل لمدينة أربد فضلاً عن الضغوط السياسية الاسرائيلية والامريكية التي لم تتوقف وصولاً إلى ايلول الاسود 1970 وما بعده.

هنا صوت العقل لم يكن سهلاً أن يشق طريقه، هنا أعيد إلى الذاكرة واقعة شهيرة من محاضر لقاءات الرئيس عبد الناصر مع عديد من الحكام العرب تم نشرها على يد أمين عام رئاسة الجمهورية عبد المجيد

فريد/ عام 1979، مؤسسة الابحاث العربية، وفي هذه المحاضر عبد الناصر يسال الملك حسين في آب/ اغسطس 70 (ما هي اعتراضاتك على المقاومة) فأورد الملك حسين اعتراضات متواضعة كما وارد بالمحاضر، مثل عدم احترام اشارات المرور، عدم احترام الجنود والشرطة، عدم الوقوف بانتظام عندما يريدون شراء حاجيات يخترقون صفوف الذين تواجدوا قبلهم. فسأل الرئيس عبد الناصر الملك حسين هل كلهم هكذا؟ قال الملك حسين لا يوجد من يمكن البحث معه، دون أن يسمي، عندئذ تدخل الرئيس عبد الناصر وقال له هل التقيت بقادة الجبهة الديمقراطية هل التقيت بنايف حواتمه (نصاً) هؤلاء عقلاء يمارسون سياسة معقولة وبناءة، والتعابير مرة أخرى للرئيس عبد الناصر الذي أضاف قائلاً للملك: «أرجو أن تتحاور معهم ومع الجميع. وأضاف الرئيس عبد الناصر موجهاً نداء للملك حسين ألا يبادر لضرب المقاومة الفلسطينية، وقال له أعرف أن عليك ضغوط كبيرة من C.I.A والادارة الأمريكية واسرائيل، أرجوك ألا تستجيب لهذه الضغوط»(*).

■ ***في الوقت الذي أسقطت فيه الأحزاب الشيوعية العربية أمر الوصول إلى السلطة فان الجبهة الديمقراطية استعجلت هذا الأمر عبر شعار «لا سلطة فوق سلطة المقاومة» الذي رفعته الجبهة بمجرد قيامها مطلع 69، تفسيركم؟.***

□□ القوى والأحزاب الشيوعية العربيّة لم تطرح على جدول

(*) كتاب: من محاضر اجتماعات عبد الناصر العربية والدولية ... 1967 - 1970، صفحة 250، اعداد: عبد المجيد فريد أمين عام رئاسة الجمهورية في مصر من 1959 - 1970. مؤسسة الابحاث العربية/ بيروت/ لبنان/ الطبعة الاولى 1979.

أعمالها الوصول إلى السلطة في ظل الثورات والانقلابات والتحولات الكبرى التي شهدها مشرقنا العربي بكل أقطاره وشعوبه، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية والنكبة الوطنية والقومية الكبرى في فلسطين، وهذا جذر ومصدر الخلل الاستراتيجي القاتل في سياسة هذه القوى، لذا عندما فاتها قطار هذه التحولات الكبرى ولم تتقدم إلى أمام وجدت نفسها في سياق الظروف الجديدة محكومة بسلسلة من التراجعات حتى يومنا.

وأقامت سلسلة من التحالفات من مواقع الصراع (الخمسينات)، أو الالتحاق (الستينات وما بعدها) ببرنامج أحزاب تنتمي إلى عالم الاتجاه القومي البرجوازي الصغير والمتوسط «أبناء الطبقة الوسطى»، مثل ما تم بمصر وسورية والعراق والجزائر وعديد من البلدان. لدرجة أن من بين هذه الأحزاب من حل نفسه واندمج بتلك المؤسسات ذات الاتجاه القومي البورجوازي الصغير (مصر)، أو انقسم على نفسه بين مع وضد هذا الاندماج (العراق والسودان)، أو التحق بجبهات وطنية مسلماً بالقيادة وفق نظرية الحزب القائد التي تطرحها الأحزاب القومية الوطنية، كما وقع بالجبهة الوطنية في سوريا والعراق، وبالجزائر ايضاً.

نحن في الجبهة الديمقراطية تطورنا وطورنا من مواقع الثورة الوطنية والقومية العامة والمسقوفة بالافكار السياسية والاجتماعية التي تنتمي إلى الوسط ويمين الوسط، إلى إعطاء حركة التحرر الوطني والثورة الوطنية/ القومية محتوى فكري وسياسي واجتماعي تقدمي وديمقراطي من مواقع اليسار الديمقراطي الثوري، حاملين الخبرة الأولية التي تجمع بين الايديولوجيا والسلاح والخصوصية الوطنية والقومية للقضية الفلسطينية وشبكة علاقاتها العربية. كل هذا ايضاً كان محكوماً بقانون التطور والنضج، الفكري

والسياسي المتفاوت في صفوفنا في الجبهة الديمقراطية، وعليه وقعنا بأخطاء تكتيكية، شعارات نزقة، بساطة سياسية، يمكن أن نقول أنها تنتمي إلى عالم المغامرة الدعاوية، وباللغة السائدة حين ذاك إلى عالم «الطفولة اليسارية» و«النزعات الذاتية المغامرة»، حيث انطلاقة الجبهة الديمقراطية جمعت بين قوى قَدِمت من مواقع الوطنية والقومية وقوى قدمت من مواقع ذات أصول بعثية مثل المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين، وقوى نمت على جوار هذه الحركات مثل عصبة اليسار الثوري الفلسطيني، وحتى داخل صفوفنا نحن الذين قدمنا وتقدمنا من مواقع الوطنية والقومية كان قانون التطور والنضج المتفاوت يحكم حالتنا ولذا تم بروز عناوين دعت بدرجات للتطلع المبكر جداً والخاطئ لحل التعارضات بين المقاومة والسلطة الأردنية بالشعارات الدعاوية المغامرة والمتطرفة المعلقّة في السماء ولا وجود لها على الارض، بدلاً عن الحوار والمراجعة النقدية المتبادلة، وفي الحركة الفلسطينية وبما يحمي القواعد التي تقف عليها.

منذ حزيران/ يونيو 67 بدأت تتشكل على ارض الاردن سلطتان، ومع مطلع 68 كان هناك على الأرض ازدواجية بين سلطة الدولة الأردنية وسلطة المقاومة الفلسطينية ممثلة بالفصائل التي تحمل السلاح والتي انتشرت من الأغوار وخطوط التماس مع الاحتلال إلى داخل المدن والبلدات الأردنية.

قبل انطلاقة الجبهة الديمقراطية (شباط/ فبراير 1969) تفاقمت هذه الازدواجية وأدت إلى اشتباكات مسلحة دامية بين الجيش الأردني وفصائل فلسطينية في عمان وأربد والأغوار (شباط/ فبراير، تموز/ يوليو، تشرين ثاني/ نوفمبر 1968)، وتواصلت بأشكال متعددة حيث يعيش شعب نسيجه متداخل نصفه فلسطيني ونصفه أردني وشبكة من

العلاقات الاجتماعية والعائلية والاقتصادية والانسانية التي لا يمكن فصمها بين فلسطيني وأردني، وكلها تشي وتنذر بصدامات أوسع قادمة تضغط فيها واشنطن وتل أبيب على السلطة الأردنية للاندفاع المتسارع نحوها.

ولذلك كان شعار الجبهة الديمقراطية المركزي «حل التعارضات بين المقاومة والسلطة الأردنية بالحوار وإخضاع التعارضات لصالح التناقض الرئيسي مع العدو» يتلمس المخاطر الكبرى الملموسة على الأرض، ويتطلع إلى حماية سلطة المقاومة من حروب التطويق والابادة أولاً، والعمل على حل قضايا الخلاف باطار هذه الازدواجية باخضاع التعارضات في صفوفها لصالح التناقض الرئيسي مع العدو، هذه واحدة من القضايا المبكرة التي طرحتها الجبهة الديمقراطية تحت ضغط أيضاً المحاولات والصدامات الواسعة المتكررة بين السلطة الأردنية والمقاومة لتصفية مبكرة للمقاومة الفلسطينية قبل أيلول الأسود بعشرين شهراً، وبكثير من الزمان قبل انطلاقة الجبهة الديمقراطية.

بجانب هذا الطرح الاستراتيجي الناضج إلى حدٍ بعيد، كان هناك طرح بشمال الأردن وخاصة بمحيط أربد قال بالشعار الآخر «لا سلطة فوق سلطة المقاومة»، وفي هذا الميدان علينا أن نلحظ بان منطقة اربد تاريخيا منطقة كثيرة التأثر بما يدور داخل جارها الشمالي أي داخل سوريا وبالشعارات القومية «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»...، هذا ليس بجديد، هذا برز ساطعاً على السطح منذ أوائل الخمسينات وبشكل فاقع اثناء معارك الشعب ضد محاولات بريطانيا ودول عربية مد حلف بغداد إلى الاردن، وبعد انقلاب نيسان/ ابريل 57 للزج بالاردن في مربع مشروع ايزنهاور ونشر الهيمنة الامريكية في الشرق

الاوسط. حالتذاك طرح أبناء منطقة اربد الدعوة إلى انضمام هذه المنطقة إلى سوريا، وما نتج عن هذا من تنكيل هائل في تلك المنطقة، وكأن التاريخ يعيد طبع وتقديم دروسه وتكتيكاته على ضوء التطورات الجديدة التي وقعت بعد هزيمة يونيو 67، فالكل مسكون بقلق الهم الوطني والقومي يبحث عن حلول...

في هذا الميدان يقع واجب المبادرة لتقديم البديل عن حروب التطويق والإبادة بين إخوة السلاح تحت سقف قانون حل التعارضات بين المقاومة التي باتت تغطي الأرض الأردنية وبين الدولة الأردنية على قاعدة التحالف المتحد ضد التناقض الرئيسي ممثلاً بالاحتلال الاسرائيلي التوسعي، وهذا ما بادر الخط المركزي في الجبهة الديمقراطية لتقديمه في الشارع وبين أخوة السلاح، أمّا الظاهرة المغامرة في اربد تحت شعار «لا سلطة فوق سلطة المقاومة» فقط راوحت عند حدود الشعار الدعاوي ولم تخطو أي خطوة على الارض، وعليه لم تعمر طويلاً وسرعان ما تم تطويقها تحت سقف الاتجاه المركزي الأنضج في الجبهة الديمقراطية، ووضع نهاية لها بما فيه محاسبة وإبعاد وتطهير العناصر القيادية في منطقة اربد (آب/ اغسطس 1969) التي كانت مسؤولة عن هذا الطرح المغامر.

LAU - Riyad Nassar Library

الفصل الرابع

شارون، حكومة الوحدة الصهيونية
(مشاريع وشروط التسوية السياسية)

LAU - Riyad Nassar Library

شارون، حكومة الوحدة الصهيونية
(مشاريع وشروط التسوية السياسية)

■ ***كثر الكلام بالمقارنة بين باراك وشارون وفي تقويم ما يسمى بحركات السلام في اسرائيل، لكم موقف في هذه الشؤون، رجاء التوضيح؟.***

□□ شعب فلسطين والشعوب العربية ليست في مفاضلة بين شارون وباراك فكلاهما قاتل، سفاح، يديه تقطر بالدماء الفلسطينية والعربية، من ضفة قنال السويس الأفريقية إلى الدفرسوار إلى سيناء إلى الجولان وفي القلب من هذا كله القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة، مروراً بلبنان من فردان والفاكهاني على يد باراك إلى الغزو الشامل وحصار بيروت ومذابح صبرا وشاتيلا على يد شارون. ولذلك ليس موضع المفاضلة بين هذا وهذا. وبذات الوقت من الضرورة في النضال وحشد طاقات شعوبنا أن نفحص التباينات في البرنامج السياسي لكل من الليكود وقوى اليمين واليمين المتطرف حوله وحزب العمل ومن حوله ايضاً.

هناك تباينات فعلية موجودة، فالمسألة ليست شخص شارون فقط لأن تاريخه يسبقه ويعلن من موقع رئيس وزراء حكومة الوحدة الصهيونية «أنه لم يتغير ولكن الاخرين تغيروا» قاصداً شركائه من حزب العمل، بل ايضا، والأغلبية في المزاج السياسي التوسعي العدواني اليهودي الاسرائيلي التي التفت حول شارون التي أعطته بالانتخابات

63٪ من مجموع الكتلة المقترعة في الأوساط اليهودية الاسرائيلية، وأيضاً القاعدة الحزبية اليمينية واليمينية المتطرفة من دعاة ضرب سد أسوان وطهران (الوزير ليبرمان) إلى دعاة التطهير العرقي والترانسفير (الوزير الجنرال رحبعام زئيفي). والتف كل هذا حول برنامج يقدم: القدس موحدة عاصمة أبدية للدولة العبرية، التوسع أكثر وأكثر في الضفة الفلسطينية وجنوب قطاع غزة، وكل غور الأردن وشاطئ البحر الميت البري والبحري على امتداده جزء لا يتجزأ من الدولة العبرية، ولا لاجئ واحد يعود عملاً بالقرار 194. اضافة إلى هذا، الجولان ضرورة استراتيجية أمنية اسرائيلية يجب أن تبقى بيد اسرائيل. هذا هو برنامج شارون السياسي مدعم بالقوة العسكرية والتكنولوجية والافراط فيها والمزيد من الايغال من الدماء الفلسطينية والضرب المرشح الوقوع في عمق لبنان لمواصلة تدمير البنية التحتية في لبنان والعدوان على القوات السورية في لبنان بعد تدمير الرادار السوري في ظهر البيدر/ على أرض لبنان، واذا سوريا أعطت رد فعل من داخل الأراضي السورية فأنا متأكد بأنه سيضرب في عمق الأراضي السورية. هذا هو برنامج قوى اليمين.

بينما برنامج العمل الذي قدمه من جديد في الانتخابات يقوم على تقسيم واقتسام القدس القديمة والعربية والغلاف المحيط بها، الذي شكل القدس الكبرى بعد الاحتلال، ويقوم بالتمييز بين مستوطنات مزروعة سياسياً (على يد حكومات اليمين) ومستوطنات مزروعة أمنياً (على يد حكومات العمل واليمين)، بهدف التوسع ضمن ايديولوجيا وميثولوجيا أرض اسرائيل الكبرى، وتفكيك العديد من هذه المستوطنات السياسية وترحيل المستوطنين عن كل المستوطنات في قطاع غزة والتراجع عن غور الأردن وشاطئ البحر الميت باتجاه اقامة قوات دولية وقوات اسرائيلية لسنوات معينة، والاستعداد لحل مشكلة الجولان كما جرى في

شيبردزتاون بين السوريين والاسرائيليين (ديسمبر 99/ يناير 2000) وفي جنيف بلقاء كلينتون ـ الاسد (آذار/ مارس 2000) أي إلى حدود تقع بين حدود 4 حزيران/ يونيو 67 وحدود 1923، بينما سوريا تصر إلى ما وراء خطوط 4 حزيران/ يونيو 67.

العقدة التي عليها اجماع داخل اسرائيل في صف الجميع وبالتحديد صف القوى الصهيونية يمينها ويسارها ووسطها لا عودة للاجئين. فالصراع يدور في صف المشروع الصهيوني على الجغرافيا (حدود التوسع بالقوة والاستيطان والتسويات السياسية) والديمغرافيا بالهجرة اليهودية من العالم إلى اسرائيل وضمان يهودية وصهيونية الدولة العبرية بحدودها التوسعية على قاعدة الأغلبية الساحقة اليهودية.

هذا علينا أن نراه لأنه يترك تفعيلاته في الصراع السياسي وكما دائماً نشير، كل حركات التحرر يجب أن تفحص جيداً التعارضات في صف الخصوم والأعداء، وأن تدير الصراع بما يمكنها استثمار ما يمكن من هذه التعارضات، وهذا ما يفعله عدونا فينا من بداية مشروعه الصهيوني الاحلالي التوسعي، والآن منذ مدريد حتى يومنا، وقبلها فعله مع مصر وسورية والأردن وبشكل فاقع منذ حرب اكتوبر 1973 حتى يومنا. وعليه نقول فوز شارون،كارثة وطنية وقومية، استراتيجياً كارثة ستكون على عموم المنطقة من فلسطين إلى العرب وحتى الاسرائيليين، لأنه مشروع توسع بالحروب والعدوان وشلالات الدماء.

بذات الوقت حاورنا اخوتنا بالخارطة الانتخابية العربية داخل أرض 1948 حتى نفحص معاً، وأن يفحصوا جيداً هذه الأوضاع جميعاً بما يمكنهم أن يكونوا عاملاً مؤثراً، بيضة قبان، شوكة ميزان في استثمار هذه التعارضات. وتم بلورة خطوات فاعلة ملموسة بالحوار مع الأحزاب

العربية (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة برئاسة النائب العربي في الكنيست محمد بركة، حزب جبهة الوحدة الوطنية برئاسة النائب العربي هاشم محاميد، الحركة العربية للتغيير برئاسة النائب العربي احمد الطيبي، الحزب العربي الديمقراطي/ عضو القائمة العربية النائب طلب الصانع، لجنة المبادرة الدرزية برئاسة الشيخ المناضل جمال معدّي، الشاعر سميح القاسم، الكاتبة نائلة توفيق زيّاد/ مؤسسة الشاعر زيّاد الثقافية، وعدد من كبار الصحفيين والاكاديميين في أرض 1948 التي التقيت بها قبل الانتخابات).

أهمية وضرورة التوافق على تقديم مرشح ثالث عربي، صحيح بأن لا حظَّ له في النجاح لكنه: أولاً ـ يحقق توحيد القاعدة الشعبية والاحزاب والشخصيات العربية في المعركة، وثانياً ـ يستقطب القاعدة الانتخابية العربية التي تساوي 12,5٪ من مجموع الكتلة الناخبة في الدولة العبرية. هذا يعني لا شارون ولا باراك ينجح من الجولة الأولى. فيصبح موقع الكتلة الناخبة العربية موقعاً مقرراً بفرض الكثير من الشروط على كتلة حزب العمل/ ميرتس، وهذا يختلف جذرياً عن سياسة الكتلة الناخبة العربية من 48 حتى الانتخابات الأخيرة، دائماً كانت تصب بمعظمها عند حزب العمل، وبالتالي تصبح الكتلة الناخبة العربية في موقع فاعل، مقرر، لفرض شروط باتجاه ردم الهوة الواسعة في التمييز العنصري على امتداد 53 عام الأخيرة بين العرب واليهود، أي المساواة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية... الخ وصيانة الهوية الوطنية الثقافية للمليون عربي جزء لا يتجزأ من الهوية الوطنية الثقافية للشعب الفلسطيني.

الجانب الآخر في قضية «التسوية السياسية أيضاً»، فرض شروط على حزب العمل/ ميرتس والخيار الديمقراطي والشعب المتحد. هذا أولاً،

LAU - Riyad Nassar Library

معلوم أن المرشح أي مرشح ليس عضواً بالبرلمان بحاجة إلى 10 نواب يتبنوه، النواب العرب العشرة 9 منهم أجمعوا على البروفيسور ماجد الحاج، شخصية أكاديمية بجامعة حيفا وأصوله يسارية، الوحيد الذي اعترض هو الأخ عزمي بشارة، فلم يعد ممكناً القيام بهذه الخطوة الكبرى.

ثانياً: الخطوة التالية أن يفحص الجميع جيداً المسافة بين باراك وشارون، فاذا بقيت المسافة كما هي في تلك اللحظة (كان هذا قبل الانتخابات بأسبوع) 15 ـ 18 نقطة ولم تكن قد ارتفعت إلى ما تمخضت عنه الانتخابات، فيدعو الجميع بلا استثناء إلى المقاطعة الشاملة وعدم تفتيت الكتلة الناخبة العربية بين ناخب وبين ورقة بيضاء وبين مقاطع، لتكن درساً صاخباً لحزب العمل بحمائمه وصقوره، واذا تقلصت المساحة إلى ما دون 12 نقطة عندئذٍ بامكان هذه الكتلة العربية التي اصبحت في موقع تقرير مصير الانتخابات إلى فتح البحث مع حزب العمل وفرض الكثير من الشروط العربية منها المساواة في الحقوق داخل الدولة العبرية وتغيير القوانين التي تقوم على التمييز العنصري، وشروط في قضايا التسوية السياسية مع الشعب الفلسطيني.

مع الأسف ضاعت هذه اللحظة الاستثنائية، هذا لم يكن ممكناً لأن القوى الحزبية والسياسية الفاعلة في الكتلة الناخبة العربية انقسمت على نفسها بين من ذهب وانتخب باراك وبين من ذهب ووضع ورقة بيضاء، وبين من قاطع، وفي هذا السياق ارتكب باراك حماقة كبرى عندما رفض حتى الدقيقة الأخيرة أن يعتذر علناً من أهالي الشهداء والجرحى في أرض 1948 الذين انتفضوا مع انتفاضة شعبهم في أرض 1967، مما مكن من تعبئة أوسع باتجاه التقسيم والتفتيت للكتلة الناخبة العربية،

وبهذا الكتلة لم تكن لحظتذاك صاحبة تأثير، فقدت وزنها في هذه الانتخابات ولم تكن مؤثرة، بشكل غير مباشر جعلت الانتخابات إلى حد كبير جداً يهودية/ يهودية.

هذا الذي أعطى شارون هذه المساحة الهائلة عن باراك بـ 25٪، مع أن مجموع الذين اقترعوا، شكلوا نسبة هي الأقل في تاريخ الدولة العبرية 59٪ من الكتلة الناخبة، بينما دائماً كانت فوق 70٪ وأحياناً تصل إلى 83٪، هنا مرة أخرى تقف السياسة عند لحظة في التاريخ على درجة من الحساسية والدقة بدقة عملية التزاوج بين النمل، حاسمة بخطوة إلى امام أو الردة إلى ما تحت سقف الصفر، هذا الذي افتقدته الأحزاب والقوى العربية الفاعلة في الكتلة الناخبة داخل الدولة العبرية.

■ ***حتى آخر بيانات الجبهة الديمقراطية لا زلتم تتحدثون عمّا تسمونه قوى السلام في اسرائيل، بينما أثبت الواقع الفعلي أنه اذا كان هناك أفراد ولا بد أن يكون هناك أفراد في اسرائيل يدعون إلى السلام، ولكن لا توجد قوى، بمعنى قوى لها وزن وتأثير وفاعلية في اقرار السياسة الاسرائيلية. فلماذا الرهان على هذه القوى؟.***

□□ في الخارطة السياسية والجماهيرية اليهودية توجد فعلاً قوى سلام، وشخصياً طالعت المادة الحوارية النقدية التي كتبتموها «بالعربي» القاهرية تعليقاً على هذه النقطة في كتابي «أبعد من أوسلو... فلسطين إلى أين؟»، وهنا أقول دائماً بأن قوى السلام لم تصبح بعد مقررة، بيضة قبان في اتخاذ القرار السياسي داخل الدولة العبرية، لا زالت قوى متواضعة. هذا أولاً.

وثانياً، رغم أن خارطتها نسبياً واسعة لكنها غير متحدة على مشروع

LAU - Riyad Nassar Library

سياسي مشترك، فهي تجمع بين شخصيات وعناصر مثقفة واعلامية وأكاديمية وبين حزب ميرتس الذي له عشر مقاعد، ويشكل الحزب الرابع في الخارطة اليهودية الاسرائيلية الحزبية، وحركة السلام الآن، وحمائم حزب العمل، وهذه القوى عندما تتحد بامكانها أن تكون فعلاً مؤثرة بالقرار السياسي، لكنها متفاوتة في برامجها السياسية، فهذا يضعفها ولا يجعلها قوة مساهمة في الطرح وحشد الشارع اليهودي الاسرائيلي.

وثالثاً، هذا الواقع علينا أن نفحصه جيداً، بتضاريسه وكيف يمكن التعرف على تبايناته وتعارضاته من أجل دفع كل ما يمكن دفعه نحو اعلان سياسي وخطوات سياسية تدعو فعلاً إلى الأخذ بقرارات الشرعية الدولية. وهناك أشكال أخرى أدنى عند أوساط في هذه القوى تدفع نحو المقاربة مع قرارات الشرعية الدولية. حتى لا تبقى هذه القوى تحت الثقل الرئيسي كما هو حاصل حتى يومنا لحزب العمل بحمائمه وصقوره، وهنا يقع دور كبير على من يدعو لتطبيق قرارات الشرعية الدولية.

ودور آخر على اتجاهات داخل ميرتس وحركة السلام الآن تدعو لتطبيق قرارات الشرعية الدولية بخوض صراع سياسي وفكري داخل صف هذه القوى التي تقدم نفسها أنها تنتمي إلى معسكر السلام من أجل تطوير موقف ميرتس وحمائم العمل وتوليد ضغط ليتسع في الشارع.

بجميع الحالات حتى يومنا فإن هذه القوى متفاوتة في درجة تطور سياستها تجاه حقوق شعب فلسطين والعرب والشرعية الدولية، تجاه الرؤية الاستراتيجية البعيدة المدى، غير متحدة، غير محكومة بسقف

اطار برنامج سياسي مشترك، ولهذا تأثيرها مشتت، لكن على تفككه وتشتت فعله يقدم أسهم بسيطة في الاشارة، لأن المصير الاستراتيجي لامكانات بناء سلام بين الفلسطينيين العرب واليهود الاسرائيليين في اسرائيل، وبين الشعب الفلسطيني وكل العرب وبين الاسرائيليين، هذه الامكانية مصيرها الاستراتيجي لا يمكن أن يأتي عن طريق التوسع الصهيوني بالحروب وشلالات الدماء والاستيطان، ونظريات «حدود اسرائيل حيث يصل جنودها» والتي انهارت بحرب اكتوبر 73، ورحيل المحتلين من جنوب لبنان تحت ضربات المقاومة المتحدة بين المقاومة في الجنوب وعمق لبنان، بين المقاومة والدولة والشعب على مساحة لبنان، وانهارت بفعل صمود الثورة والمقاومة والانتفاضة الفلسطينية في مواجهة المحتلين والمستوطنين وكل حروب التطويق والابادة من عام 67 حتى يومنا عام 2001، ولا يمكن أن يأتي عن طريق الهبوط إلى القاع بعيداً عن قرارات الشرعية الدولية، كما فعل الوفد الاسرائيلي في كامب ديفيد 2 وبولينغ، وكما استجاب كلينتون لحد كبير لهذه الآراء التي تشكل قاسم مشترك بين صقور وحمائم حزب العمل في ورقة 23 ديسمبر 2000.

من هذا يتضح تماماً أن لا بناء على رمال بصف هذه القوى التي تقدم نفسها بانها تنتمي إلى «معسكر السلام»، بل فحص دقيق لطبيعة هذه القوى وتضاريسها وكيف يمكن أن يجري تثمير هذه التعارضات بدفع من يتبنى قرارات الشرعية الدولية، ليس باعلان صوته فقط بل بخوض معاركه الفكرية والسياسية مع الآخرين وفي صف الجمهور اليهودي الاسرائيلي.

LAU - Riyad Nassar Library

الفصل الخامس

طريق الخلاص الوطني

(بدائل ووثائق)

من أجل تفعيل الحوار الوطني وتطوير برنامج الانتفاضة
مشروع بديل
إلى جميع القوى والمؤسسات والفعاليات الوطنية والاسلامية
وجماهير الشعب

انتفاضة الاقصى والاستقلال تنهي اليوم شهرها السابع. ومنذ مجيء شارون إلى الحكم، على رأس ائتلاف صهيوني واسع، وهي تواجه تصعيداً نوعياً في العدوان والحصار الاسرائيلي. ومن المتوقع ان يستمر هذا التصعيد طيلة شهور قادمة ليضعنا امام معركة قاسية مديدة تتطلب صموداً سياسياً واقتصاديا، وتواصلاً للانتفاضة الشعبية، وتصاعداً للمقاومة حتى تكسر حدة الهجوم الشاروني وتبطل مفعول برنامجه القائم على محاولة ضمان الامن للاسرائيليين من خلال قمع الانتفاضة بالقوة والبطش وفرض حل تصفوي يقوم على تسويات انتقالية طويلة الامد جوهرها تأبيد هيمنة الاحتلال على الارض والشعب الفلسطيني. ان الانتفاضة قادرة على الحاق الهزيمة بهذا البرنامج العدواني، وذلك سوف يعجل برحيل حكومة شارون ويفتح الطريق لتغيير نوعي في اسرائيل لجهة الاعتراف بحقيقة ان لا سبيل إلى الامن سوى التوصل إلى حل سياسي يقوم على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية والاعتراف بالحقوق

LAU - Riyad Nassar Library

المشروعة للشعب الفلسطيني في الاستقلال والعودة. ولكن هذا يتطلب تعزيزا للوحدة الوطنية واعادة ترتيب للوضع الداخلي الفلسطيني بما يستنهض عناصر القوة لدى شعبنا ويوفر مقومات الصمود لمجتمعنا في مواجهة المعاناة والصعوبات التي تنطوي عليها المعركة. ان الوحدة في الميدان بين جميع القوى الوطنية والاسلامية هي احدى ابرز منجزات الانتفاضة واهم مقومات استمرارها. ولكنها ليست كافية. فهي تعاني بفعل استمرار الازدواجية في الخطاب السياسي، وبفعل السياسات القائمة على مواصلة الاتصالات واللقاءات السياسية والامنية مع حكومة شارون، خلافاً لنداءات القوى الوطنية والاسلامية وجماهير الانتفاضة الداعية إلى عزلها، والمراهنة على المبادرات الهادفة إلى العودة بالوضع إلى ما كان عليه قبل 2000/9/28، وهو الوضع الذي اندلعت الانتفاضة احتجاجا عليه ورفضاً لاستمراره. ويتردد على نطاق واسع في اذهان الجماهير، التساؤل المشروع عن سبب الاحجام عن اتخاذ اجراءات جادة لترتيب الوضع الداخلي رغم المطالبات المتكررة ورغم مضي سبعة اشهر منذ اندلاع الانتفاضة. لقد بات من الملح، أكثر من أي وقت مضى، الاقلاع عن هذه الازدواجية الضارة، والبدء في حوار وطني هادف لتعزيز الوحدة الميدانية وارسائها على اساس متين بالاتفاق على تزويد الانتفاضة ببرنامج سياسي واضح يحظى بأوسع اجماع وطني وبخطة وطنية للصمود والتعبئة الشاملة. ان الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تتقدم بالمقترحات التالية التي نأمل ان تشكل عناوين لتفعيل الحوار المنشود وبلورة عناصره:

أولاً ـ هدف الانتفاضة:

ان نقطة الانطلاق لتعميق الوحدة الوطنية هي تأكيد الاجماع

الوطني على ضرورة استمرار الانتفاضة حتى تحقق هدفها في ارغام العدو الاسرائيلي على القبول بحل سياسي يقوم على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية بالانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الاراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس إلى حدود الرابع من حزيران (يونيو) 67 وتفكيك البنية الاستيطانية والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في الاستقلال بدولة كاملة السيادة عاصمتها القدس، وحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم.

ثانياً ـ وسائل النضال الانتفاضي:

1) ان جميع وسائل المقاومة ضد الاحتلال، طالما هو قائم على ارضنا، هي حق مشروع تكفله لشعبنا المواثيق والاعراف الدولية، وان كافة الالتزامات التي تتناقض مع هذا الحق باطلة.

2) ان عنصر القوة الابرز للانتفاضة، في مواجهة التفوق العسكري للعدو، يكمن في تعميق طابعها الجماهيري الديمقراطي المنظم. وينبغي الحرص على هذا الطابع بصفته الوجه الرئيسي للعملية الانتفاضية وانهاء ونبذ كافة الممارسات الخاطئة التي تشوهه او تنتقص منه.

3) ان التحركات الشعبية السلمية، والمجابهات الجماهيرية مع قوات الاحتلال، والمقاومة المسلحة ضد جيش الاحتلال وميليشيات المستوطنين، والمقاطعة الاقتصادية لبضائع ومنتجات العدو، هي كلها روافد للعملية الانتفاضية ينبغي الحرص على تطويرها والتضافر فيما بينها لالحاق اكبر قدر من الخسائر المادية والمعنوية بالعدو المحتل والتقليص من انعكاسات المواجهة على انتظام الحياة اليومية للمجتمع الفلسطيني بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والتربوية وغيرها.

ثالثاً ـ ثوابت التحرك السياسي لتثمير منجزات الانتفاضة:

1) ان التعجيل برحيل حكومة شارون يتطلب رفض التفاوض معها والسعي لفرض العزلة عليها عربياً ودولياً، وهذا يعني وقف الاتصالات واللقاءات السياسية والأمنية مع هذه الحكومة ووقف التعامل مع المبادرات الهادفة للعودة إلى ما قبل 2000/9/28.

2) ان رحيل حكومة شارون يفتح الطريق لاستئناف المفاوضات ولكن وفق صيغة جديدة تختلف جوهرياً عن الصيغة العقيمة السابقة. ابرز عناصر هذه الصيغة الجديدة تتحدد بمايلي:

أ. استمرار الانتفاضة والمقاومة، بموزاة المفاوضات، باعتباره حقاً لا مساومة عليه وعامل توازن مع الأمر الواقع المتمثل باستمرار الاحتلال.

ب. الالتزام بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وبخاصة القرارات 242 و338 و194، بدلاً من المساومة او اعادة التفاوض عليها.

ج. الرعاية الدولية الجماعية للمفاوضات تحت اشراف الامم المتحدة وبمشاركة القوى الدولية الفاعلة كالاتحاد الاوروبي وروسيا والصين، إلى جانب الولايات المتحدة.

د. الترابط والتنسيق بين المسارات العربية الثلاثة المعنية بالحل (فلسطين وسوريا ولبنان) لاستعادة كامل اراضيها المحتلة منذ عدوان حزيران (يونيو) 1967.

هـ. ان هدف المفاوضات هو التوصل إلى حل دائم يضمن تطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ولا تفاوض حول تسويات او ترتيبات انتقالية جديدة، فالمطلوب ان تنفذ اسرائيل الاستحقاقات الانتقالية التي تنصلت منها، وان توقف النشاط الاستيطاني بمختلف اشكاله في جميع الاراضي المحتلة بما فيها القدس.

و. تشكيل مرجعية وطنية ائتلافية لادارة المفاوضات باشتراك جميع القوى الوطنية والاسلامية الفاعلة وعلى قاعدة المشاركة الجماعية في صنع القرار.

3) ان الهدف المباشر للتحرك السياسي على الصعيد الدولي هو تأمين الحماية الدولية من جانب الامم المتحدة للشعب الفلسطيني كخطوة على طريق زوال الاحتلال.

4) ان التضامن العربي هو سند مؤكد للانتفاضة ويسعى التحرك الفلسطيني إلى تعزيزه على اساس الارتقاء بالدعم المادي والسياسي العربي للانتفاضة وقطع العلاقات مع اسرائيل وتفعيل نظام المقاطعة الاقتصادية الشاملة ضدها، والضغط على الولايات المتحدة لانهاء انحيازها الصارخ للعدوان الاسرائيلي.

رابعاً ـ مقومات الصمود الاقتصادي:

ان معالجة آثار الدمار الاقتصادي الناجم عن استمرار العدوان واجراءات الاغلاق والحصار الاسرائيلية تمثل الاولوية القصوى على جدول الاعمال فيما يخص تأمين مقومات الصمود والاستمرار للانتفاضة. نحن بحاجة إلى خطة طوارىء اقتصادية تعطي الاولوية لمعالجة كارثة البطالة والتدهور الحاد في مستوى معيشة الاغلبية وتكفل المساواة بين مختلف فئات المجتمع في تحمل عبء الانهيار الاقتصادي وتضمن لجم التدهور في الانتاج الوطني. ومن بين عناصر هذه الخطة نقترح ما يلي:

1) انشاء صندوق وطني للتكافل الاجتماعي يتولى توحيد وتنظيم عملية اغاثة وتشغيل العاطلين عن العمل وتعويض المتضررين (بمن فيهم اسر الشهداء والجرحى والمعاقون والاسرى واصحاب المنازل والاملاك

المدمرة)، على ان تصب في الصندوق جميع التبرعات المحلية والمساعدات الخارجية الموجهة لدعم الانتفاضة (عدا تلك المخصصة لدعم موازنة السلطة)، وتتولى ادارته شخصيات نزيهة تحظى بالثقة والاجماع الوطني وعلى اساس من الشفافية التامة وفقاً لنظام يحدد اولويات الصرف ويضع حداً لمظاهر الخلل والفوضى السائدة في هذا المجال وما تسمح به من محسوبية واستغلال وضياع للاولويات.

2) محاربة واستئصال الفساد والغاء امتيازات المسؤولين وكبار الموظفين وانشاء آلية فعالة للرقابة الشعبية على الشأن المالي بما يضمن الشفافية والمساءلة، واعادة النظر بالموازنة العامة باتجاه التقشف وتوجيه الموارد المتاحة نحو اولويات معالجة البطالة ووقف التدهور الاقتصادي.

3) المقاطعة التامة لبضائع المستوطنات وسائر المنتجات الاسرائيلية التي تتوفر لها بدائل وتحريم الترويج لها في السوق المحلية والغاء وكالاتها، ومحاكمة المتجاوزين لقرارات المقاطعة، خاصة من الوكلاء وكبار التجار.

4) اعادة النظر في الموازنة التطويرية للسلطة في اطار خطة طوارىء تهدف إلى منع انهيار الانتاج الوطني وتكييف البنية الاقتصادية بما يمكنها من التماسك في مواجهة اجراءات الحصار الاسرائيلية وذلك وفقاً للاولويات التالية:

أ ـ اصلاح الدمار في البنية التحتية.

ب ـ ضمان انتظام الخدمات التربوية والصحية والبلدية بما فيها الكهرباء والمياه والهاتف.

ج ـ توفير الدعم والقروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات الانتاجية وبخاصة تلك التي تعتمد على المواد الخام الوطنية

وتتوجه لتلبية حاجات السوق المحلية.

د ـ دعم وتشجيع القطاع الزراعي لتوفير الحد الادنى من الاكتفاء الغذائي.

هـ ـ دعم الانتاج الوطني مع الزام مؤسسات القطاع الخاص بتحمل قسطها من عبء الصمود الاقتصادي وتحريم التسريح الكيفي لعمالها والمساهمة في امتصاص البطالة.

و ـ الزام المصارف باعادة صوغ سياستها الائتمانية بما يتوافق مع اولويات خطة الطوارىء.

5) انشاء صندوق للاقراض الميسر للطلبة الجامعيين لمساعدة الطلبة المحتاجين.

6) تامين الحد الادنى من مستلزمات الحياة لجميع المواطنين والاستجابة لمطالب العمال بنشر وتنفيذ قانون العمل واقرار قانون التأمينات الاجتماعية ووضعه موضع التطبيق الفوري.

7) اعتماد خطة الطوارىء قاعدة للتأسيس لبناء اقتصاد وطني انتاجي مستقل والتحرر من قيود اتفاقية باريس المجحفة وانهاء التبعية الاقتصادية لاسرائيل.

خامساً ـ تنظيم الحياة اليومية للمجتمع في مواجهة الحصار:

1) معالجة الشلل الذي اصاب معظم وزارات ومؤسسات السلطة واعادة النظر في بنيتها وهيكليتها بما يمكنها من العمل في ظروف الحصار والمجابهة، بما في ذلك اعادة توزيع الموظفين وتحديد مهماتهم واعادة تعريف وظائف الوزارات والمؤسسات بما يخدم الاولويات التي تفرضها حالة الطوارىء.

2) ضمان انتظام العملية التربوية ودعم وتطوير التدابير الايجابية الي اتخذتها وزارة التربية والتعليم بما يضمن تأمين الخدمات التعليمية المنتظمة للمناطق المحاصرة.

3) دعم سلطات الحكم المحلي لتأمين استمرار خدماتها وتعويض الانخفاض في وارداتها واعادة تشكيل هيئات الحكم المحلي على أسس ائتلافية تمهيداً لاجراء انتخابات ديمقراطية للمجالس البلدية والقروية حالما تسمح الظروف الامنية.

4) تفعيل وتطوير السلطة القضائية وتوفير الطاقات البشرية والمادية لتمكينها من مواصلة عملها في ظروف الحصار واحترام استقلال القضاء، والاسراع بابرام وتنفيذ قانون استقلال القضاء وقانون تشكيل المحاكم النظامية.

5) تشكيل قيادات الطوارىء واللجان الشعبية على مختلف المستويات، في المدن والقرى والمخيمات، بحيث تضم اجهزة السلطة والحكم المحلي وممثلي القوى الوطنية والاسلامية وسائر مؤسسات وفعاليات المجتمع المدني، لتقوم بوظيفتها في استنهاض طاقات المجتمع وتنظيمها وادارة حياته اليومية في ظروف الحصار وعلى اساس من اللامركزية التي تفرضها هذه الظروف.

سادساً ـ التعبئة العامة لصد العدوان وحماية امن المجتمع:

1) إعلان التعبئة العامة ووضع وتنفيذ برنامج شامل لتدريب جماهير الشعب وتنظيمها في فرق الدفاع الذاتي وتسليحها، وفق الامكانيات المتوفرة، لصد الاعتداءات الاسرائيلية على مدننا وقرانا ومناضلينا.

2) ملاحقة وردع العملاء وتطهير الصف الوطني من المندسين.

3) الالتزام برفض العودة إلى أي شكل من اشكال التنسيق الامني مع العدو المحتل، والافراج الفوري عن سائر المناضلين الوطنيين في سجون السلطة واغلاق ملف الاعتقال السياسي وتحريم ملاحقة مناضلي المقاومة.

4) وقف التجاوزات على حرمة وكرامة وحريات المواطنين واحترام سيادة القانون وردع مظاهر الانفلات الامني.

سابعاً ـ دعم صمود القدس والدفاع عن المقدسات:

1) التاكيد على خصوصية دور القدس ومكانتها المركزية في قلب العملية الانتفاضية، وتعبئة الطاقات للدفاع عن المدينة المقدسة والتصدي للسياسات الهادفة إلى تهويدها وعزلها عن سائر الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 67، والتأكيد ان لا سلام بدون تنفيذ قرارات مجلس الامن رقم 252 و478 القاضية بابطال الضم الاسرائيلي للقدس الشرقية المحتلة منذ عام 1967، وبدون عودتها إلى السيادة الفلسطينية الكاملة، بجميع احيائها واماكنها المقدسة المسيحية والاسلامية، باعتبارها العاصمة الابدية لدولة فلسطين.

2) التصدي بقوة لمحاولات تدنيس المسجد الاقصى المبارك وسائر الاماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية، والتصدي لسياسات التطهير العرقي التي تمارسها اسرائيل ضد مواطني القدس كسحب الهويات والتهجير وتدمير المنازل ومحاصرة المؤسسات الفلسطينية وتشجيع الافساد الاجتماعي والمخدرات.

3) وضع خطة وطنية لدعم صمود المدينة المقدسة وتعزيز مؤسساتها الوطنية ومعالجة المعضلات التي يعاني منها المواطنون في مجالات التعليم والصحة وترميم البيوت، وانهاء حالة تعدد وتضارب المرجعيات من

خلال تعزيز وحدة جميع القوى والمؤسسات الوطنية في اطار مرجعية وطنية موحدة.

ثامناً ـ اللاجئون وتعبئة طاقات الشعب الفلسطيني في الشتات:

ادامة الانتفاضة وتصعيدها على ارض الوطن يقتضي ايضا استنهاض طاقات الشعب الفلسطيني في الشتات وتعبئتها، من جهة للتحرك بمختلف الاشكال السياسية والاعلامية والجماهيرية بالتجاور والتعاون مع الشارع العربي دعما للانتفاضة، ومن جهة اخرى للمساهمة في تامين متطلبات الصمود المادية للشعب الفلسطيني في الوطن المحاصر بادوات القمع واجراءات الاغلاق وقطع الطرقات.

ان تحركات جماهير الشتات في سبيل انتصار اهداف الانتفاضة بما فيها الاعتراف بحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم بحسب القرار 194 واحباط مخططات التوطين والتهجير، تمر ايضا عبر السعي والنضال لضمان الحقوق المدنية والاجتماعية والانسانية لجماهير الشتات ورعاية مصالحها واحتياجاتها المعيشية المباشرة، سواء عبر توسيع وتحسين نشاطات ومؤسسات م.ت.ف. وارساء قاعدة ائتلافية لتوجيهها بديلا من اسلوب التفرد والانفراد الفئوي السائد حتى يومنا، او بالضغط على وكالة الغوث للوفاء بالتزاماتها وتحسين خدماتها ومنع تقليص دورها.

ان كل هذا يسمح لجماهير الشتات ان تواصل دورها الوطني صونا لحق العودة الذي هو ملك لجميع اللاجئين في الضفة والقطاع كما في بلدان اللجوء والشتات. ويخلق في الوقت نفسه الاساس لوحدة ميدانية بين مختلف القوى والاتجاهات السياسية في الشتات تلتقي مع الجهود المبذولة لاعادة بناء الائتلاف الوطني في منظمة

LAU - Riyad Nassar Library

التحرير على أسس ديمقراطية. كما من شأنه ان يوفر شروط التقدم نحو بلورة المرجعيات الوطنية الائتلافية الجامعة في الشتات بحسب الظروف السائدة في كل بلد، وبما يسهم في استكمال بناء حركة جماهيرية ديمقراطية مستقلة للاجئين دفاعاً عن حقهم في العودة إلى ديارهم.

تاسعاً ـ تعزيز التلاحم مع جماهير الشعب الفلسطيني داخل حدود 48:

الجماهير الفلسطينية داخل حدود 1948 هي الرديف الرئيسي لانتفاضة الاقصى والاستقلال. وتؤكد الهبة الجماهيرية التي اجتاحت الجليل والمثلث والنقب في تشرين الماضي، والمقاطعة الجماعية للانتخابات الاسرائيلية، اهمية الدور الذي تلعبه الجماهير الفلسطينية داخل حدود 48 وضرورة تعزيز التلاحم معها، بجميع قواها الوطنية والاسلامية، في نضالها من اجل الاعتراف بحقوقها القومية في المساواة ودحر سياسات التمييز العنصري والهضم القومي، واستنهاض الدور الحاسم الذي تلعبه في تفعيل قوى السلام داخل اسرائيل وتنشيط تحركها الجماهيري الهادف إلى انهاء الاحتلال وارساء السلام القائم على الشرعية الدولية.

عاشراً ـ اعادة بناء الائتلاف الوطني وتفعيل المؤسسات وتكريس الديمقراطية والمشاركة في صنع القرار:

1) ايجاد الوسائل الكفيلة بتفعيل وانتظام عمل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وبخاصة المجلس المركزي واللجنة التنفيذية، وتمكينها من القيام بدورها في صنع القرار على اساس المشاركة الجماعية واعادة بناء الائتلاف الوطني داخلها بمشاركة جميع القوى الوطنية والاسلامية

على قاعدة التمسك ببرنامج الاجماع والثوابت الوطنية والالتزام باجراء انتخابات على اساس التمثيل النسبي، في الوطن وحيثما امكن في مواقع الشتات، لاعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني حالما تسمح الظروف بذلك.

2) تكريس النهج الديمقراطي في العلاقة بين السلطة والمجتمع بسائر قواه الوطنية والاسلامية ومؤسساته وفعالياته، واحترام التعددية والحريات العامة بما فيها حرية الرأي والتعبير والنشر والصحافة، والغاء جميع القوانين التي تقيد حرية التعبير والاجتماع والاضراب والتظاهر، وانهاء الاحتكار الفئوي لاجهزة الاعلام الرسمي ومشاركة جميع القوى الوطنية والاسلامية في الاشراف عليها وتطوير دورها في تعزيز الصمود ونقل رسالة الانتفاضة إلى العالم ودحض اباطيل الدعاية الصهيونية.

3) تفعيل الاتحادات الشعبية الفلسطينية والنهوض بدورها في توسيع القاعدة الاجتماعية للانتفاضة وتوحيد بنيتها على أسس ديمقراطية عبر مؤتمرات منتخبة في الوطن والشتات.

4) اتخاذ التدابير لتجسيد السيادة الوطنية على اراضي دولة فلسطين وعاصمتها القدس حتى حدود الرابع من حزيران (يونيو) 1967، بما فيها اقرار الاعلان الدستوري المؤقت واعداد القوانين الاساسية كقانون الجنسية وقانون الانتخابات البرلمانية والرئاسية تمهيداً لاجرائها فور توفر الظروف المناسبة.

5) تشكيل قيادة طوارىء وطنية عليا تضم السلطة الوطنية وسائر القوى الوطنية والاسلامية وفعاليات وكفاءات بارزة لتوحيد مركز القرار على اساس المشاركة والقيادة الجماعية بحيث تتولى ادارة المعركة

بمختلف جوانبها النضالية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية والاعلامية.

28/ 4/ 2001

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

ملحق الوثائق

LAU - Riyad Nassar Library

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
THE DEMOCRATIC FRONT
FOR THE LIBERATION OF
PALESTINE



الرقم ....
التاريخ ....

مشروع الاتحاد الجبهـــــوي

مقدم من الجبهة الديمقراطية الى الجبهة الشعبية والقوى والشخصيات الديمقراطية الفلسطينية الاخرى

كانون ثاني / يناير/ ١٩٩٦

(١)

الاطار العام للاتحاد الجبهوي واسس تشكيله

١ ـ تبادر الجبهتان (الفصيلان) الى الاعلان عن قيام تنظيم جبهوي اتحادي يطلق عليه اسم :
الاتحاد التقدمي الفلسطيني (أو:جبهة الاتحاد التقدمي الفلسطيني)
أو : التحالف الديمقراطي الفلسطيني
أو : ....
(ويشار اليه فيما بعد فى هذه الورقة بعبارة : " الاتحاد ")

٢ ـ يتشكل الاتحاد من الفصيلين واطرهما الجماهيرية ، ويبقى مفتوحا لانضمام اية فصائل أو أطر أو شخصيات اخرى توافق على برنامجه ولائحته الداخلية. ويكون للاتحاد شخصية سياسية ومعنوية متميزة عن الاطراف المشاركة فيه. وتتحدد سياساته ومواقفه التكتيكية ونشاطاته ـ بما ينسجم مع برنامجه المتفق عليه ـ بقرارات صادرة عن هيئاته القيادية بالاغلبية وفق النسب التي تحددها لائحته الداخلية. ويحتفظ كل من الفصيلين ، أو أية فصائل أخرى تنضم للاتحاد ، باستقلاله الفكري والتنظيمي الداخلي وبحقه في الدعاية لبرنامجه وسياساته الخاصة الى جانب التزامه بالسياسات والمواقف التي يتبناها الاتحاد. كما يحق لأي فصيل ان يمارس نشاطاته الخاصة فيما يتعلق بالمجالات أو القضايا التي لا يتناولها برنامج الاتحاد.

٣ ـ برنامج الاتحاد هو برنامج الخلاص الوطني ، واية تعديلات يمكن ان تدخل عليه وفق الآليات المحددة في هذه الورقة.

٤ ـ تتكون بنية الاتحاد من الركائز التاليــــة :

١ ـ تنظيم جماهيري شبابي يسمى : اتحاد الشباب التقدمي الفلسطيني.
أو : ....

ب ـ تنظيم نسائي جماهيري يسمى : الرابطة النسائية التقدمية الفلسطينية
أو : رابطة المرأة التقدمية الفلسطينية.
أو : ....

جـ ـ تنظيم جماهيري عمالي يسمى : الكتلة العمالية الموحدة ·

أو : كتلة التحرر العمالي ·

أو : ....

د ـ تنظيم جماهيري للمهنيين (محامين ، اطباء ، مهندسين ، معلمين) والتجار والوجهاء والفعاليات الاجتماعية (على المستويين الوطني والمحلي) وتتشكل داخله تجمعات قطاعية لكل من هذه الفئات ويسمى : اتحاد لجان العمل الوطني·

أو : ....

(يتم الاتفاق على الاسماء للمنظمات الجماهيرية في القيادة المركزية الموحدة اما باختيار اسم واحد يقع الاجماع عليه ، او بالاتفاق على عدد محدد من الخيارات البديلة تطرح على المجلس التأسيسي للاتحاد و المجالس التأسيسية للمنظمات المعنية للبت بها).

٥ـ تكون للاتحاد قوة عسكرية موحدة ، في الخارج ، تندمج فيها الوحدات العسكرية للفصيلين ، أو اية فصائل اخرى تنضم للاتحاد ، ويتحدد حجمها ولوائح عملها بقرار من هيئاته القيادية· وتتبع المجموعات المسلحة في الداخل لقيادة عسكرية موحدة· ويحق للمنظمات الحزبية للفصيلين ، اوأية فصائل اخرى تنضم للاتحاد ، ان تمارس عملها الدعاوي والتنظيمي الداخلي بحرية في اطار القوة الموحدة دون الاخلال بالضبط العسكري·

٦ ـ تكون للاتحاد بعثات للتمثيل الخارجي تحال اليها علاقات الفصيلين مع الجهات الحكومية و الرسمية حيثما يكون ذلك ممكنا دون المساس بالحقوق المكتسبة لهما او تعريضها للخطر · ويحق للفصيلين او أية فصائل اخرى تنضم للاتحاد ، المحافظة على العلاقات الخاصة مع الاحزاب الصديقة والشقيقة على الصعيدين العربي والدولـــــي ·

٧ ـ تتشكل للاتحاد فروع اقليمية في كل من : قطاع غزة + الضفة الفلسطينية + سوريا + لبنان + العراق + ليبيا + الجزائر + اليمن + الامريكتين + اوربا الغربية + رابطة الدول المستقلة · وفي الاردن تتشكل لجنة اتحادية للعمل الوطني الفلسطيني تمثل الاتحاد وتنشط باسمه·

٨ ـ الهيكلية القيادية المركزية للاتحاد تتشكل على النحو التالي:

أ ـ **المجلس الاعلى :** وهو الهيئة القيادية التشريعية العليا للاتحاد· تتحدد أسس تشكيله وفقا لما هو مبين في الفصل اللاحق · يعقد اجتماعات دورية مرة كل ستة شهور ، او اجتماعات استثنائية بدعوة من مكتبه التنفيذي او من ثلث اعضائه · وتكون له الصلاحيات التاليـــــة :

١ ـ المصادقة على برنامج الاتحاد وتعديله باغلبية اربعة اخماس مجموع اعضاء المجلس ·

٢ ـ المصادقة على اللائحة الداخلية للاتحاد وتعديلها باغلبية اربعة اخماس مجموع اعضائه·

٣ ـ مراجعة سياسات الاتحاد وبلورة توجهاته المستقبلية السياسية والنضالية والبت بمواقفه التكتيكية الرئيسية بما في ذلك التحالفات في المجالين السياسي والنقابي ، وتتخذ القرارات في هذه المجالات باغلبية ثلثي مجموع اعضائه·

٤ ـ البت باللوائح المالية لاجهزة الاتحاد الادارية والعسكرية واعتماد موازنتها وتدقيق تقاريرهــا المالية والمصادقة عليها · وتتخذ القرارات في هذه المجالات باغلبية الثلثين ·

٥ ـ اختيار المكتب التنفيذي ومحاسبته وفقا للآليات المبينة في الفصل اللاحق·

ب ـ **المكتب التنفيذي :** وهو الهيئة القيادية التنفيذية الاولى للاتحاد في الفترة ما بين اجتماعين للمجلس الاعلى · وهو مسؤول عن تنفيذ السياسات والتوجهات التي يقرها المجلس وعن رسم خطط العمل التي تترجمها ومراقبة وتوجيه نشاط هيئات ومنظمات الاتحاد في تنفيذها · يتشكل المكتب وفقا للاسس والآليات المبينة في الفصل اللاحق· يحدد المكتب وتيرة اجتماعاته الدورية ، ويعقد اجتماعات استثنائية بدعوة من رئيسيه أو ثلث اعضائه· يتخذ المكتب قراراته باغلبية النصف زائد واحد في القضايا المتعلقة بتنفيذ التوجهات المقرة من المجلس الاعلى ، أما في القضايا المستجدة التي لم يبت بها المجلس الاعلى فيتخذ المكتب قراراته باغلبية اربعة اخماس الاعضاء واذا تعذر ذلك يقرر دعوة المجلس الاعلى للبت بالأمر المستجد.

ومن اجل ضمان النهوض بمهماته يشكل المكتب الهيئات والدوائر التالية :

١ ـ امانة السر : وهي المسؤولة عن متابعة تنفيذ قرارات المكتب ، والتحضير لاجتماعاته ، وتنظيم الصلة مع اعضائه في الفترة بين اجتماعين· وتتحمل امانة السر مسؤولية الاشراف المباشر على نشاط هيئات ومنظمات الاتحاد ومتابعته وتنسيقه ، وتوجيهاتها ملزمة بقدر ما تتعلق بتنفيذ مقررات المجلس الاعلى ومكتبه التنفيذي·

٢ ـ الدائرة العسكرية : وهي تقود الجهاز العسكري للاتحاد في الخارج وتنسق نشاط المجموعات المسلحة في الداخل ·

٣ ـ الدائرة الاعلامية ·

٤ ـ دائرة العلاقات السياسية ·

٥ ـ دائرة العمل النقابي والجماهيري ·

٦ ـ الدائرة المالية ·

LAU - Riyad Nassar Library

جـ ـ يكون للاتحاد رئيسان مشاركان ينتخبهما المجلس الاعلى، ويتوليان ـ معا او بالتناوب ـ رئاسة المجلس ومكتبه التنفيذي وتمثيل الاتحاد والنطق بلسانه على الصعد الوطنية والعربية والدولية ، ضمن حدود قرارات هيئاته • ويمكن اذا دعت الحاجة ان يكون له عدد من نواب الرئيس ينتخبهم المجلس الاعلى• كما يكون له امين سر يتولى ادارة عمل امانة السر ويختاره المكتب التنفيذي كما يختار المكتب رؤساء الدوائر الاخرى التابعة له بما يراعي، في آن معا ، اعتبارات الكفاءة والتوازن في تمثيل الفصائل والشخصيات المكونة للاتحاد•

٩ ـ ترتكز البنية التنظيمية للاتحاد على المنظمات الجماهيرية الاربع المشار اليها في الفترة الرابعة اعلاه • وتعتمد في تكوين هذه المنظمات الاسس التالية :

أ ـ حق الانتساب لكل من يوافق على برنامج المنظمة ويدفع الرسوم المحددة •

ب ـ انتظام العضوية في وحدات قاعدية تشكل الركائز الاساسية للمنظمة وتتشكل على اساس موقع السكن او العمل او الدراسة •

جـ ـ انتخاب الهيئات من ادنى الى اعلى بالاقتراع الحر المباشر وعلى اساس التمثيل النسبي• ويحق لاي من الفصائل المنتمية للاتحاد ، او لاي شخصية مستقلة او عدد من الشخصيات المستقلة ، ان تتقدم بقوائم للانتخابات على جميع المستويات •

د ـ اعضاء المنظمة المنتسبون الى نقابة ، او اتحاد شعبي وطني عام ، او مؤسسة اجتماعية يشكلون حكما كتلة انتخابية ونشاطية واحدة تختار مرشحيها الى هيئات النقابة او المؤسسة بالانتخاب الداخلي في انتخابات تمهيدية تجري وفق نظام التمثيل النسبي• واعضاء المنظمة الممثلون في الهيئات القيادية لنقابة او مؤسسة يشكلون فرقة عمل تتخذ قراراتها بالتصويت و / أو وفقا لتوجيهات الهيئات الاعلى للمنظمة •

هـ ـ تكون لكل منظمة لجنة مركزية عامة ، على المستوى الوطني الشامل ، يجري انتخابها في مؤتمر المنظمة الوطني ، او تشكيلها بالانتداب من فروعها الاقليمية وفقا لحجم عضوية كل فرع وعلى قاعدة التمثيل النسبي للفصائل الممثلة في قيادته الاقليمية •

و ـ تتشكل لكل منظمة فروع اقليمية في الساحات الرئيسية للتواجد الشعبي الفلسطيني وعلى الاقل في : قطاع غزة + الضفة الفلسطينية + سوريا + لبنان وفي بلدان الجاليات والمهاجر حسب طبيعة تكوين الجالية •

ز ـ يكون لكل فرع اقليمي لجنة تنفيذية اقليمية تنتخب من مؤتمره على قاعدة التمثيل النسبي•

ح ـ يكون لكل منظمة برنامج عام ونظام داخلي اساسي يقرهما مؤتمرها الوطني (او لجنتها المركزية العامة اذا تعذر انعقاد مؤتمرها الوطني) • والى جانب ذلك يكون لكل فرع اقليمي برنامجه الخاص الذي يتناول القضايا الملموسة للقطاع الجماهيري المعني في البلد المحدد ، وكذلك لائحته الداخلية الخاصة التي تنطلق من نفس الاسس المعتمدة في النظام الاساسي للمنظمة وتحدد الهيكلية التنظيمية للفرع في ضوء واقع البلد المعني •

١٠ ـ على الصعيد الجغرافي تتشكل هيكلية الاتحاد على النحو التالـــــي :

أ ـ يكون لكل فرع اقليمي للاتحاد هيئة قيادية موسعة تسمى (اللجنة التنفيذية الاقليمية لفرع " الاتحاد " في ••••••) وهي تتشكل وفقا للاسس والآليات المبينة في الفصل اللاحق • وتجتمع دوريا مرة كل ثلاثة شهور على الاقل • ويمكن أن تدعى لاجتماعات استثنائية من قبل مكتبها او ثلث اعضائها • وتتولى مسؤولية رسم خطط عمل فرع الاتحاد وسياساته المحلية والبت بمواقفه التكتيكية المتعلقة بالشأن المحلي ضمن نطاق برنامج الاتحاد وخطه العام الذي يقرره المجلس الاعلى وتوجيهات المكتب التنفيذي • وتنتخب اللجنة مكتبا لمتابعة قراراتها وتنظيم عملها اليومي ويتولى هذا المكتب مسؤولية الاشراف على عمل هيئات الاتحاد في البلد المعني وتوجيهها وضمان صلتها مع المجلس الاعلى ومكتبه التنفيذي• كما تنتخب اللجنة رئيسا (ونائبا له أو أكثر) وامين سر (ومساعدا له) ويكون هؤلاء اعضاء في مكتب اللجنة حكما•

ب ـ في كل موقع جغرافي رئيسي (مدينة ، مخيم ، قرية او مجموعة من القرى المتقاربة) تتشكل هيئة للاتحاد تسمى (اللجنة المحلية " الاتحاد " في ••••••) • وتضم هذه اللجنة مندوبا واحدا من كل فصيل من الفصائل المنتمية للاتحاد بالاضافة الى رؤساء الهيئات المحلية للمنظمات الجماهيرية للاتحاد المتواجدة في الموقع الجغرافي المعني ونوابهم• ويمكن ان تضاف الى عضويتها شخصيات مستقلة محلية بارزة على ان يتم ذلك باتفاق مندوبي الفصائل والمنظمات الجماهيرية وبموافقة مكتب اللجنة التنفيذية الاقليمية. وتقوم اللجان المحلية بتنظيم جهود قواعد الاتحاد في الموقع لتنفيذ خطط العمل النضالية والتوجهات التي تقرها اللجنة التنفيذية الاقليمية وتوجيهات مكتبها • ويمكن لمكتب اللجنة التنفيذية الاقليمية ان يقيم في الوحدات الجغرافية الادارية الكبرى (محافظة او لواء الخ •••) مكاتب وسيطة تشكل صلة الوصل المنتظمة بينه وبين اللجان المحلية في مختلف المواقع•

LAU - Riyad Nassar Library

الخطوات التطبيقية والجدول الزمني لبناء الاتحـــــاد الجبهــــــوي

اولا : تمر عملية بناء الاتحاد بمرحلة انتقالية تتحدد فترتها الزمنية بسنة واحدة كحد اقصى. وتتخذ خلالها الخطوات التاليـــــة بالتسلسل الزمنـــــي :

١ ـ تناقش القيادة المركزية الموحدة للجبهتين مشروع انشاء الاتحاد الجبهوي (هذه الورقة) بندا بندا ٠ وفي حال الموافقة :

أ ـ يوزع النص النهائي للمشروع على جميع اعضاء اللجنتين المركزيتين للفصيلين

ب ـ تشكل لجنة من القيادة المركزية الموحدة تكلف بالصياغة النهائية لمسودة اللائحة الداخلية للاتحاد. وكذلك مسودات البرامج والانظمة الاساسية للمنظمات الجماهيرية الاربع التي تشكل ركائز الاتحاد (وذلك بالاستعانة بلجان استشارية من كوادر الفصيلين الناشطة في القطاعات الاربعة المعنية) ٠ وتنجز اللجنة عملها خلال شهر من تاريخ اقرار القيادة الموحدة للمشروع ٠ وتوزع المسودات لاطلاع اعضاء اللجنتين المركزيتين ٠

ج ـ تشكل لجنة من اعضاء القيادة العسكرية الموحدة للجبهتين لوضع مسودة اللوائح العسكرية التنظيمية والانضباطية والمالية والادارية لعمل الجهاز العسكري للاتحاد ، ووضع هيكلية تنظيم الدائرة العسكرية: وتنجز اللجنة عملها خلال شهر وتوزع المسودة لاطلاع اعضاء اللجنتين المركزيتين.

٢ ـ خلال ستة اسابيع من تاريخ اقرار القيادة الموحدة للمشروع ، تعقد كل من اللجنتين المركزيتين اجتماعا استثنائيا مخصصا لمناقشة المشروع ٠ وتقرر كل من اللجنتين المركزيتين البت من حيث المبدأ بالعناصر الرئيسية للمشروع سلبا أو ايجابا ٠ وفي حال الموافقة المبدأية تقدم سائر التعديلات او الاضافات بصيغة توصيات يجري البت فيها لاحقا وفقا للآلية المبينة ادناه.

٣ ـ بعد الانتهاء من اجتماع اللجنتين المركزيتين ، وفي حال موافقتهما ، تجتمع القيادة المركزية الموحدة فورا للتدقيق بجميع التوصيات المقدمة من اللجنتين والبت بالصيغة النهائية للمشروع (بما في ذلك الخيارات البديلة المطروحة بالنسبة لبعض القضايا غير الرئيسية) ٠ وتدعو القيادة المركزية الموحدة الى انعقاد مجلس تأسيسي للاتحاد خلال ستة اسابيع من تاريخ اقرار الصيغة النهائية ، وتقر الترتيبات اللازمة لانعقاده وتشكل لجنة تحضيرية لتنفيذ هذه الترتيبات.

٤ ـ خلال الاسابيع الستة المشار اليها في الفقرة اعلاه تقوم القيادة الموحدة بعرض المشروع على الفصائل والشخصيات الديمقراطية المرشحة للانضمام الى الاتحاد والتي يتم الاتفاق على تسميتها في القيادة المركزية الموحدة ٠

٥ ـ يتشكل المجلس التأسيسي للاتحاد من سبعين عضوا لكل من الفصيلين تسميهم الهيئات القيادية المعنية في كل فصيل على ان يكون ثلاثون منهم من المقيمين في الداخل. وبذلك يتشكل المجلس من مائة واربعيــــن عضوا منهم ستون مقيمون في الداخل ٠ وفي حال موافقة فصائل اخرى او شخصيات ذات وزن وطني على الانضمام للاتحاد ، تبحث القيادة الموحدة كيفية ونسب تمثيلها في المجلس التأسيسي.

٦ ـ يبلغ كل فصيل اسماء اعضاءه المرشحين لعضوية المجلس التأسيسي الى اللجنة التحضيرية المكلفة بالاعداد لانعقاده ، وذلك قبل شهر واحد على الاقل من الموعد المحدد لانعقاده. وتؤمن اللجنة التحضيرية لكل عضو من اعضاء المجلس نسخة عن جدول اعماله المقرر والوثائق المطروحة على جدول الاعمـــال. ويطلب من جميع اعضاء المجلس تزويد اللجنة التحضيرية بأية تعديلات او مقترحات لديهم على الوثائق المطروحة على ان تصل قبل اسبوعين من موعد انعقاد المجلس.

٧ ـ ينعقد المجلس التأسيسي على حلقات (الخارج + الضفة + غزة) ويحق لاعضائه الغائبين بعذر أن يرسلوا اصواتهم بالمراسلة. ويقرر المجلس في النقاط التاليـــــة :

أ ـ البت بتسمية الاتحاد من بين الخيارات البديلة التي تتفق عليها القيادة الموحدة ٠

ب ـ المصادقة على برنامج الخلاص الوطني والبت باية تعديلات مقترحة عليه من بين الخيارات البديلة التي تتفق عليها القيادة الموحدة ٠ على ان يكون ذلك باغلبية اربعة اخماس الاصوات ٠

ج ـ البت باللائحة الداخلية للاتحاد باغلبية اربعة اخماس الاصوات ٠

د ـ الموافقة على العناصر الرئيسية لبرامج وانظمة المنظمات الجماهيرية والعسكرية وبلورة اية توصيات بشأنها ٠

هـ ـ المصادقة على تشكيل المجلس الاعلى المؤقت للفترة الانتقالية وفق التكوين المبين في الفقرة الثامنة ادناه ٠

٨ ـ مؤقتا وحتى نهاية المرحلة الانتقالية يتشكل المجلس الاعلى من ستين عضوا تتم تسميتهم مناصفة من الفصيلين على ان يكون ثلثهم على الاقل من المقيمين في الداخل. ويراعي كل فصيل عند تسمية مندوبيه ان تكون من بينهم العناصر المسؤولة عن مفاصل العمل في مختلف القطاعات الجماهيرية والعسكرية في الساحات الرئيسية ٠ وفي حال موافقة فصائل اخرى او شخصيات ذات وزن وطني على الانضمام للاتحاد تتفق القيادة الموحدة على كيفية ونسب تمثيلها في المجلس الاعلى ٠

٩ ـ فور اختتام اعمال المجلس التأسيسي يعلن رسميا عن تأسيس الاتحاد ببلاغ يصدر عن المجلس.

١٠ ـ يجتمع المجلس الاعلى (المؤقت) فور تشكيله وينتخب المكتب التنفيذي المشكل وفق نفس الاسس التي اعتمدت لتشكيل المجلس ، كما ينتخب الرئيسين المشاركين للاتحاد (ونوابهم اذا ارتؤي ذلك).

LAU - Riyad Nassar Library

١١ ـ في نفس فترة انعقاد المجلس التأسيسي، توفيرا للوقت والمال ، تنعقد المجالس التأسيسية للمنظمات الجماهيرية الاربع. وتتشكل هذه المجالس وفق نفس الاسس التي اعتمدت في تشكيل المجلس التأسيسي وبالتوافق في القيادة الموحدة على عدد المندوبين وتوزعهم على الساحات. وتنعقد هذه المجالس ايضا على حلقات (الخارج + الضفة + غزة) . وتبت بالبرنامج العام والنظام الداخلي الاساسي لكل منظمة وتصادق على تشكيل لجنتها المركزية العامة المؤقتة للفترة الانتقالية. وتتشكل اللجان المركزية المؤقتة بالمناصفة بين الفصيلين. وفي حال انضمام شخصيات وازنة او فصائل اخرى تتفق القيادة الموحدة على كيفية ونسب تمثيلها في المجالس التأسيسية واللجان المركزية المؤقتة للمنظمات الاربع .

١٢ ـ فور انتخابها تجتمع اللجان المركزية المؤقتة وتقر خطط عمل لبناء منظماتها الجماهيرية على ان تتضمن الخطوات التاليـــــة :

أ ـ تسمية لجان تنفيذية اقليمية مؤقتة لفروع منظماتها في الساحات الرئيسية (وعلى الاقل في الضفة + غزة + سوريا + لبنان) . وتتشكل هذه ايضا على اساس المناصفة ويتفق على تمثيل اية فصائل او شخصيات اخرى ان وجدت .

ب ـ البدء بحملة تنسيب جماهيرية مفتوحة في جميع الساحات على اساس استمارة تنسيب موحدة تقرها اللجنة المركزية المؤقتة ، وعلى اساس البرنامج العام والنظام الاساسي للمنظمة المقررين في مجلسها التأسيسي.

ج ـ اجراء انتخابات حرة من ادنى الى اعلى وعلى اساس التمثيل النسبي لعقد مؤتمرات منتخبة لكل فرع اقليمي. مؤتمرات الفروع الاقليمية هي التي تقر البرنامج الخاص واللائحة الداخلية الخاصة للفرع الاقليمي في كل ساحة كما تنتخب اللجنة التنفيذية الاقليمية الدائمة للفرع ومندوبي الفرع في اللجنة المركزية العامة للمنظمة (أو مندوبيه الى المؤتمر الوطني اذا توفرت الامكانية لانعقاده).

د ـ يستكمل عقد المؤتمرات المنتخبة للمنظمات المنتخبة للمنظمات الاربع في الساحات الرئيسية خلال ستة شهور من تاريخ انعقاد مجالسها التأسيسية .

هـ ـ مع استكمال عقد المؤتمرات المنتخبة في الساحات الرئيسية (وعلى الاقل في الضفة + غزة + لبنان + سوريا) تتشكل لجانها المركزية العامة من المندوبين المنتخبين من ساحاتها وفقا لحجم عضوية الفرع الاقليمي في كل ساحة وعلى اساس التمثيل النسبي للفصائل الممثلة في مؤتمراتها .

١٣ ـ خلال المرحلة الانتقالية يحق لكل فصيل ان يستبدل مندوبيه في المجلس الاعلى (المؤقت) شريطة اعلام امانة سر المكتب التنفيذي بذلك واسم المندوب البديل قبل اسبوعين على الاقل من موعد انعقاد دورة المجلس. ولايعتبر الاستبدال نافذا الا بعد ان تنعقد دورة المجلس وتوافق عليه ، كما يحق لكل فصيل ان يستبدل مندوبيه في المكتب التنفيذي على ان يتم ابلاغ امانة السر مسبقا بهذا القرار واسبابه ، وتقوم

LAU - Riyad Nassar Library

امانة السر باعلام اعضاء المجلس الاعلى بذلك. ولايجوز استبدال اعضاء اللجان القيادية المؤقتة (المركزية او الاقليمية) للمنظمات الجماهيرية الاربع الا في حالة استقالتهم .

١٤ ـ خلال المرحلة الانتقالية ينشأ صندوق لتمويل نشاطات الاتحاد وتتم تغطية كلفة الصندوق من قبل الفصائل المشاركة حسب نسبة تمثيلها في المجلس الاعلى المؤقت. وتستمر الفصائل في تغطية مخصصات اعضائها المتفرغين في اجهزة الاتحاد العسكرية والادارية وسائر نفقاتها الجارية الاخرى. وتنجز الدائرة المالية خلال هذه الفترة لائحة مالية شاملة لاجهزة الاتحاد وموازنة تقديرية تخضع لمصادقة المجلس الاعلى ويبدأ العمل بها عند نهاية المرحلة الانتقالية .

١٥ ـ باستكمال عقد المؤتمرات المنظمات الجماهيرية الاربع في الساحات الرئيسية وتشكيل لجانها المركزية العامة المنتخبة ، تنتهي المرحلة الانتقالية لعملية بناء الاتحاد.

ثانيـــــا : بعد انتهاء المرحلة الانتقالية :

١ ـ يتشكل المجلس الاعلى للاتحاد من :

أ ـ مندوبين تسميهم الفصائل المنتمية للاتحاد بالتساوي على ان لا يزيد عددهم عن نصف اعضاء المجلس .

ب ـ مندوبين تنتخبهم اللجان المركزية العامة للمنظمات الجماهيرية الاربع ، وفق قاعدة التمثيل النسبي ، على ان يكون لكل منظمة عدد من المقاعد في المجلس يتناسب مع اجمالي عضويتها (في جميع الساحات) وان يكون مجموع عدد هذه المقاعد مساويا لعدد مقاعد مندوبي الفصائل.

ج ـ شخصيات ذات وزن وطني يقرر المجلس (بقوامه المشكل وفق الفقرتين (أ + ب) اعلاه) ان يضمها الى عضويته على ان يتخذ قراراته بهذا الشأن باغلبية ثلاثة ارباع مجموع الاعضاء وان لا تزيد نسبة الشخصيات المستقلة على ٢٠ ٪ من مجموع اعضاء المجلس.

٢ ـ يتشكل المكتب التنفيذي على النحو التالـــــي :

أ ـ يجري اشغال نصف مقاعد المكتب بالانتخاب الحر من قبل المجلس الاعلى وعلى اساس التمثيل النسبي.

ب ـ اعضاء المجلس الاعلى المستقلون (غير المنتمين لاي فصيل) والذين يرشحون انفسهم لعضوية المكتب كأفراد ويحصلون على ثقة ثلاثة ارباع اعضاء المجلس .

جـ ـ مايتبقى من مقاعد المكتب يجري توزيعه بالتساوي بين الفصائل المنتمية للاتحاد.

٣ ـ اللجان التنفيذية الاقليمية لفروع الاتحاد في الساحات يجري تشكيلها وفق نفس اسس تشكيل المجلس الاعلى. وهي تقوم بانتخاب مكاتبها وفق نفس الاسس التي يتشكل منها المكتب التنفيذي.

٤ ـ يبدأ العمل باللائحة المالية للاتحاد والموازنة التقديرية المقرة من المجلس الاعلى في جميع اجهزة الاتحاد العسكرية والادارية ومنظماته الجماهيرية · ويتم تمويل الموازنة من قبل الفصيلين بالتساوي (وتحدد مساهمات الفصائل الاخرى ، ان وجدت ، وفقا لظروفها ونسبة تمثيلها في هيئات الاتحاد) · تشرف الدائرة المالية للمكتب التنفيذي على الانفاق ويتم الصرف بموجب قرارات المكتب التنفيذي او امانة السر وفقا لنظام مالي يقره المجلس الاعلى ويحدد اختصاصات الصرف لكل هيئة من هيئات الاتحاد· وتستمر الفصائل في تمويل النشاطات الخاصة التي تقوم بها خارج نطاق عمل الاتحاد وأطره ·

٥ ـ تتشكل ، بالتوافق بين الفصائل والشخصيات الوازنة المنتمية للاتحاد ، لجنة تحكيم مهمتها تفسير اللائحة الداخلية للاتحاد في حال وقوع خلاف بشأن نصوصها·

(٣)

الخطوات التحضيرية لوحدة الحزبيين (المنظمات الحزبية في الجبهتيـــن)

١ ـ تتشكل فورا لجنة صياغة مصغرة لوضع ورقة تبين العناصر الرئيسية لبرنامج الحزبين ونظامهما الداخلي وتوضح نقاط الاتفاق ونقاط التباين ازاء كل من هذه العناصر· يتم بحث الورقة واقرار صيغتها النهائية من قبل القيادة الموحدة خلال اسبوعين، ثم توزع على اعضاء اللجنتين المركزيتين لدراستها·

٢ ـ تتفق القيادة الموحدة على تشكيل لجان حوار تضم (١٥) رفيقا قياديا من كل من الفصيلين ، يراعى في تسميتهم ان يكونوا قادرين على الاجتماع بسهولة · وتعقد هذه اللجنة اجتماعات اسبوعية لمناقشة الورقة المشار اليها اعلاه ، وادارة حوار حول نقاط الخلاف ومحاولة التوصل الى صيغ مشتركة بشأنها· و تسجل محاضر اجتماعات هذه اللجنة ويتم تعميمها اولا باول على جميع اعضاء اللجنتين المركزيتين ·

٣ ـ عندما تقرر لجنة الحوار انها قد استنفذت عملها ، يبحث المكتبان السياسيان في اجتماع مشترك نتائج اعمالها وكيفية معالجة ما يتبقى من نقاط خلافية ويحددان الخطوات اللاحقة للتقدم على طريق توحيد الحزبيـــن ·

LAU - Riyad Nassar Library

95, Rue Mouawia Ibn Abou Soufiane
El Menzah VI - Tunis

Tel. 230105 - 233816
Fax 234 964 – 755 805



دولة فلسطين
وزارة الخارجية

State of Palestine
Ministry of Foreign Affairs

الرقم:

التاريخ: 2001/02/23

الأخ الرفيق نايف حواتمة حفظه الله ...
أمين عام الجبهة الديمقراطية

أيها الأخوة والرفاق

كنت اتمنى أن أقف بينكم في هذه المناسبة السارة وأنتم تحتفلون بمرور اثنين وثلاثين عاما على انطلاقة الجبهة الديموقراطية التي أشهرت سلاح المقاومة مع رفاقها في الثورة الفلسطينية؛ فتعززت الثورة بأعمالهم البطولية داخل أرضنا الفلسطينية المحتلة، وأسهمت في الإنجازات الوفيرة التي حققتها الثورة الفلسطينية.

كان مقاتلو الجبهة الديمقراطية مثالا في التضحية والفداء؛ فأذاقوا العدو الإسرائيلي من خلال عملياتهم البطولية مرارة الانكسار فلقد سجلوا بمقاومتهم الصلبة صفحات نيرة في تاريخ النضال الفلسطيني، فكنت تجدهم دوما على استعداد للقتال والاستشهاد، فكم سقط على الثرى الفلسطيني المقدس من الرفاق المناضلين الذين سجلوا أسماءهم في سجل المجد للشعب الفلسطيني الصامد.

إننا إذ نهنئ قيادة الجبهة الديمقراطية وكوادرها بمناسبة عيد انطلاقتها نشيد بقيادتها وعلى رأسها الأخ أبو النوف الذي يتميز بذهن إستراتيجي ونظرة ثاقبة في تحليله لمجريات الأمور، لقد عشنا معا هذه السنوات الطويلة من كفاح شعبنا، فكنا باستمرار على وفاق تام في هذه المسيرة النضالية الطويلة، وكان التزامنا مطلقا بقرارات المجالس الوطنية والشرعية الدولية لتحقيق أهداف شعبنا الفلسطيني في تصفية الاحتلال الإسرائيلي وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس.

آمنا بالنضال المرحلي لاعتقادنا أن الصراع العربي – الإسرائيلي سيطول. وأقرينا التسوية السياسية على أسس واضحة، تبناها المجلس الوطني لنسير معا وجنبا إلى جنب مع أشقائنا العرب في سوريا والأردن ولبنان، نفاوض وننسق، ولكننا تحفظنا على اتفاق أوسلو، لعلمنا بالنوايا الخبيثة للعدو الإسرائيلي. فعملنا جميعا في الداخل والخارج من أجل تصحيح

المسيرة، مسيرة نضالنا بعد أن سقطت أوسلو وانطلقت انتفاضتنا المباركة فتعززت وحدتنا الوطنية التي عملنا طويلا من أجلها.

نعم توحدت كل الإرادات الفلسطينية في إطار الانتفاضة، انتفاضة الأقصى التي ستستمر وتتصاعد حتى نحقق أهدافنا الوطنية الثابتة.

فهنيئا لشعبنا الفلسطيني بانتفاضته وهنيئا لإخواننا في الجبهة الديمقراطية ولرفيقنا العزيز الأمين العام بهذا اليوم السعيد الذي نحتفل فيه بانطلاقة الجبهة الديمقراطية في عيدها الثاني والثلاثين ونتمنى لكل كوادرها التوفيق.

أخوكم

أبو لطف

أمين سر حركة فتح

رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية

وزير خارجية دولة فلسطين

LAU - Riyad Nassar Library



الانتفاضة

الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى أين؟



انتصار الانتفاضة له قوانين، هذا ما تفتح عليه الأضواء الكاشفة بروح النقد والنقد الذاتي في الكتاب.

من موقع الفعل والحدث، مسار الانتفاضة على الأرض وفي الميدان، في صف الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية في الوطن والشتات، التفاعلات في ميدان الصراع وعلى مساحة الوطن العربي والعالم يقدم الكتاب الجواب. فاللغط كثير في أيامنا في الصف الفلسطيني والعربي إلى متى؟ إلى أين؟ وماذا بعد؟

خطط مربعات شارون لتصفية الانتفاضة بالاجتياح والقتل والدمار انتهت إلى الجدار، فالتاريخ لايعيد نفسه، وعليه انعطب استنساخ شارون لمربعات الموت في قطاع غزة بالسبعينات، ومربعات بيروت البطلة ومخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة الشهيدة على يد السفاح شارون. وهذا ما يكشف عنه الكتاب. والآن خطط «الاحتواء والإغواء والاغتيال السياسي» بانتقاء حكومة شارون ما ترى من تقرير ميتشل والمبادرات «العربية والدولية»، وهنا ضبطاً دائرة الخطر على الانتفاضة الجديدة حتى لايعيد التاريخ نفسه.

يفحص الكتاب، الخطوات والتوقعات، ويقدّم الحلول لتجاوز المطبات الساخنة، الداخلية الفلسطينية والعربية والدولية، خطط ومشاريع حكومة الوحدة الصهيونية حتى لا تتكرر تجربة الانتفاضة الكبرى المغدورة «١٩٨٧ - ١٩٩٣»، ويأخذ النضال مجراه نحو كنس الاحتلال والاستيطان.

سوريا١٠٠ ل.س ـ لبنان ٣٠٠٠ ل.ل ـ الأردن ٢ دينار ـ باقي الاقطار العربية٢ دولار